المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات
الإستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

- اتجاه الصين الجديد: التحدّيات والفرص لسياسة الولايات المتحدة
  مركز الصين في القرن الواحد والعشرون
- التطوّرات العسكرية والأمنية في جمهورية الصين الشعبية
  وزارة الدفاع الأميركية
- الجيوبوليتيك الجديد للهشاشة: روسيا والصين وتصاعد تحدّي بناء السلام
  معهد بروكنغز
- توقّع التدخلات العسكرية لخصوم أميركا
  مؤسسة راند

العدد السادس والعشرون - كانون الأول 2021

الرصد الاستراتيجي

كانون الأول 2021

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر: كانون الأول 2021

العدد: السادس والعشرون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: **10172010**

P.o.Box:**24/47**

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

اتجاه الصين الجديد: التحدّيات والفرص لسياسة الولايات المتحدة 5

التطوّرات العسكرية والأمنية في جمهورية الصين الشعبية 57

الجيوبوليتيك الجديد للهشاشة: روسيا والصين وتصاعد تحدّي بناء السلام 69

توقّع التدخلات العسكرية لخصوم أميركا..... 101

اتجاه الصين الجديد:

التحدّيات والفرص لسياسة الولايات المتحدة [1]

فريق العمل المعنيّ بالسياسة الأميركية الصينية،
مركز الصين في القرن الواحد والعشرون، تقرير عام 2021

المقدمة

أثبت عام 2021 أنه نقطة انعطاف في العلاقات الأميركية - الصينية، وخاصة فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه الصين. لقد أصبحت سياسات الصين الداخلية والخارجية أكثر استبدادية في الداخل وأكثر مواجهة في الخارج، وبدأت أميركا وبلدان أخرى بمراجعة استراتيجياتهما تجاه الصين. خارجيًا؛ لم يكن شي جين بينغ ليس فقط مرتاحًا في استخدام القوة للنهوض بمصالح الصين، فحسب بل عبّر أيضًا عن الرؤية التي تتعارض بشكل متزايد مع المصالح الأميركية. وفي الوقت نفسه، تبنّت إدارة بايدن "المنافسة الاستراتيجية" كإطار للعلاقة بينهما. وبناءً على هذا المفهوم سعت لبناء نهج متماسك لمنافسة طويلة الأمد من خلال تعزيز نشاط أميركا وشراكاتها الدولية.

كما أن الكثير من البلدان، ولا سيما الدول الليبرالية والديمقراطية، تتشدد في مواقفها ضد الصين. وهذا فتح هذا مجالًا جديدًا لتنسيق دولي أكثر متانة بقيادة الولايات المتحدة بشأن السياسة الصينية، وفي حين تسعى معظم البلدان بما فيها الولايات المتحدة لتجنّب "حرب باردة" جديدة، مما أثار استياء بكين من أجل العثور على أفضل السُبل للرد على عدد لا يحصى من التحدّيات الجديدة في نظام دولي أكثر مرونة وتزعزعًا من ذي قبل حتى مع استمراره بالاعتماد المتبادل فيما بينها كميزة رئيسية.

---

* تعريب: ضحى ياسين وزينب حيدر.

[1] Asia Society's Center on U.S.- China Relations & The e UC San Diego School of Global Policy and Strategy's 21st Century China Center, "China's New Direction: Challenges and Opportunities for U.S. Policy", November 2021.
https://china.ucsd.edu/_files/2021-china-new-direction-report.pdf

في هذا العالم يعتبر التحدي الحاسم الذي تواجهه الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها هو كيفية تطوّر الصين في ظل حكم شي من خلال تغيير الاحتياجات المحلية والخارجية والضغوط. وبناءً على ذلك فإن أحد مخاطر السياسة الرئيسية هو أن الولايات المتحدة قد تسيء تفسير ما يحصل في الصين، وقد تبالغ في التقدير أو التقليل من شأن التهديد الذي تشكّله الصين الآن. ومثل هذه الأحكام الخاطئة يمكن أن تكون كارثية ويمكن أن تؤدي حتى إلى الحرب.

هذه المخاوف هي الدافع وراء هذا التقرير الثالث الذي وضعه فريق العمل المعني بالسياسة الأميركية الصينية. وقد دعا مركز المجتمع الآسيوي في عام 2015 إلى تشكيل فريق عمل للنقاش حول العلاقات الأميركية الصينية في جامعة كاليفورنيا - سان دييغو في المركز الصيني للقرن الواحد والعشرين. ضمّ هذا الفريق مجموعة من المتخصصين في الشؤون الصينية بخلفيات متعددة من جميع أنحاء الولايات المتحدة. وعرضت فريق العمل تقارير سابقة له بين عامي 2017 و2019 حول السياسة الأميركية الصينية. بالإضافة إلى ذلك أصدر الفريق ثلاثة تقارير عن تأثير الصين والعلوم والتكنولوجيا في العلاقات الأميركية- الصينية، باعتبارها تحديًا عبر الأطلسي. قد يكون التحدّي الأكبر منذ عقود مما يجعل الوقت الحاضر مهمًا جدًا بالنسبة للولايات المتحدة لكي تفهم ما يجري داخل الصين من أجل الاستجابة بفعالية. إن كتاب السياسية الأميركية الصينية يجب أن تعاد كتابته بشكل مستعجل. ولذلك نحن بحاجة إلى فهم أوضح للقوة وراء الإجراءات التي يتخذها شي والحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية.

لماذا لم يسع الرئيس الصيني إلى تخفيف حدة التوترات مع الولايات المتحدة عندما تولّت إدارة بايدن زمام السلطة أولًا على سبيل المثال؟ وبدلًا من ذلك لماذا كان هناك احتقان في الجيش، وضغط على تايوان واليابان والهند على الصعيد الاقتصادي، وضغط على أستراليا، وهجمات حاسوبية على الولايات المتحدة، وقوى غربية أخرى، وتكثيف السيطرة القمعية على شينغيانغ وهونغ كونغ ليكون لها تداعيات دولية؟ في الخطاب الأخير، الذي ألقاه في الذكرى السنوية المئة للحزب الشيوعي الصيني شدد على "الحتمية التاريخية" لصعود الصين وحذّر من أن أولئك الذين يتصوّرون أن بإمكانهم الاستمرار في التنمّر أو القهر أو الإخضاع للصين سوف تصطدم رؤوسهم بجدار كبير من الفولاذ من قِبل أكثر من 1.4 مليار صيني". ومثل هذه الخطابات العنيفة، إلى جانب الحكم الاستبدادي والعدائية في الداخل، تجد "ذئب الديبلوماسية المحاربة" في الخارج قد أغرق الرأي العام تجاه الصين في الولايات المتحدة

وغيرها من البلدان الديمقراطية الليبرالية في أدنى مستوياتها التاريخية. كما عملت على المشاركة مع الصين في أصعب الأوقات منذ عام 1989.

ومع ذلك فإن أي نهج يهدف إلى التأثير على سلوك الصين لابد أن يأخذ في الاعتبار أن الصين ليست أحادية النظام. إن الصين لديها الكثير من الفئات الاجتماعية ذات المصالح المتنوعة والآراء السياسية المتباينة التي تضطر أحيانًا ونظرًا لطبيعة النظام السياسي في الصين إلى السكوت. وإذا كان صوت شي جين مهيمنًا فهو ليس الصوت أو المشغّل الوحيد للنظام الصيني.

لقد ظل أعضاء فريق العمل التابعون لنا يبحثون في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والسياسة العسكرية والخارجية الصينية، ويتفاعلون مع نظرائهم الصينيين لسنوات كثيرة. بيتر كوهي ليس عضوًا رسميًا في فريق العمل، لكنه كخبير في السياسات التكنولوجية، قاد جهودنا على مستوى العلوم والتكنولوجيا في إطار العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. وفي هذه الصفحات، يسلّط مؤلفو كل مذكرة الضوء على بعض أهم الاتجاهات الجارية داخل الصين ويقترحون ما يمكن استنتاجه من هذا الفهم "الداخلي-الخارجي" للصين من توجيهات ومحظورات أكثر فعالية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة.

الملخص التنفيذي

ينقسم التقرير إلى ثمانية أقسام يتضمن كل منها تحليلًا مصغرًا للاتجاهات المتطوّرة داخل الصين، وتوصيات حول كيفية قيام إدارة بايدن بدمج مثل هذه التفاهمات في المرحلة التالية من إستراتيجيتها الخاصة بالصين. وفيما يلي بعض أهم الأفكار التي حددها أعضاء فريق العمل:

1. السياسة

عززت سيطرة الصين الفعالة على الوباء وتعبئة الرأي العام ضد إلقاء القوى الغربية اللوم على للصين في تفشيه مكانة شي في الحزب وشعبيته بين الجمهور. يمكننا أن نتوقع إتقان القواعد والأعراف لتمديد فترة ولاية شي لولاية ثالثة في المؤتمر العشرين للحزب العام المقبل. ويمارس نظام شي الديكتاتوري ضغوطًا على المسؤولين لإظهار الولاء ويشوّه حلقات التغذية الراجعة للمعلومات، وهما نوعان من ديناميكيات صنع السياسات التي تؤدي إلى تجاوزات محلية ودولية.

2. المجتمع

شدد الحزب الشيوعي الصيني على الإشراف على الجامعات، وقيّد حرية الصحافة ووضع جماعات المجتمع المدني تحت رقابة صارمة. ولا يزال هناك ديناميكية كبيرة وتنوّع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الصين. ونادرًا ما يقدّم الصينيون مطالب سياسية صريحة، ويبدو أن دعمهم للحزب الشيوعي الصيني قد نما في السنوات الأخيرة جنبًا إلى جنب، مع الانتقام المستهدف من قبل الحزب ضد مجموعات معينة.

3. حقوق الإنسان

لم يعزّز الحزب الشيوعي الصيني حملته القمعية على المعارضة والرأي المخالف فقط، بل أيضًا على الزعم بعدم الولاء، وعدم الرضا، والخلافات السياسية، وعدم المطابقة الأيديولوجية. وبلغ القمع والسيطرة الاجتماعية أعلى مستوياتهما وخصوصًا في المناطق المحيطة بالصين مثل شينغيانغ والتبت. وفي هونغ كونغ، سحقت بكين النشاط السياسي المستقل والحريات الصحفية والأكاديمية. كل هذا يعكس شعورًا مفاجئًا بالحصار المفروض من الحكومة الصينية رغم الشعبية الواسعة التي تتلقاها داخل الصين.

4. الاقتصاد

تستخدم الصين عمُلتها الوطنية على نطاق واسع لزيادة القوة الاقتصادية الوطنية ولتحقيق الاستقلال التكنولوجي. وتقوم الدولة بحشد دعم مالي كبير من أجل القطاعات والشركات المفضّلة ويُعَدّ الدعم المحلي مسبب للخلل وقامعًا للمنافسة العادلة وللنتائج المحددة في السوق الصيني وبقية العالم. ومع ذلك من المتوقع أن تبقى الصين منفتحة على الاستثمار الأجنبي والمؤسسات المالية ما دام ذلك يخدم أهداف الحكومة.

5. التكنولوجيا

تمتلك الصين تكنولوجيا عملاقة بقيادة الدولة ولكن بالإمكان أيضًا تمكينها بواسطة القطاع الخاص الذي يتأثر تدريجيًا بالدولة. وقد ضاعف صُنّاع السياسة الصينيون من جهودهم في التزامهم بأن يصبحوا من الناحية التكنولوجية مستقلين ولا سيما في القطاعات الاستراتيجية المهمة مثل أشباه الموصلات. والحقيقة أن بكين قد فعلت الكثير "لفصل" سلسلة التوريد عن الولايات المتحدة والاعتماد عليها وليس العكس.

6. العسكر

طورت الصين قدرتها القوية على القتال بشكل فعال ضمن سلسلة الجزر الأولى التي تمتد من الشمال إلى الجنوب من اليابان وتايوان وصولًا إلى الفيليبين. هذه القدرات التوسعية تهدف إلى ردع الجيش الأميركي وهزيمته بتدخّله في شرق آسيا، وخاصة دفاعًا عن تايوان.

7. الدبلوماسية

تخلت الصين عن حقبة دنغ شياو بينغ الدبلوماسية غير البارزة والبعيدة عن المخاطر. وتهدف سياسة الصين الخارجية الحالية القوية إلى حماية مصالحها، وضمان الوصول إلى الأسواق العالمية ورأس المال والتقنيات، والمطالبة بالاحترام الدولي لإنجازاتها. فالأدوات الاقتصادية هي المفضلة لديها في الحكم ومع الجهود النشطة الموجهة نحو تشكيل النظام العالمي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وإدارة الإنترنت، ومعايير التكنولوجيا، وتمويل التنمية. يسعى القادة الصينيون إلى احترام نظامهم السياسي المركزي وتقديره، وقد توقفوا عن التبشير أو محاولة تصدير نموذج كامل للحكم.

8. تغيّر المناخ

إن التعاون والتنسيق والتنافس الصحي بين الولايات المتحدة والصين سيكون ضروريًا لتحقيق أهداف اتفاقية المناخ الموقّعة في باريس عام 2015، وإذا أرادت الصين تحقيق أهدافها لعام 2060 فيما يتعلق بتحيّيد الكربون. لقد ركّز قادة الصين على تطوير تقنيات نظيفة وخلق حوافز مالية لاتخاذ إجراءات بشأن المناخ داخل الصين. ومع ذلك فإن الحكومة مترددة بشأن تقليص استخدام الفحم بقوة في المنزل وبشأن تقليل الدعم لمشاريع الطاقة والوقود الأحفوري في الخارج إذا كان ذلك يعني التصرف ضد مصالح الشركات المملوكة للدولة.

السياسة الداخلية للصين[2]

يوجد الكثير من السمات المميزة لنظام الصين السياسي في عصر شي جين بينغ:

◆ تراجع النظام عن كونه قيادة جماعية ذات ضوابط محدودة على أصحاب السلطة لتصبح دكتاتورية شديدة المركزية والشخصانية.

◆ هزم "شي" جميع منافسيه المحتملين عن طريق حملة واسعة النطاق تعنى بمكافحة الفساد، وهو يحظى بشعبية لدى الجمهور ويبدو الآن أنه على استعداد لحكم الصين إلى أجل غير مسمى.

◆ مكّن "شي" أجهزة الحزب الشيوعي الصيني من قيادة عملية رسم السياسات وبذلك قوّض سلطة مجلس الدولة في صياغة السياسات وتنفيذها.

◆ جعل "شي" الحزب الشيوعي الصيني أداة مسخّرة لإرادته مما يتطلّب درجة عالية من الالتزام الأيديولوجي من قبل أعضائه، وهو يملك حضورًا واسع النطاق في حياة الصينيين.

◆ وسّع "شي" استخدام التكنولوجيا على نحوٍ فريد، وهذا لغرض المراقبة، وإدارة الشبكة ومن أجل السيطرة الاجتماعية والسياسية.

◆ أصبح "شي" مهووسًا بالاستقرار السياسي ويهدد لأجله. وفي سبيل ذلك، حوّل الأولويات الوطنية للحزب الشيوعي الصيني عن الإصلاح الاقتصادي والتنمية إلى الأمن القومي وأمن النظام بغضّ النظر عما ستتكبده من تكاليف.

◆ قمع "شي" بشدّة الأفراد والجماعات ووسائل الإعلام التي تنتقد السياسات الحكومية وأداءها انتقادًا شديدًا.

1. **عززت جائحة كورونا من مكانة شي جين بينغ لدى الحزب الشيوعي الصيني ومن شعبيته لدى الجمهور، مما يجعل من ولايته الثالثة في خريف عام 2022 شبه مؤكدة.**

في البداية أثارت أزمة كورونا غضبًا شعبيًا ضد الحزب الشيوعي الصيني و "قائدهم الرئيسي" شي جين بينغ. لكن ذكاء شي وسرعته أعادتا صياغة الوباء على أنه انتصار لنظام الصين المركزي، ما عزز دعم شي بين الجمهور الصيني؛ ترافق ذلك مع اللوم

[2] سوزان شيرك وديفيد شامبو وجيسيكا تشين فايس.

الملقى من الغرب على الصين لسوء تعاملها في البداية مع الفيروس والسماح له بالانتشار بسرعة.

وفي التصدي الفعال لكورونا عزز "شي" قبضته الحديدية على الجيش والحزب والجهاز الحكومي ومؤسسات الدولة وأكثر فأكثر على الشركات الخاصة. وحين خرجت الصين من جائحة كورونا، نحو المؤتمر العشرين للحزب في خريف عام 2022، قمنا بتقييم لم يشمل مشاكل الصحة أو أحداث "البجعة السوداء" يشير إلى أن القواعد والمعايير ستوضع في صيغتها النهائية أو سيتم تجاهلها لتيسير عملية تمديد ولاية "شي" الثالثة. وتميزت الذكرى السنوية المئة للحزب الشيوعي الصيني بالكثير من الحوادث الكبرى التي حصلت مع شي جين بينغ في محور العمل، ما سمح له بإبراز صورة الحاكم القوي.

وعلى الرغم من أن البعض في الحزب غير راضين عن حكم "شي" الفردي والحكم المركزي الذي قضى على تقاسم السلطة والمحسوبية والتناوب المنتظم للقيادة في النظام، بقي منتقدوه ساكتين تمامًا ولا دلائل على أي معارضة علنية لحكمه المستمر. ولا يزال "شي" وجهازه الأمني يريدان بلا شك تجنّب أي مفاجئة غير سارة في الفترة التي تسبق مؤتمر الحزب. ولهذا السبب من المحتمل أن يستمروا في القيود المتعلقة بكورونا على السفر خارج البلاد إلى حين المؤتمر.

إن نظام الصين السياسي المكّون من حزب واحد والذي طال أمده يتألف من فصائل متنافسة متعددة ويسيطر عليه اليوم فصيل واحد. كما أن "شي" يُنصح من قبل دائرة ضيقة موثوقة من كبار القادة، بمن فيهم وانغ كيشان، وانغ هونينغ، لي زانشو، تشاو ليجي، دينغ شوكسيانغ، كاي تشي، تشن شي، ليو هي، هوانغ كونمينغ. أما الهيئات القيادية للحزب، فضلًا عن المقاطعات الرئيسية فهي تعجّ بحلفاء "شي" السياسيين الذين لا يظهرون أي انحراف عن إملاءاته. ويعتبر "شي" في وضع يسمح له بزيادة تعزيز سلطته بين أجهزة الحزب الشيوعي الصيني الرئيسية في بكين والمحليات خلال مؤتمر الحزب القادم.

2. النظام السياسي المفرط بالمركزية يشوّه الحوافز ويعوق تدفق المعلومات من أجل صنع السياسات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بالسياسات والمبالغة فيها.

كان تركيز "شي" على احتمال عدم الولاء بين كوادر الحزب وحملته العنيفة لمكافحة الفساد سببًا في خلق بيئة سياسية متوترة. بينما يتنافس المسؤولون الخائفون بإظهار احترامهم لشي بدلًا من تقديم معلومات موضوعية حول عواقب السياسات خالقين بذلك

بروباغندا من صدى الغرفة. كما يسارع مسؤولون من المستوى الأدنى إلى ركوب الموجة بحسب رغبات "شي" فينفذونها إلى أقصى حد قد يتجاوز ما يرغب به "شي" نفسه.

قد تساهم هذه الديناميكيات في تجاوز الصين على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك الحملة الوحشية التي تمارسها الصين ضد الإيغور في شينغيانغ، وتجريدها العاجل للحكم الذاتي في هونغ كونغ، ودبلوماسيتها "وولف واريور" المواجهة. إن الديناميكيات الداخلية في النظام الدكتاتوري الحالي للحزب الشيوعي الصيني تشكّل وصفة للمزيد من الأخطاء السياسية، التي تهدد بإلحاق المزيد من الضرر بسمعة الصين الدولية وتوليد المزيد من الضغوط الدولية. وأحد الأمثلة الحديثة على التجاوز هو مقاومة بكين الشديدة للتحقيق العلمي والتضليل الإعلامي بشأن أصول كورونا وقد يكون شي حذرًا من عودة هذا النوع من الغضب العام الذي اجتاح البلاد بعد التستر على كورونا الذي قام به الحزب في أوائل عام 2020، والاهتمام غير الكافي الذي أولاه "شي" في بداية الوباء. وعلى الرغم من الضغوط الدولية المتزايدة فمن المرجّح أن تستمر بكين في تعطيل الجهود الدولية الرامية إلى تحديد منشأ وباء كورونا، الأمر الذي يزيد من تكاليف الصورة الدولية للصين.

3. القومية عالية وتزداد حدة في مواجهة الانتقادات الأجنبية.

إن بروباغندا الحزب الشيوعي الصيني تمس تفوّق النظام الصيني بتردد صداها بين الصينيين الذين يفخرون بإنجازات الصين ويستاؤون من النقد الأجنبي. وتشير الدراسات الاستقصائية إلى أن موافقة الجمهور على الحكومة قد تعززت بفضل السيطرة الناجحة على انتشار كورونا على الرغم من الأخطاء المرتكبة في البدايات. وقد تزامنت صور أعضاء الحزب الشيوعي الصيني البطولي على الخطوط الأمامية للتفشي مع تزايد طلبات العضوية في الحزب. وكان الاحتفال بالذكرى المئوية للحزب الشيوعي الصيني في الأول من تموز/يوليو عام 2021، وخاصة خطاب السلام السماوي الذي ألقاه "شي" مما كان سببًا في الفخر الوطني والدور الذي لا غنى عنه للحزب فيما أطلق عليه شي اسم "التجديد الوطني".

وفي الوقت نفسه، إن الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة، إضافة إلى حظر التكنولوجيا، وفصل سلسلة التوريد، وشطب أسماء الشركات الصينية من بورصات الولايات المتحدة، والقيود المفروضة على تأشيرات الطلاب، والتحقيقات المناهضة

للتجسس، وأيضًا العنف المناهض لآسيا، كلها أدت إلى زيادة الحدة وعدم الشعور بالثقة تجاه الولايات المتحدة لدى الجمهور الصيني.

إن قوة الديمقراطية في الولايات المتحدة قد تضاءلت بوصفها مصدر إلهام لليبراليين الصينيين. ومع تعبئة الحزب الشيوعي الصيني بشكل انتقائي للقومية الصينية ضد التدخّل الأجنبي في الشؤون الداخلية للصين فإن القضايا الحساسة التي كان من الممكن مناقشتها في الماضي وحتى استيعابها قد أصبحت الآن موضع رفض باستمرار. ويبدو أن الأيام التي تسامح فيها الحزب مع بعض أشكال التعبير النقدي من الخارج قد انتهت.

وتوفر الألعاب الأوليمبية الشتوية في شباط/فبراير 2022 فرصة أخرى للحزب الشيوعي الصيني لتعزيز سياسته كنوع من أنواع الوطنية في المنزل. إن أي مقاطعة غربية سواء كانت من قِبَل الشركات الراعية أو الحكومات أو السياح الأجانب لن تؤدي إلا إلى المزيد من تأجيج القومية الصينية المتقنة بالفعل.

توصيات بشأن توجّه الولايات المتحدة في المجال السياسي

1. **إحياء المجتمع المدني والتفاعل الثقافي مع الصين.** لقد عملت المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بصورة مثمرة وتعاونية في الصين لأكثر من 40 عامًا. وهذا التفاعل بين الناس يساعد على تخفيف مخاطر المنافسة بين الخصوم من خلال إضفاء الطابع الإنساني على العلاقات، كما أن الروابط بين الولايات والحكومات المحلية قد تكون قيّمة أيضًا. بيد أن روابط المجتمع المدني بين الصين والولايات المتحدة قد تضررت إلى حد كبير بسبب القيود التي فرضتها الصين على هذا التفاعل، ولا سيما بسبب اعتماد قانون المنظمات غير الحكومية في عام 2017، ومع القمع المستمر للمجتمع المدني ووسائط الإعلام في هونغ كونغ، وقرارات السياسة العامة في الولايات المتحدة تحت إدارة ترامب.
وعلى الرغم من هذا الانكماش يتعيّن على حكومة الولايات المتحدة أن تدعم المزيد من التبادل المجتمعي والتعليمي والثقافي مع الصين، وأن تبدي الرغبة في توثيق الروابط بين الناس والجمهور الأميركي والصيني. وتحقيقًا لهذه الغاية ينبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تعمل مع بكين لإعادة فتح قنصليتي هيوستن وتشنغدو وأن تفاوض على استرجاع متوازن ومتبادل للوصول الصحفي والتبادل العلمي.

2. **تحسين الاستخبارات الأميركية عن الصين، وخاصة فيما يتعلق بعملية وضع السياسات وصنع القرار في دائرة شي الداخلية.** وقد حدد مدير الاستخبارات الوطنية وجميع وكالات الاستخبارات الأميركية الصين كأولوية عالية، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي إلى معرفة أفضل عن الكثير من جوانب الواقع الصيني، بما في ذلك العمل الداخلي للنظام السياسي الصيني. كما نوصي بتحسين التفاعل المتصل بالصين بين مجتمع السياسات في الولايات المتحدة وعلماء وخبراء غير حكوميين على الصعيدين المحلي والعالمي. ويجب على مجتمع الاستخبارات في الولايات المتحدة أن يدرك بشكل أوضح المخزون الهائل من المعرفة الموجود خارج الحكومة وأن يستفيد منه من أجل فهم أفضل للديناميات التي تحرك سلوك الصين الداخلي العدواني والاستبدادي المتزايد.
3. **دعم الدبلوماسية العامة الأميركية الموجهة للجمهور الصيني.** لقد درجت الدبلوماسية العامة الأميركية على نقل النوايا الحسنة والاحترام إلى الجمهور الصيني. وبينما كانت التصريحات العامة الأميركية صريحة في انتقاد سلوك الحكومة الصينية السلبي فقد حرصت على عدم إهانة أو تأجيج الحساسيات القومية بين المواطنين الصينيين بلا داع.

لقد حان الوقت لإعطاء اهتمام متجدد للدبلوماسية العامة الأميركية لأن الاستياء المتزايد من الخطابات والأعمال العدائية للولايات المتحدة قد يصبح مسؤولية طويلة الأجل. وينبغي لواشنطن أن تضع رؤية إيجابية لعلاقة مثمرة تشمل الترحيب بالطلاب والسياح والأعمال التجارية الصينيين الذين لا ينتهكون قوانين الولايات المتحدة أو يعرّضون شواغل الأمن القومي المشروعة للخطر. كما ينبغي للدبلوماسية العامة في الولايات المتحدة أن تعترف بما أنجزته الصين منذ عام 1978، ولا سيما في مجال التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. إن تشويه سمعة الحزب الشيوعي، أو محاولة خلق فتنة بينه وبين الشعب الصيني، سوف يؤدي إلى نتائج عكسية بينما يدعم الجمهور الحزب على نحو متزايد.

إن خطابًا سياسيًا رئيسيًا للولايات المتحدة يعبّر عن القلق والتأكيد على حد سواء من شأنه أن يساعد في توضيح الأهداف الأميركية في مواجهة الصين، بما في ذلك كيف تنظر الولايات المتحدة إلى دور الصين في العالم، وماذا تعني "المنافسة" للولايات المتحدة، وما نوع النظام الإقليمي والعالمي الذي تدعمه الحكومة الأميركية. ويمكن أن يصبح هذا البيان الرفيع المستوى ركيزة لجهود الدبلوماسية العامة الجديدة.

المجتمع الصيني: الإعلام والتعليم والمجتمع المدني[3]

الاستمرارية والتغيير في المجتمع الصيني

المجتمع الصيني ليس ثابتًا ولا أحادي الأبعاد. يبحر المواطنون الصينيون في مجالات الإعلام والأعمال التجارية، وفي مجالات التعليم والمجتمع المدني بنظام حكم تنازلي وبعملية تغيير اجتماعي تصاعدية. منذ عام 2012، وحتى مع تشديد السيطرة السياسية للحزب في عصر شي جين بينغ، أظهر المواطنون الصينيون مستوى عاليًا من الموافقة على تركيز الحكومة على تخفيف حدة الفقر، ومسائل تتعلق بجودة الحياة. ولكنها وجدت أيضًا سبلًا للدعوة والتنظيم من أجل ظروف معيشية أفضل، ولتعزيز الفرص وزيادة الكرامة الفردية. ومع ارتفاع التوقعات الفردية يستمر المجتمع الصيني في التطوّر. إضافة إلى بيئة الأعمال الدينامية في البلد، وسوق السلع الاستهلاكية، والعلاقات الاجتماعية، والحياة الثقافية، وخيارات السفر، وأمور لا يمكن تصوّرها بالنسبة للأجيال السابقة حتى وإن كانت كورونا قد قللتها. يجب أن تفهم الولايات المتحدة هذا التغيير الاجتماعي المستمر من أجل التعامل مع الصين بشكل فعّال.

إن إعلان شي الحزب هو الذي يقود كل شيء "في الشؤون السياسية والعسكرية والمدنية والأكاديمية، في الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط" يردد النهج "الماوي" نحو السيطرة الاجتماعية، ويعكس الكثير من الممارسات والمواقف التي نشأت على مدى ثلاثة عقود من الإصلاح والانفتاح. بينما يؤكد الحزب الشيوعي الصيني في عصر شي على تأثير أكبر على الإعلام والتعليم والمجتمع المدني، تواجه الصرامة المؤسسية للحزب يوميًا دينامية الحياة الاجتماعية الصينية وتنوّعها.

مع تفشي كورونا، أثارت وسائل الإعلام الاجتماعية الصينية انتقادات بشأن الرد الحكومي الأول. وفي وقت لاحق من عام 2020 أيدت النساء علنًا ادعاءات تشو شياوكسوان بشأن الاعتداء الجنسي في مكان العمل ونجوم الروك من الإناث، وطُلب من الكوميديين الارتجاليين التعامل على نحو أفضل مع النساء في كلماتهم ونكاتهم. في الصين اليوم يعارض المسنون رفع سن التقاعد، ويطالب العاملون في مجال التوصيل بضمانات مهنية أكبر ويحتجون على حرمان المحاربين القدامى من الاستحقاقات، ويتزوج شركاء الحياة في وقت لاحق ويؤجلون الإنجاب أو يختارونه على

[3] روبرت دالي وبول غويرتز وبول هينل.

الرغم من النداءات الحكومية بزيادة الخصوبة، ويعيش أفراد مجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيًا بشكل علني، ويتمتعون بقدر أكبر من القبول، ويعترضون على جداول العمل غير الإنسانية.

واختار سكان حركة "لاي فلات" الخروج من سباق الفئران كليًا، كما أن عددًا متزايدًا من الصينيين يدافعون عن المزيد من الخصوصية على الإنترنت وقلة استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه. وبكل هذه الطرق، يدعون إلى التخفيف من الضغوط التي لا هوادة فيها المتمثلة في العمل والأسرة والسيطرة السياسية على الحياة اليومية. ويريدون مجتمعًا أكثر إنسانية.

ومع ذلك، فالصين ليست مهيأة للثورة. ونادرًا ما يطرح شعبها مطالب سياسية صريحة، ولا ينبغي لنا أن نبالغ في تقدير الفجوة بين الشعب الصيني العام والحكومة. لقد أصبح شي أكثر استبدادًا، لكن الصينيين في العقود الأخيرة أصبحوا أكثر ثراء وأكثر تعليمًا وتدويلًا. وقد انحسر الدعم المقدم لكن يبدو في الدراسات الاستقصائية أنه لا يزال كبيرًا أو يبدو أنه نما أثناء الوباء. وقد أدت استجابة الحزب الشيوعي الصيني لقلق الجمهور إزاء قضايا مثل التحرش الجنسي وخصوصية المستهلك إلى تهدئة بعض المعارضة لحكم الحزب الاستبدادي.

1. **الحزب الشيوعي يؤكد المزيد من السيطرة على وسائل الإعلام.** لقد كانت الرقابة لفترة طويلة أداة رئيسية في الضوابط المجتمعية للحزب الشيوعي الصيني، لكن الدرجة التي تسيطر بها حكومة شي الآن على المشهد الإعلامي الواسع في الصين تعتبر سببًا في صدمة المراقبين الصينيين والأجانب على حد سواء. احتلت الصين المرتبة 176 من بين 180 دولة في مؤشر "مراسلون بلا حدود" لعام 2021 العالمي لحرية الصحافة. ورغم أن بيئة وسائل الإعلام الاجتماعية في الصين لا تزال تسمح بإجراء بعض المناقشات حول المواضيع المثيرة للجدل فإن الحزب الشيوعي الصيني قلّص من حريات الصحافة التي كانت آخذة في التوسع منذ الثمانينيات في كل من المنافذ الصحفية التقليدية والرقمية. اليوم لا توجد منظمة صحفية في الصين تعمل خارج نطاق القيود المفروضة على الأطراف. وكما أعلن شي في مؤتمر للحزب عن وسائل الإعلام الإخبارية في عام 2016 فإن "أجهزة الإعلام المملوكة للحزب والحكومة هي مِنصّات دعائية ولا بد من تسميتهما". ولا تكتفي الخوارزميات ومراقبي الدولة بفرض رقابة على أي من مواقع التواصل الاجتماعي

التي تنتقد الحكومة، بل إن القوميين المتطوعين والمؤثرين المأجورين يغرقون الفضاء على الإنترنت بوظائف منظمة تخلق انطباعًا عن الدعم غير المشكوك فيه لشي والحزب.

وقد تزامنت زيادة الرقابة على وسائل الإعلام المحلية مع تزايد الرقابة وطرد الصحفيين الأجانب. وفي آذار/مارس 2020 طُرد 13 صحفيًا من صحيفة نيويورك تايمز وكل من واشنطن بوست وول ستريت جورنال بعد أن قررت إدارة ترامب الحد من عدد المواطنين الصينيين المسموح لهم بالعمل في خمس مؤسسات إخبارية صينية تسيطر عليها الدولة في الولايات المتحدة. عندما اعتبرت واشنطن العمليات الإعلامية الحكومية الصينية في الولايات المتحدة "بعثات ووكلاء أجانب"، جمّدت الصين تأشيرات الدخول لصحافيي CNN، The Wall Street Journal، Bloomberg News، وGetty Images. وقد أفاد نادي المراسلين الأجانب في الصين في نيسان/أبريل 2021 أن ما لا يقل عن 20 صحفيًا أجنبيًا، بمن فيهم ذلك الأميركيون، قد أجبروا على مغادرة الصين منذ عام 2020.

2. **يشدد الحزب الشيوعي إشرافه على التعليم العالي في الصين.** وقد استرشد التعليم العالي منذ عام 2015 بخطة الدرجة الأولى المزدوجة، التي تسعى إلى تطوير الجامعات والتخصصات الأكاديمية على المستوى العالمي. وتتقدّم الجامعات الصينية في مراتب عالمية بفضل عملها في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية. وهم الآن يتخرجون سنويًا أكثر بتسع مرات على الأقل من طلاب العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في الولايات المتحدة، ولكن العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية في الصين، التي يعتبرها الحزب الشيوعي الصيني حساسة سياسيًا، لم تتمتع بالتوسع المقابل. بل إن الجامعات في مختلف أنحاء الصين أنشأت في العقود الأخيرة مدارس خاصة للماركسية لتعزيز العمل الإيديولوجي الذي يقوم به الحزب في الجامعات، ولتشجيع الدراسات الكونفوشيوسية على التصدي للغرب. وتواجه المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء الصين ضغوطًا متزايدة لمواءمة أبحاثها ومناهجها مع أولويات الحزب الشيوعي.

يقتضي القادة الصينيون أن تلعب لجان الحزب دورًا رئيسيًا في إدارة جميع المؤسسات التعليمية الصينية، بما فيها المدارس التابعة للولايات المتحدة الموجودة في الصين. إن دعوات الحزب الشيوعي الصيني الطلاب إلى الإبلاغ عن أعضاء هيئة التدريس الذين يدلون بتصريحات غير لائقة تهاجم الكثير من

الصينيين باعتبارهما عودة إلى تسييس التعليم على غرار الثورة الثقافية. في عام 2020 تم احتجاز أستاذ بارز في جامعة تسينغهوا وطرده بسبب انتقاده العلني للحزب الشيوعي. وفي عام 2019 ألغت جامعة فودان تعهدًا يقضي بتعزيز "حرية الفكر" من ميثاقها. وقامت جامعات صينية كبرى أخرى بتحركات مماثلة.

ويواجه الطلاب الصينيون في الخارج مراقبة تتجاوز الحدود الإقليمية لتصريحاتهم في الجامعات الأجنبية من خلال شبكة من الطلاب الذين يبلغون عن زملائهم الطلاب للسفارات والقنصليات الصينية، الأمر الذي قد يحد من حرية التعبير في الفصول الدراسية الأميركية. وخلاصة القول إن النظام التعليمي الصيني في عام 2021 يديره الحزب الشيوعي على جميع المستويات وبصورة كاملة أكثر من أي وقت مضى منذ الثمانينيات.

3. الحكومة الصينية تزيد من القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني.

ولأن أغلب منظمات المجتمع المدني الصينية غير حكومية ضعيفة سياسيًا أو هي "منظمات غير حكومية تديرها الحكومة" فإن منظمات المجتمع المدني الصيني هي واحدة من أكثر المنظمات سرية في العالم. وقد أدى قانون المنظمات غير الحكومية في الخارج الذي نفذ عام 2017 إلى نقض القيود التي فرضتها الحكومة على المنظمات غير الحكومية المحلية منها والأجنبية والتي بدأت عام 1978. وهو يحدّ من أنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية و "المنظمات الاجتماعية" المحلية التي يرتبط الحزب أحيانًا بأنشطتها مع "ثورات الألوان" وغيرها من الانتفاضات المؤيدة للديمقراطية في أوروبا والشرق الأوسط. وقد نقل قانون عام 2016 الإشراف على المنظمات غير الحكومية من وزارة الشؤون المدنية إلى وزارة الأمن العام موضحًا أن المجتمع المدني المستقل يعتبر تهديدًا للأمن.

لكن وفقًا للإحصاءات الحكومية الصينية فإن عدد "المنظمات الاجتماعية" المحلية ارتفع بمقدار 80٪ منذ تولي شي مقاليد الحكم عام 2012، وبلغ مجموعها أكثر من 894000 منظمة بحلول نهاية عام 2020. بيد أن جزءًا ضئيلًا من هذه "المنظمات الاجتماعية" هي كيانات لا تستهدف الربح وهي للمنفعة العامة، ويركّز معظمها على تخفيف حدة الفقر والتعليم وغير ذلك من الأنشطة الخيرية التي تتماشى مع سياسة الحكومة. ومنذ عام 2017 انخفض عدد المنظمات غير الحكومية للأجانب المسجلين في الصين تدريجيًا، وتضاءل نطاق الدعوة المحلية

المتعلقة بالبيئة وحقوق المرأة والمشاركة المدنية بشكل كبير. بالتالي، وعلى الرغم من تصاعد الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، فإن المجتمع المدني في الصين يظل ضعيفًا من الناحية السياسية، وقوة للخير، لكن نادرًا ما تكون للتغيير.

توصيات تتعلق بالسياسات لإشراك المجتمع الصيني

تستطيع إدارة بايدن مستعينة بفهم متطوّر للمجتمع الصيني أن تضع سياسات تحمي مصالح الولايات المتحدة وتشجع التعاون الصيني الأميركي، تقلل من احتمالات نشوب الصراعات. وحتى في الوقت الذي يقاوم فيه البيت الأبيض اللاليبرالية الصينية يتعيّن عليه أن يضمن بقاء أميركا منفتحة ومنجذبة للمواهب الصينية، وأن يشجع الانفتاح المقابل في الصين. وينبغي على بكين والجمهور الصيني أن يحذرا من تبني السياسات التي قد تُفسّر على أنها محاولات لتغيير أو تقويض المجتمع الصيني. وينبغي أن ينصبّ تركيز صنع السياسات في هذا المجال على إتاحة الفرص للصينيين للمشاركة مع الأميركيين من خلال قنوات التعليم والإعلام والمجتمع المدني التي ليس لديها حساسيات أمنية وطنية تجاه الولايات المتحدة.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب على إدارة بايدن:

1. **إصدار بيان رئاسي يشجع التبادل الأكاديمي والثقافي بين البلدين.** يجب أن يتم إعلان بيان عام يقول بأنّ الطلاب والباحثين الصينيين مرحب بهم للدراسة والعمل في الولايات المتحدة، وفقًا للقوانين الأميركية. وينبغي توضيح فكرة أن العلماء الصينيين في المؤسسات الأميركية، والكثير من الصينيين الذين بقوا في الولايات المتحدة كمواطنين، قدموا مساهمات قيّمة في نظام الابتكار والرفاه في البلاد منذ أوائل الثمانينيات. ولا يزال التعاون بين الباحثين والخبراء في مجالات العلوم الأساسية والصحة العامة والقانون والأعمال التجارية والبيئة والاقتصاد والفنون والثقافة مفيدًا لكلا البلدين.
2. **إعطاء التربويين الأميركيين صوتًا في السياسة.** ومع أن رؤساء الجامعات الأميركية قلقون بشأن الأمن القومي، فهم قلقون أيضًا بشأن سلامة نظامنا المعرفي، الذي يستفيد من تدفق المواهب الصينية من الجامعة الصينية الأميركية للتعاون الجامعي في البحوث الأساسية. ويتعين على إدارة بايدن أن تتشاور مع رابطة الجامعات الأميركية(AU) ، والمجلس الأميركي للتعليم

(ACE)، ورابطة الجامعات العامة وجامعات منح الأراضي(APLU) ، قبل تقليص البحوث المشتركة أو التبادل التعليمي.

3. **إعادة تيسير وصول التأشيرة للطلاب الصينيين.** يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على اليقظة البناءة للعلماء المنتسبين للحكومة الصينية الذين يقومون بأنشطة غير قانونية داخل الولايات المتحدة. ومع ذلك ينبغي أن تكون سياستنا أيضًا إعادة تيسير وصول الطلاب الصينيين إلى تأشيرات الدخول في مجالات الدراسة غير الحساسة، وإعادة البرامج التي تسمح لهم بالبقاء في الولايات المتحدة للبحث والتدريب والعمل بعد حصولهم على مراسيم.
4. **توضيح الشواغل الأمنية للجامعات الأميركية.** ينبغي على إدارة بايدن أن تحدد بمزيد من الوضوح التخصصات الفرعية البحثية التي هي أكثر حساسية من أن يتابعها كبار العلماء من الدول ذات الاهتمام الاستراتيجي العالي. ويشمل ذلك استكمال عمل اللجان في الأكاديميات الوطنية ومكتب البيت الأبيض لسياسة العلم والتكنولوجيا، الذي أنشئ بموجب قانون عام 2019 بتصريح الدفاع الوطني.
5. **دعم دراسة اللغة الصينية.** لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتنافس فعلًا مع الصين ما لم تدرّب المزيد من الزعماء في كل المهن على التحدث باللغة الصينية، وأن تتعرف على تاريخ الصين، وأن تفهم على نحو أفضل السياسات المحلية والخارجية للصين. وبدلًا من الاعتماد على معاهد كونفوشيوس المموّلة من بكين لتدريس اللغة الصينية في مدارس الولايات المتحدة ينبغي على إدارة بايدن أن توسع بشكل كبير الدعم المقدم إلى برامج دراسات اللغة الصينية وإلى المناطق في المدارس العامة والكليات والجامعات الأميركية.
6. **إعادة برنامج فولبرايت وهيئة السلام في الصين.** لقد عززت هذه المبادلات لفترة طويلة صورة الولايات المتحدة الإيجابية في الخارج في حين كانت بمثابة ساحة تدريب للأكاديميين الأميركيين وغيرهم من المهنيين الذين يروّجون لعلاقات آمنة وبناءة مع جمهورية الصين الشعبية على مدى حياتهم المهنية.
7. **التفاوض على اتفاقات تأشيرات متبادلة للصحفيين.** على صنّاع السياسات في الولايات المتحدة أن يطالبوا بالسماح للصحفيين الأميركيين في الصين بالإبلاغ بحرية كما يفعل الصحفيون الصينيون في الولايات المتحدة، وينبغي

قبول عدد مماثل من الصحفيين في كل بلد. ويجب مواصلة تسمية مكاتب وسائل الإعلام الصينية التي تديرها الدولة في الولايات المتحدة باسم "بعثات أجنبية."

8. **جعل الدبلوماسية العامة دعامة لسياسة أميركا الصينية.** لأن الدبلوماسية العامة تدعو الطبقات المتوسطة في الصين إلى مناقشة الحوكمة العالمية والتكنولوجيا والقيم يتعيّن على إدارة بايدن أن تعمل على تحديث فرع صوت أميركا في الصين وغيرها من منابر وسائل الإعلام الاجتماعية باللغة الصينية للوصول إلى جمهور أوسع. وينبغي أن تكون البرامج جيدة الإنتاج، ومستوعبة فكريًا وغنية بالمعلومات السياسية، بدلًا من مجرد توسيع نطاق الانتقادات الموجهة إلى الحزب الشيوعي الصيني.
9. **بناء المزيد من المبادلات بين المجتمع المدني في المناطق غير الحساسة.** أن التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني يعزّز الثقة والشفافية أفضل الممارسات. يجب على إدارة بايدن أن تجعل من تعزيز تبادل المنظمات غير الحكومية والجامعات نقطة حوار منتظمة في المناقشات مع الزعماء الصينيين، وأن تؤكد للحكومة الصينية والجمهور أن التبادل بين الناس بكل أشكاله من شأنه أن يحسّن العلاقات بين الأمم ويوفر اليقظة حيال ضد العلاقات المتفاقمة على الدوام.

حقوق الإنسان والقِيَم والأيديولوجية في الصين[4]

ما هو حال حقوق الإنسان في الصين؟

لا تزال الحملة التي تشنها الصين في تفاقم مستمر، ليس فقط على المعارضة والانشقاق بل على اللامبالاة والاضطراب الأيديولوجي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، عمليات القمع المستمرة على الصحفيين والمثقفين ومحامي الحقوق المدنية والمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتقدون الحزب، التي تعتبر جرائم ضد الإنسانية ترتفع إلى مستوى الإبادة الجماعية بحسب قول حكومة الولايات المتحدة، وكما يحصل ضد الإيغور وغيرهم من الأقليات العرقية المسلمة في شينغيانغ. وكذلك أيضًا فرض قانون الأمن القومي القاسي

[4] ونستون لورد وأندرو ناثان وأورفيل شيل.

في هونغ كونغ الذي سحق على الفور جميع الأنشطة السياسية المستقلة وقضى على وسائل الإعلام المستقلة وقلص الحرية الأكاديمية.

كما تستمر ممارسة القمع في "التبت" ضد أتباع "الدالاي لاما" وكذلك بين سكان هان ضد محامي الدفاع عن الحقوق ونشطاء النسوية والمسيحيين الذين تعتبر عبادتهم خارج التسلسل الهرمي الكاثوليكي والبروتستانتي الذي تسيطر عليه الحكومة، وضد الأشخاص الذين يتحدثون بصراحة في العالم الأكاديمي على وسائل الإعلام التقليدية والإنترنت وعلى مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي مجال إقامة العدل، قدّم الحزب الشيوعي الصيني نظرية جديدة بشأن الممارسات الحالية وهي "سيادة القانون الاجتماعي ذات الخصائص الصينية" الذي يشدد على خضوع النظام القانوني بما فيه المحاكم لجعل الحزب مسيطرًا. ونظرًا إلى أن إقامة العدل على الصعيد المحلي لا تزال تعسفية وقاسية، فقد أصبحت بعض الممارسات كالاحتجاز خارج نطاق القانون، والتعذيب في أثناء التحقيق وفي السجن، وانتهاك الحق في محاكمة عادلة أكثر شيوعًا. وفي داخل الحزب الشيوعي الصيني يتعرض أعضاء الحزب لمطالب تتزايد باستمرار وتندد بالتوافق السياسي بناء على تطهير "الفساد".

وفي اتجاه آخر باعث للقلق، وسّع الحزب في الآونة الأخيرة جهوده في السيطرة على ما وراء حدود الصين. والآن تراقب البعثات الدبلوماسية الصينية بانتظام أنشطة الطلاب والباحثين الصينيين في بلدان أخرى بمزيد من الدقة. وتأمر الشرطة الصينية عائلات المنشقين، أو حتى المنفيين الذين يعيشون في الخارج، بالامتناع عن أي نشاط مخادع. وبدون إذن من الحكومات المضيفة، وأرسل الحزب وكلاء للضغط على الهاربين المزعومين من حملة مكافحة الفساد في الصين للعودة إلى ديارهم من أجل مواجهة القضاء. علاوة على ذلك، كان السلك الدبلوماسي الصيني "وولف واريور" يتفاعل مع الانتقادات المتصاعدة على السياسات الصينية وسلوكها، الأمر الذي أثار حساسية خاصة إزاء أي ذكر لانتهاكات حقوق الإنسان في الصين.

ومن ناحية أخرى تتخذ الحكومة إجراءات جزائية ضد الشركات الأجنبية التي تسيء إلى حساسياتها السياسية، وتستعين برفض منح التأشيرات لمعاقبة الأكاديميين والصحفيين الأجانب الذين يتحدثون أو يكتبون بشكل نقدي عن الصين. بل أخذت

المواطنين الأجانب الذين يعيشون أو يعملون في الصين رهائن للضغط على حكوماتهم في النزاعات الدبلوماسية.

إن مثل هذه "الماوية الجديدة"، كما يسمّيها البعض قد تعكس شعورًا مفاجئًا بالحصار من حكومة نجحت إلى هذا الحد في الحفاظ على نموّها الاقتصادي، وبناء عسكرها، وبسط نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي في الخارج. وتؤكد الدراسات الاستقصائية الأكاديمية المتعددة الموثوقة أن النظام يتمتع بمستوى عال من الدعم العام بسبب أدائه الاقتصادي الناجح، وسيطرته على وباء كورونا، وقدرته على خلق اعتزاز وطني بتطوّر نفوذ البلد.

هذا القمع المتزايد، على الرغم من كل النجاح التنموي الذي حققته الصين، يثير تساؤلًا ألا وهو: ما الذي يخشاه الحزب؟

يعرّف قانون الأمن القومي الصيني لعام 2015 الأمن الوطني وفقًا لثلاث أولويات أساسية: الازدهار الاقتصادي، والسلامة الإقليمية، واستقرار النظام حيث يخشى النظام من التحديات الثلاثة. لأن الازدهار يتطلب الوصول إلى خطوط الإمداد العالمية، ورأس المال والتكنولوجيا التي لا تزال الولايات المتحدة وحلفاؤها قادرين على قطعها رغم ضيق الفجوة في الطاقة بين البلدين، إلا أن الصين لا تزال قائمة. وهي تعتمد السلامة الإقليمية في الحفاظ على سيطرتها في المناطق الشاسعة ذات الأهمية الاستراتيجية التي يقطنها التبت والمنغوليون والأقليات التركية المسلمة، مما يجعل هونغ كونغ جزءًا تابعًا للصين ويكمل في نهاية المطاف توحيد تايوان مع "الوطن الأم". ومع ذلك كلما أصرّت بكين في كل هذه المناطق على الولاء للجمهورية الشعبية ازداد نفور هؤلاء السكان، وكلما اضطر الحزب إلى اللجوء إلى القمع للحفاظ على السيطرة.

ورغم أن استقرار النظام لا يزال يعتمد إلى حد كبير على الولاء المستمر لأغلبية سكان هان فإن الحزب كثيرًا ما يتصرف كما لو كان يعتقد أن هذا الولاء هش، ربما لأن الحزب الشيوعي الصيني مع نجاحه في تحديث الصين يعمل على بناء طبقة متوسطة أكبر يريد أعضاؤها باستمرار أن يفكروا أكثر في أنفسهم. ولاء هؤلاء للنظام ليس مشروطًا بازدهار الصين فحسب، بل بتقاسم هذا الازدهار إلى حد ما وبجودة الحياة بدلًا من جدول العمل 996 السائد من 9 صباحًا إلى 9 مساءً على مدى ستة أيام في الأسبوع. وهذا الاتفاق معقد بسبب حقيقة مفادها أن عددًا

قليلًا من المواطنين يؤمنون حقًا بالترويج العقيم من الحزب لـ "زعيم كبير" يتمحور حول أسطورة شي جين بينغ غير المحسوسة. ومع تباطؤ النمو الاقتصادي، فإن الشيخوخة السكانية وبعض الشباب الصينيين يشعرون بالإحباط الشديد إزاء اليد التي تم التعامل معها، حتى أنهم بدأوا حركة "الاستلقاء على الأرض" ـ وهي حركة تختار الخروج من سباق الفئران ـ وهناك بالفعل علامات تشير إلى أن صفقة "سنجعلكم مزدهرين إذا لم تتحدونا" التي عُقدت لعقدين من الزمان بعد حملة السلام السماوي عام 1989 يبدو أنها تواجه المزيد من التشكيك في الجيل الجديد.

ويزداد قلق الحزب بسبب مخاوفه من أن يكون الطلاب والمثقفون والعاملون في وسائل الإعلام وأصحاب المشاريع وحتى أعضاء الحزب أنفسهم عرضة للتأثر الثقافي الأيديولوجي لما يسمى "القوى المعادية" الغربية المكرّسة لحكم الحزب المزعزع للاستقرار. والواقع أن نظام المكافحة يتصدى للانتقادات الأجنبية حيث تُقمع بقسوة أبسط أشكال المعارضة في الداخل ينظر إلى أي تعبير عن التشكيك بأنه تحد خطير للحكم؛ قد يكون الحزب حساسًا للغاية في ذلك أو أنه ربما يفهم ضعفه أفضل مما يفهمه الغرباء.

توصيات السياسة العامة في مجال حقوق الإنسان

ينبغي لحقوق الإنسان أن تظل عنصرًا هامًا في السياسة المشتركة بين الولايات المتحدة والصين لخمسة أسباب:

1. معظم القادة السياسيين والمهنيين الحكوميين الأميركيين ملتزمون شخصيًا بسلامة المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
2. دعم حقوق الإنسان في الخارج وسيلة قوية لدعم الجمهور والكونغرس لسياسة خارجية نشطة في آسيا وفي جميع أنحاء العالم. إن عامة الناس يفهمون السياسات المعقدة في آسيا على أنها صراع أساسي جوهري حول القيم. بمعنى أنّ ما هو في نهاية المطاف على المحك هو ما إذا كانت الديمقراطية أو السلطوية سوف تسود باعتبارها الشكل الأكثر نجاحًا للحكومة.
3. الولايات المتحدة وحلفاؤها يتفقون بشكل كامل على قضية حقوق الإنسان. وفي التحالف المنعقد والمثير للجدل أحيانًا وفي نظام شبه التحالف

المتمركز حول الولايات المتحدة، توفر حقوق الإنسان أساسًا مشتركًا للعمل معًا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا أكثر صعوبة.

4. تُعتبر حقوق الإنسان نقطة ضعف للصين في منافستها النشطة على النفوذ الدولي. إن الصين تتمتع بشعبية بين الحكام الاستبداديين الآخرين، ولكن المواطنين في أغلب البلدان لا يعجبون بنظامها السياسي أو يقدّرونه باعتباره نموذجًا سياسيًا عامًا. ويزيد من عدم ثقتهم انتهاكات الصين المتعمدة والواسعة لحقوق الإنسان.
5. إن دراما التطوّر السياسي في الصين مستمرة. ورغم أن النقد الأجنبي لانتهاكات حقوق الإنسان في الصين قد لا يكون قادرًا على تغيير سلوك النظام الصيني على الفور، فإن السياسة النشطة والمتسقة لاسترعاء الانتباه إلى تجاوزاته تعطي الدعم الأخلاقي لليبراليين والإصلاحيين المحليين حيث قد تساعد تصرفاتهم في تشكيل مستقبل الصين.

ويخشى البعض أن يتسبّب هذا النوع من السياسات الحازمة في مجال حقوق الإنسان التي اتسم بها نهج إدارة بايدن في تعريض التعاون بشأن قضايا رئيسية أخرى مثل تغير المناخ والصحة العامة العالمية للخطر. نحن لا نعتقد ذلك. ونعتقد أن الصين ستسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة بشأن تغيّر المناخ والصحة العامة ومسائل أخرى تبعًا لمصالحها، بغضّ النظر عن الاحتكاك بحقوق الإنسان.

ومع ذلك، من أجل تعزيز القيم العالمية لحقوق الإنسان بفعالية في مواجهة المنافسة والتدخّل في الصين يجب على الولايات المتحدة أن تضع نموذجًا أفضل، من خلال تعزيز امتثالها لنفس المعايير الدولية التي تحث الصين على احترامها. وفيما يتعلق بالصين نقترح ست توصيات سياسية:

1. **يجب على الولايات المتحدة أن تستدعي الصين باستمرار للإجابة على انتهاكات الحقوق، سواء في الدبلوماسية العامة أم في أوساط الأمم المتحدة ذات الصلة.** وكما تفعل الصين، فإن مرجعها لا ينبغي أن يكون القيم الأميركية بل القيم العالمية التي التزمت بها الصين من خلال القانون الدولي بإلزام نفسها الانضمام الرسمي إلى أغلب معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية. ويشكّل التعبير عن القلق العام والرفيع المستوى أداةً حكومية هامة، لأنها تجعل الانتهاكات ظاهرة للعالم الخارجي وتكلف سمعة كبار المسؤولين. وعلى الرغم

من أن الجزاءات التي لا تعدو أن تكون رمزية تعطي انطباعًا عن الضعف فإن الاستخدام الانتقائي للجزاءات التي تترتب عليها عواقب حقيقية، لا سيما عندما تنفذ بالتنسيق مع الحكومات الأخرى، هي أدوات أساسية.

2. **يجب على الحكومة الأميركية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجامعات والأوساط القانونية أن تدعم الإصلاحيين القانونيين الصينيين ودعاة الحرية الأكاديمية والصحفيين المستقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين المناصرين للديمقراطية في الصين وفي المنفى شفويًا وماليًا على حد سواء.** ويتعين على الكونغرس الأميركي أن يزيد من دعمه للمنح الوطنية الديمقراطية وصوت أميركا، وإذاعة آسيا الحرة؛ ودعم تطوير التكنولوجيا التي تمكّن المزيد من المواطنين الصينيين من الالتفاف على جدار الحماية العظيم ومنح اللجوء بسهولة لمن يواجهون خطر الاضطهاد داخل الصين بسبب مناصرتهم لحقوق الإنسان.

3. **ينبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تنضم من جديد إلى المنظمة الدولية أو أن تكرّس المزيد من الموارد لها حيث إنها تضع وترصد معايير حقوق الإنسان،** مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وغيرها من الوكالات التي تجري فيها الدبلوماسية وتضع فيها القواعد الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. ويشكّل العمل المستمر في هذه الهيئات دفعًا أساسيًا للجهود الدبلوماسية المكثفة التي تبذلها الصين لحثهم على تحقيق أهدافها الخاصة.

4. **يجب على الولايات المتحدة، وحيثما أمكن ذلك، أن تتعاون على نحو وثيق قدر الإمكان مع البلدان الديمقراطية المتشابهة في الفكر لتنسيق المواقف الجماعية ذات الصلة بحقوق الإنسان.** وينبغي أن تشمل هذه الأنشطة عقد مؤتمرات قمة للديمقراطية تهدف إلى وضع برامج مشتركة وملموسة وأن تدفع التجمعات المتعددة الأطراف مثل G-7 و G-20 إلى المشاركة بنشاط في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.

5. **حتى لو نمت العلاقات بشكل معقد، على الولايات المتحدة أن تستمر في تعزيز المشاركة بين الناس.** وبما أن الروابط بين المجتمعين - لا سيما في التبادل الثقافي والتجاري والتعليمي - يمكن أن تساعد في تحسين الفهم عن حقوق

الإنسان، ينبغي لحكومة الولايات المتحدة والمؤسسات الأكاديمية الأميركية أن تواصل دعم التبادل التعليمي بين البلدين، باستثناء مجالات العلم والتكنولوجيا لكونها حساسة لأسباب عسكرية وأمنية وطنية. وإلا فإن الطلاب والباحثين الصينيين الذين يرغبون في الدراسة في الولايات المتحدة في مجالات غير حساسة يجب أن يُرحب بهم وينبغي أن يحصلوا على التأشيرات الخاصة بالطلاب أو المنح للزائرين من دون أي عائق.

6. **يجب على حكومة الولايات المتحدة أن تعمل بالمشاريع التجارية الأميركية للمساعدة في تعزيز حقوق الإنسان وإذكاء الوعي وتفادي انتهاكات حقوق الإنسان.** وينبغي تشجيع الرئيس التنفيذي على الامتثال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي تتطلب في جملة أمور العناية الواجبة لتجنّب انتهاكات حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد. وينبغي للمستثمرين في الصين أن يصبحوا أكثر وعيًا بالعواقب المترتبة على استثماراتهم، وأن يتحدثوا بصراحة أكبر مع نظرائهم الصينيين عن الطرق التي تؤدي فيها انتهاكات حقوق الإنسان إلى خلق مخاطر مالية وإلحاق الضرر بالعلامات التجارية للمؤسسات الصينية ولكل شخص آخر داخل السوق العالمية.

اقتصاد الصين[5]

السمِات الرئيسية لاقتصاد الصين في فترة ولاية شي الثانية

هناك ثلاث سِمات رئيسية من سِمات اقتصاد الصين ذات أهمية بالنسبة للمسؤولين الأميركيين في الوقت الذي يضعون فيه مفاهيم للعصر الجديد عن المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين:

◆استراتيجية للنمو الاقتصادي تشدد على تدخّل الدولة على نطاق واسع لتحقيق التقدّم التكنولوجي السريع. وقد حققت هذه الاستراتيجية حتى الآن نموًا قويًا؛ نظرًا للمصداقية الاقتصادية العالمية في الصين.

[5] آرثر كروبر وشارلين بارشفسكي وباري نوتون.

◆زيادة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية والمؤسسات المالية بشرط خدمتها للأهداف الإنمائية للصين والتي يتمثل أحدها في خلق اعتماد أجنبي متزايد على سلاسل الإمداد والأسواق الصينية.

◆نظام مالي عالي الاستدانة يتطلب إدارة دائمة للمخاطر لكنها ليست هشة بما يكفي لتحويل استراتيجية التنمية الطويلة الأجل للحكومة عن مسارها.

الاستراتيجية الاقتصادية التي تحرّكها الدولة

اعتمدت الصين في عهد شي جين بينغ "استراتيجية إنمائية مدفوعة بالابتكار". تتضمن استراتيجية الصين تدخّلات حكومية واسعة النطاق في الاقتصاد لتحقيق التقدّم التكنولوجي السريع ولزيادة الاكتفاء الذاتي في سلاسل الإمداد التكنولوجي الحيوية والقيادة العالمية في الكثير من القطاعات التكنولوجية الرئيسية.

ومن الأهمية بمكان لهذه الاستراتيجية تعبئة التمويل على نطاق لم يسبق له مثيل ـ فعلى سبيل المثال، من خلال "صناديق التوجيه الصناعي" التي تجمع بين رأس المال من ميزانية الدولة والمؤسسات المملوكة للدولة والخاصة وأسواق رأس المال للاستثمار في الصناعات الاستراتيجية مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي ومركبات الطاقة الجديدة والتكنولوجيا الحيوية. ونتيجة لذلك، أتيحت مجمّعات كبيرة من رأس المال للشركات الحكومية والخاصة، بغضّ النظر عن جدارتها الائتمانية. إن القيمة الإجمالية لهذا الدعم المالي الذي تنظمه الدولة للصناعات المفضلة تصل إلى مئات المليارات من الدولارات.

وتشمل التدخّلات الأخرى زيادة استخدام لجان الحزب الشيوعي في الشركات الخاصة للتأثير على صنع القرار التجاري والحصول على المعلومات المسجلة الملكية إلى جانب استخدام ما يسمى بإنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار وغيرها من الأدوات التنظيمية - سواء لتيسير نقل التكنولوجيا إلى الشركات المفضلة أو للحد من الحاجة إلى الاكتتاب العام على البورصات الأجنبية. وعلى مدى العقود القليلة الماضية لعبت قوى السوق دورًا أكبر في النشاط الاقتصادي اليومي في الصين، وهو أحد الأسباب التي جعلت الاقتصاد يستمر في أداءه الجيد. ومع ذلك فإن استراتيجية التنمية الأخيرة في بكين أدت إلى تفاقم تشويه توزيع رأس المال، ليس فقط في الصين بل في بقية العالم من خلال دعم الكثير من الشركات التي لولا ذلك

لما بقيت في شكل قابل للحياة. وهذا يخلق قدرة فائضة في الكثير من الصناعات ويكفل المنافسة العادلة والنتائج المحددة في السوق، سواء في الصين أو في غيرها من الأسواق العالمية. وتقترن هذه السياسات المشوّهة للسوق بزيادة الجهود التي تبذلها الصين لتحويل القوة الاقتصادية إلى نفوذ سياسي إقليمي وعالمي. كما أن سياسة بكين المتمثلة في "الاندماج العسكري المدني" تعني ضمنًا نية تحويل التكنولوجيا المستحدثة لأغراض مدنية إلى استخدامات عسكرية. إن أهداف الصين المتمثلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والقيادة العالمية في الكثير من قطاعات التكنولوجيا، إلى جانب استمرار دور حراس المرمى الذي تضطلع به الحكومة في الاستثمار الأجنبي، تؤدي إلى عمليات نقل قسرية للملكية الفكرية من الولايات المتحدة والشركات الأجنبية الأخرى. وهناك أيضًا خطر طويل الأمد يتمثل في أن تتمكن الشركات الصينية من خلال مثل هذا التدخّل الحكومي من تشريد نظرائها الأميركيين في صناعات معينة عالية القيمة.

الانفتاح المشروط على الاستثمار الأجنبي

في السنوات الخمس الماضية خففت بكين إلى حد كبير من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في الكثير من القطاعات، وخاصة قطاعات التمويل والمستحضرات الصيدلانية والسيارات. وبوجه عام، توجد هذه الفرص في الأسواق في القطاعات التي تتأخر فيها الصين لكنها تأمل في اللحاق بركب البلدان المنافسة أو تجاوزها. وبالتالي فإن هذا الانفتاح مدفوع بما يلي: إن أهداف السياسة الصناعية للدولة الصينية هي ذاتها. ورغم هذا فإن الوصول الجديد يشكّل سببًا في اعتبار الشركات المتعددة الجنسيات الصين جزءًا لا يتجزأ من استراتيجياتها العالمية أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من التحديات السياسية الجديدة. الصين سوق كبيرة وسريعة النمو للكثير من المنتجات والخدمات ذات القيمة العالية، وهي قاعدة إنتاج فعالة ومرنة، والآن جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة، أصبحت واحدة من بين مركزيين رئيسيين في الابتكار العالمي. ويجب على واضعي السياسات في الولايات المتحدة أن يروا حقيقة أنه على الرغم من كل الخلاف والتوتر فإن معظم الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات لا تزال تنظر إلى المشاركة في اقتصاد الصين على أنها مشاركة اختيارية، بل على أنها حاسمة لاستمرار نموها العالمي وقدرتها التنافسية.

المخاطر المالية

إن النظام الاقتصادي في الصين يواجه مخاطر مالية باستمرار. وارتفعت نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي التي كانت مرتفعة بالفعل بالنسبة لأي دولة نامية حوالي 250٪

في عام 2019، ونحو 25 نقطة مئوية أخرى خلال عام 2020 بفضل الركود الناجم عن كورونا واستجابة الحكومة اللاحقة المحفزة للائتمان. وتفرض السلطات الآن سياسات ائتمانية أكثر صرامة من أجل تثبيت مستوى الديون، وتستأنف الجهود التي بدأتها في أواخر عام 2016 عندما تم تحديد المخاطر المالية باعتبارها واحدة من أكبر ثلاثة تحديات للحكم في البلاد. وقد حُمل جزء كبير من هذا الدين ليس من قِبَل الحكومة المركزية بل من قِبَل الولايات القضائية المحلية لتمويل البنية الأساسية، ومن قِبَل كل من الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة في القطاعات الصناعية المفضلة. إن الاستمرار في استخدام التمويل المدعوم لدفع التقدّم التكنولوجي والنمو سوف يؤدي حتمًا إلى خلق عدد كبير من الديون المعدومة الناجمة عن المشاريع الفاشلة، حتى أن ارتفاع النفوذ وأكوام الأصول الجديدة المتعثرة سوف يبقى يشكّل صداعًا للجهات التنظيمية المالية في بكين لسنوات عديدة قادمة. وستتطلب الجهود الرامية إلى احتواء النفوذ فرض قيود أشد في الميزانية على الحكومات المحلية ومؤسسات الدولة. وهذا من شأنه أن يعرقل خطط التنمية والنمو الاقتصادي في الصين. ولكن الإرادة السياسية لتحقيق أهداف التنمية في الصين قوية للغاية، وبفضل مجموعة المدخرات المحلية الضخمة والضوابط الصارمة المفروضة على تدفقات رأس المال إلى الخارج، فمن غير المرجّح أن تخرج الصين عن مسارها بعد أزمة مالية في أي وقت قريب. ورغم أن المشاكل المالية قد تجعل من دفع الصين نحو التقدّم التكنولوجي أمرًا أضعف فمن غير المرجّح أن توقف ذلك.

السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة تجاه الصين

إن حملة الصين نحو تحقيق قدر أعظم من القوة الاقتصادية والاستقلال التكنولوجي من خلال تدخّل الدولة على نطاق واسع تشكّل تحديًا كبيرًا للولايات المتحدة. ولا ينبغي للاستجابة الأميركية أن تفترض أن سياسات الولايات المتحدة سوف تتمتع بقدر كبير من القدرة على تحويل الصين من مسارها في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية التي تقودها الدولة على الأقل ما دام شي جين بينغ هو المسؤول. وبدلًا من ذلك ينبغي أن تكون السياسة الواقعية للولايات المتحدة مدفوعة بالاعتبارات التالية.

أولًا، على الرغم من أن الصين لديها طموحات وموارد مالية وفيرة، وبرهنت براعتها التكنولوجية، فإن قدراتها في أغلب المجالات لا تزال وراء قدرات الولايات المتحدة وغيرها من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. يمكن للولايات المتحدة ويجب أن

تكون قادرة على الحفاظ على القيادة في الكثير من القطاعات الحاسمة من خلال زيادة التمويل الحكومي للبحث والتطوير، وإعادة بناء الهياكل الأساسية ذات الصلة، وزيادة مشاركتها في الهيئات الدولية لمعايير التكنولوجيا للتأثير على قواعد الطريق في المستقبل.

ثانيًا، تشترك بلدان أخرى عديدة في الولايات المتحدة - بدرجات متفاوتة ولكنها متزايدة - والقلق إزاء عمليات نقل التكنولوجيا القسرية التي تقوم بها الصين، وتشريد الشركات الدولية، والتحديات التي تواجه أمنها الوطني. وينبغي للولايات المتحدة أن تعمل بالتنسيق مع تحالفات البلدان المعنية بشأن التدابير الرامية إلى تقييد ممارسات الصين الافتراسية. ومع ذلك، بما أن كل بلد يوازن بين المصالح الاقتصادية والأمنية بشكل مختلف، وسوف يعطي الكثير منها أولوية أعلى للحفاظ على الوصول إلى أسواق الصين من الولايات المتحدة، فإن الائتلافات الجديدة سيكون لها عضوية مختلفة تبعًا للمسألة وسوف تحتاج إلى المرونة. كما يجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى تعزيز أكبر عدد ممكن من التحالفات والعمل معها.

ثالثًا، يجب أن تستخدم الولايات المتحدة بعض أدوات السياسة العامة بشكل قليل وبحذر، بسبب آثارها الجانبية السامة المحتملة. ويتضمن ذلك:

◆الإجراءات العقابية الأحادية مثل التعريفات الجمركية والجزاءات وضوابط التصدير التي تهدد باستخدامها العشوائي بتقويض مصداقية قيادة الولايات المتحدة في نظام اقتصادي عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد وموجه نحو السوق مع العديد من أنواع أصحاب المصلحة المختلفة. وعادة ما تؤدي التعريفات إلى نتائج عكسية لأن تكاليفها النهائية تتحملها الشركات المضيفة والمستهلكون وليس البلد المستهدف. كما ينبغي ألا تنشر صكوك الجزاءات الأخرى إلا بشكل انتقائي ومتناسب، استجابة للضرر الذي يمكن إثباته بصورة معقولة أو توقّعه.

◆ من شأن التركيز على التنمية الصناعية التي توجّهها الدولة في الولايات المتحدة أن يقوّض المنافسة، وهي ليست استجابة فعالة للتنمية الصناعية التي توجهها الدولة في الصين.

◆ إن الخطاب يعني ضمنًا أن أي نجاح اقتصادي أو تكنولوجي للصين يشكّل بالضرورة هزيمة للاقتصاد الأميركي ليس لعبة تحصيل حاصل. وينبغي ألا يكون الهدف من سياسة الولايات المتحدة إحباط تنمية الصين بل تقييد الآثار السلبية لسياسات الصين على الاقتصادات الأخرى، والحفاظ على السوق العالمية القائمة على القواعد وحماية المصالح الأمنية الوطنية الحيوية.

ونظرًا لهذا الإطار، نقترح على الولايات المتحدة أن تتخذ سبع سياسات اقتصادية محددة نحو الصين:

1. تعزيز الاستثمار المحلي في البحث والتطوير والبنية الأساسية ومعايير تشجيع الإبداع (مثل الطاقة النظيفة وإزالة الكربون) والتعليم التكنولوجي. وينبغي أن يكون الغرض هو تعزيز نظام إيكولوجي وطني للابتكار يمكّن من إنشاء تكنولوجيات وشركات وصناعات جديدة. وكما أن قانون الابتكار يشكّل والمنافسة بداية جيدة. وقد تكون هناك حاجة إلى سياسات أكثر توجيهًا في حفنة من القطاعات الحاسمة للأمن الوطني - ولا سيما معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وأشباه الموصلات والمستحضرات الصيدلانية - لتعزيز تطوير التكنولوجيا في الولايات المتحدة وقدرات التصنيع. ولكن هذا الدعم المباشر للصناعة ينبغي أن يظل محدودًا نظرًا لأن هناك خطرًا كبيرًا يتمثل في الاستيلاء على الموارد وتحويلها إلى مشاريع منخفضة الإنتاجية.

2. سنّ سياسات الهجرة التي تعزز مكانة الولايات المتحدة باعتبارها الوجهة الأكثر جاذبية للمواهب العالمية .وستشمل هذه السياسات تدابير لتيسير عمل الطلاب الدوليين الحاصلين على شهادات عليا في الولايات المتحدة.

3. الانضمام إلى الاتفاقية الشاملة والتقدّمية بشأن الشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)، والتي بدأتها الولايات المتحدة باعتبارها الشراكة عبر المحيط الهادئ ثم خرجت منها أثناء إدارة ترامب والتي تسعى الصين الآن بنشاط إلى الحصول على العضوية فيها. إن المعارضة السياسية المحلية في الولايات المتحدة سوف تجعل من العودة إلى المشاركة أمرًا صعبًا، ومع ذلك فإن هذه الاتفاقية هي الطريقة الوحيدة الأكثر فعالية للولايات المتحدة لمواكبة النفوذ الاقتصادي الإقليمي والعالمي المتصاعد للصين.

4. وضع اتفاق متعدد الأطراف بشأن قضايا الاقتصاد الرقمي على وجه التحديد، باستخدام القواعد الأساسية المنصوص عليها بالفعل في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، واتفاق التجارة الرقمية بين الولايات المتحدة وجابان، واتفاق المكسيك وكندا.

5. وضع ميثاق تجاري أوسع بين الدول الصناعية الرئيسية على أساس مبادئ الاقتصاد القائم على السوق وسيادة القانون والشفافية. وينبغي أن يكون هدفها تطوير قواعد عالية المعايير لمجالات التجارة والاستثمار غير المشمولة بمنظمة التجارة العالمية، في

مجالات مثل الاقتصاد الرقمي، وتغير المناخ، والمساواة في العمل، والإعانات المالية، والمؤسسات المملوكة للدولة.

6. إنشاء تحالف أوثق من الدول الراغبة في دفع عجلة الإصلاحات الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تنقيح آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات والقواعد المتعلقة بالإعانات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة. ومن المرجّح أن تسعى الصين إلى عرقلة مثل هذه الإصلاحات أو تخفيفها، ولكن الجهد سوف يظل جديرًا بالالتزام لإبراز أن الولايات المتحدة وتكتلًا كبيرًا من الدول ملتزمون بنظام اقتصادي دولي أكثر انفتاحًا وقواعد وموجّهة نحو السوق حتى لو لم تكن الصين كذلك.

7. إعادة فتح المفاوضات مع الصين بشأن قضايا محددة، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق، والشفافية التنظيمية، والمعاملة الوطنية، وحماية الملكية الفكرية. ويمكن أن تتخذ هذه المبادرات شكل مفاوضات تجارية معاد هيكلتها بشأن "المرحلة الثانية" أو أن تقتصر على مجموعة صغيرة من المفاوضات بشأن مواضيع منفصلة. وسيكون من المفيد أيضًا إجراء حوارات إضافية في المجالات ذات الاهتمام المشترك أو الموازي، ولا سيما تغير المناخ وإدارة المخاطر المالية. ولا ينبغي لنا أن نكون تحت أي أوهام بشأن قدرتنا على إجبار الصين على إجراء تغييرات بنيوية واسعة النطاق.

تكنولوجيا الصين

السِمات الأساسية لدافع الصين التكنولوجي

أصبحت الأنماط الأساسية للدافع التكنولوجي في الصين – بقيادة الدولة والرامي إلى إنهاء الاعتماد على المورّدين الأجانب - جنبًا إلى جنب مع منافستها مع الولايات المتحدة، أكثر تأكيدًا على مدى السنوات القليلة الماضية.

يجب تسليط الضوء على بعض التطوّرات الجديدة الخاصة المتعلقة بحملة الصين لزيادة الاعتماد على الذات التكنولوجي نظرًا لأهميتها بالنسبة لاستجابات السياسة الأميركية:

1. **ضاعف صانعو السياسة الصينيون التزامهم الهائل بأن يصبحوا أكثر استقلالية من الناحية التكنولوجية**، ويرجع ذلك جزئيًا إلى مخاوف بشأن التعرض للعقوبات أو العزل. يمثل مخطط الصين للخطة الخمسية الرابعة عشرة (2021-2025) تكثيفًا واضحًا

لدافع الاستقلال. لأول مرة تسمّي بكين "الاكتفاء الذاتي في العلوم والتكنولوجيا" ركيزة من ركائز الدعم الاستراتيجي للتنمية الوطنية، وتلتزم بتقديم إعانات ضخمة لتطبيقات التكنولوجيا التجارية. وتستند الخطة إلى التزام بكين السابق بالاستثمار في "البنية التحتية الجديدة" كمحرك رئيسي للنمو والتطوّر التكنولوجي من خلال مبادرات باسم "مدن ذكية". تبقى الأولوية القصوى لمجموعة التقنيات التي تركّز على أشباه الموصلات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والمعلومات الكمّية والمواد الجديدة. إن دافع الصين التكنولوجي، إذا كان هناك أي شيء، أقل استهدافًا مما كان عليه في الماضي، حيث يتوسع دعم التكنولوجيا العالية ليشمل المزيد من الصناعة.

وفي الوقت نفسه، تعمل الصين بنشاط على "فصل" سلسلة الإمداد الخاصة بها عن الاعتماد على الولايات المتحدة. تعمل الصين على عزل سلسلة الإمداد الخاصة بها، وتقليل أو إزالة العقبات ونقاط التفتيش أو القضاء عليها، والاستثمار في التكرار. هذه مهمة مكلفة، لكن الصين تريد الإبقاء على العديد من شبكاتها العابرة للحدود في مكانها، لذلك تظل البلدان الأخرى معتمدة على الموردين والأسواق الصينية. ومن اللافت للنظر أن الحكومة الصينية قالت صراحة إن هذه السياسة ستسمح للصين بالرد عندما تواجه عقوبات تكنولوجية.

2. **أعطت المشاريع التكنولوجية التي تقودها الحكومة الصينية نجاحات لصانعي السياسات مولدة فخرًا شعبيًا حقيقيًا، على الرغم من النتائج المتفاوتة. دفعت العوامل الخارجية، مثل العقوبات الأميركية، القادة الصينيين إلى تكثيف السياسات الصناعية والتكنولوجية.** احتفلت الصين بمشروعات مثل مركبة المريخ ومسبار الجانب البعيد من القمر. وفي مجال التكنولوجيا التطبيقية تعدّ إنجازات الصين في مجال التكنولوجيا المالية، واتصالات G5 والنشر السريع لتطبيقات هاتف أمان COVID من الإنجازات البارزة.

كانت الصين أقل نجاحًا في قطاع أشباه الموصلات المتقدّم، على الرغم من الجهود والاستثمارات المعتدّ بها خلال العقد الماضي. لكن الصين تريد أن تكون رائدة عالميًا في التكنولوجيا المتطوّرة، ويعتمد الكثير من هذه التكنولوجيا على الوصول إلى أشباه الموصلات الأكثر تقدّما. وقد عزز هذا من قناعة صانعي السياسة في بكين بأنهم بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على صنع أشباه الموصلات المتقدّمة الخاصة بهم، في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه تعتمد كل من الصين والولايات المتحدة بشكل كبير على صناعة أشباه الموصلات في تايوان، وخاصة على TSMC - شركة تصنيع

أشباه الموصلات التايوانية، التي طوّرت حضورًا قياديًا في التكنولوجيا المتطوّرة. وقد نشأت ندرة عالمية في أشباه الموصلات لأن المورّدين لم يتمكنوا من الاستجابة بسرعة كافية للطلبات المتغيرة على الرقائق. وظهر نقص في أشباه الموصلات حتى في العديد من أنواع المعالجات الدقيقة "القديمة"، مثل تلك الرقائق النانو مترية التي تُستخدم في كل شكل من أشكال المنتجات الصناعية. هذا النقص سلّط الضوء على الأهمية الاقتصادية الهائلة المستمرة لقطاع أشباه الموصلات في "إنترنت الأشباه" الجديد.

3. **تغيرت السياسات الأميركية تجاه دافع الصين التكنولوجي قليلًا في ظل إدارة بايدن.**

على الرغم من أن الإدارة سعت إلى ترشيد السياسات وإعطاء الأسواق وقتًا لإجراء تعديل منظم، فإنها لم تخفف سياسات ترامب على نطاق واسع. وقد أدّى وضعها للشركات الصينية على "قائمة الكيانات" الأميركية إلى الإضرار بتطلعات الصين التكنولوجية بشكل كبير، وجعلها تنفق أكثر على البحث والتطوير بينما تقوم أيضًا بتخزين مخزونات كبيرة من الرقائق. من غير المرجّح أن تغير مثل هذه الإجراءات الأميركية دعم الحكومة الصينية لقطاع التكنولوجيا الصيني، وبدلًا من ذلك، قد تحفز بكين على تسريع سعيها للاعتماد على الذات، والتحرك بنشاط أكبر نحو الفصل.

الاستجابة لسياسة الولايات المتحدة: إطار وتوصيات محددة بشأن السياسة

يمثل دافع الصين التكنولوجي تحديًا كبيرًا للولايات المتحدة. يجب أن نحمي أنفسنا وأصدقاءنا وحلفاءنا والشركات من خلال إجراء تعديلات كبيرة خاصة بنا تعزز نظامًا عالميًا قائمًا على القواعد للمنافسة الحرة والعادلة. في صميم جهد من هذا القبيل يجب أن يكون تحركًا مدعومًا من الولايات المتحدة نحو نظام ابتكار مستقر ومستدام ومفتوح يعتمد على الحلفاء والشركاء والبلدان ذات المصالح المشتركة.

على مدى العقدين الماضيين، استثمرت الصين بكثافة في زيادة الابتكار، بهدف أن تصبح رائدة عالميًا في التقنيات المتطوّرة. لقد حقق هذا الجهد وسيستمر في تحقيق بعض الأهداف، بينما يكون في بعض الأحيان مضيعة للوقت أو حتى يؤدي إلى نتائج عكسية. وتزيد احتمالات حدوث هذه الزيادة إذا فقدت السياسة الصناعية الصينية تركيزها على الابتكار الموجّه للتصدير.

ومع ذلك، يجب على الولايات المتحدة ألا تنتظر ولا يمكنها أن تنتظر الصين حتى تتباطأ. على مدى ثلاثة عقود طورت الولايات المتحدة أنواعًا لا حصر لها ومتنوعة من التعاون مع الصين، والتي ساهمت بشكل كبير في إنشاء المعرفة على مستوى العالم وتوسيع شبكات الإنتاج منخفضة التكلفة. لكن القادة في بكين أظهروا منذ فترة طويلة استعدادًا لإخضاع الكفاءة الاقتصادية للضرورات الأمنية، والذي يبدو الآن أنه الدافع وراء خطوات الصين لفصل سلسلة الإمداد الخاصة بها عن الولايات المتحدة، وحتى عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

هذا لا يعني أن الصين تنفصل عن العالم. إن طريق الحرير الرقمي للصين، وهو جزء من مبادرة البنية التحتية العالمية للحزام والطريق (BRI)، يشمل بناء شبكات G5، وتصدير معدات المراقبة وغيرها من التقنيات إلى عشرات البلدان حول العالم وتسعى بكين أيضًا إلى وضع معايير تكنولوجية بطريقة ستحفز الصين.

إن الحجم الاقتصادي للصين والإنجازات التكنولوجية متوسطة المستوى والأسعار التنافسية تعني أن العلاقات مع البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان النامية ستستمر على الأرجح، بل يمكن أن تنمو. لا تمتلك الولايات المتحدة حقًا خيار الانفصال عن هذه الأسواق نفسها. وتواجه الولايات المتحدة تحديًا طويل الأجل في تحديد كيفية متابعة أهدافها الأمنية والاقتصادية الأساسية في عالم يسوده الغموض، حيث توجد حصة متزايدة من السوق العالمية في أماكن تتقاطع فيها المصالح الأميركية والصينية باستمرار وتتعارض أحيانًا. يجب أن تحدد الولايات المتحدة أيًا من مناطق التقاطع هذه يجب أن تنفصل لأسباب تتعلق بالأمن القومي دون إزعاج الآخرين، وأيها لا ينبغي أن تنفصل.

تحتاج الولايات المتحدة إلى صياغة سياسة أكثر تماسكًا بشأن التقنيات المتقدّمة التي يمكنها أو لا يمكنها مشاركتها مع الصين. ليس من المنطقي حظر شركة مثل TikTok لمجرد أنها صينية. بدلًا من ذلك ويجب أن تكون هناك إرشادات وأسس منطقية واضحة للولايات المتحدة لأشياء مثل جمع بيانات المستخدم الخاص وتطبيق خوارزميات سلوكية معقدة. يجب توضيح مخاوف الأمن القومي التي تبرر الحظر أو العقوبات أو الانفصال عن الشركات الصينية، وأن تكون انتقائية للغاية.

النقطة التي لا يمكن المبالغة فيها هي أن رد الولايات المتحدة على تصرفات الصين يجب أن يكون مبنيًا على الحفاظ على ريادتنا في البحث العلمي والاكتشاف والتطبيق. هنا نريد أن نكرر المذكرة السابقة بشأن الاقتصاد الصيني: "يمكن للولايات المتحدة ويجب أن تحافظ على

ريادتها في العديد من القطاعات من خلال زيادة التمويل الحكومي للبحث والتطوير والبنية التحتية ذات الصلة وزيادة المشاركة في هيئات معايير التكنولوجيا الدولية".

نظرًا لأن الولايات المتحدة تنفصل بشكل انتقائي عن سلاسل إمدادات معيّنة تعتمد على الصين، يجب أن تظل مفتوحة لتدفق الطلاب والمواهب من الصين. ومن المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الاستمرار في تشجيع مشاركة الطلاب والعلماء الصينيين في الموارد البحثية المشتركة لبلدنا، حيث لعبوا دورًا منتجًا بشكل مفرط.

لن يبقى كل طالب صيني في الولايات المتحدة أو يغادرها بموقف إيجابي تجاه الولايات المتحدة، لكن العدد الكبير من الخرّيجين الصينيين الذين يبقون في البلاد يساهمون بشكل لا يقاس في الإبداع العلمي والتكنولوجي في الولايات المتحدة.

باختصار، حتى عندما نتحرك لحماية مجالات البحث التي تُعتبر ضرورية للأمن القومي يجب أن تكون استجابتنا للصين دائمًا هي تعزيز البيئة المبتكرة المفتوحة والجذابة والقوية التي تمثل القلب النابض للديناميكية العلمية الفريدة لأميركا بدلًا من تقليصها.

نوصي بإجراءات السياسة المحددة التالية:

1. وضع أسباب منطقية ومبادئ توجيهية أوضح للتدابير اللازمة لحماية الولايات المتحدة من السلوك الصيني الضار. سيتعيّن إنفاق الأموال لإعادة بعض عمليات التصنيع والإنتاج إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك أشباه الموصلات المتقدّمة وبعض القدرات لشبكات الجيل الخامس والشبكات الأكثر تقدّما القادمة وبعض المستحضرات الصيدلانية وربما المعادن الأرضية النادرة. سيتعيّن علينا أيضًا تجديد تدابير أمنية طويلة الأمد تساعد على ضمان وجود مخزونات متنوعة وانتقائية من المواد الخام الهامة. في هذه العملية سنحتاج إلى التمييز بين نقاط الضعف الحرجة طويلة الأجل التي تحتاج إلى تدخّل الحكومة والمواقف التي ستعمل فيها قوى السوق العادية على تصحيح الاختلالات بشكل طبيعي. يجب أن نحترس من تقليد الصين والوقوع فريسة لسياسة صناعية مفرطة في الاتساع ومتسرعة في التجميع، سواء لإنتاج السلع أو تعدين المواد الخام. في الواقع قد يكون من المفيد إنشاء فريقين متنافسين للتحقيق في كل من هذه القضايا وتقديم مقترحات مضادة لتحقيق التوازن الصحيح.

2. تتطلب الإستراتيجية الذكية تمويلًا أكبر بكثير من الحكومة الأميركية، خاصةً للبحوث الأساسية ومرافق الإنتاج المتقدّمة. نحن نتفق مع التوصيات الواردة في المذكرة الخاصة بالاقتصاد الصيني "لتكثيف الاستثمار المحلي في البحث والتطوير، والبنية التحتية، ومعايير

تعزيز الابتكار (في مجالات مثل الطاقة النظيفة وإزالة الكربون)، والتعليم التكنولوجي" و "سنّ سياسات الهجرة التي تعزز مكانة الولايات المتحدة باعتبارها الوجهة الأكثر جاذبية للمواهب العالمية". ومع ذلك يجب أن ندرك أن الإنفاق الحكومي ليس سوى جزء واحد من البحث سريع التغير ومشهدية نظام الابتكار. يجب أن يظل التمويل الحكومي مركّزًا على تلك الأجزاء من نظام الابتكار التي تستجيب بشكل خاص للإجراءات الحكومية، وبالتحديد تلك التي تتمتع بخصائص منافع عامة قوية وفوائد طويلة الأجل يصعب التنبؤ بها ولكنها قد تكون كبيرة.

3. يجب ألا نفترض أن الولايات المتحدة وحلفاءها المقرّبين بحاجة لأن يكونوا مهيمنين في كل مجال من مجالات التكنولوجيا الناشئة. تحديد الأولويات أمر ضروري إذا أردنا أن نركّز جهودنا بشكل فعّال. يجب أن نضع في اعتبارنا أنه يمكن أن يكون هناك أيضًا فوائد من الاعتماد المتبادل، خاصة مع الشركاء العالميين الودودين، والتي غالبًا ما تفوق مخاطر الاعتماد المحددة. تحديد دقيق للتقنيات التي يجب أن يكون مقرها في الولايات المتحدة لأسباب أمنية أو لأسباب أخرى، وأيها سيكون مفيدًا بنفس القدر ويمكن الوصول إليها في أي مكان آخر، وهي خطوة حاسمة في الحفاظ على الابتكار والقيادة التكنولوجية الشاملة للولايات المتحدة.

4. من المهم أن يتماشى الإنفاق الأميركي مع المخاطر الكبيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وليس العثرات قصيرة الأجل. كما نركّز على الصورة الكبيرة للتقنيات الرئيسية التي تتعلق بالمصلحة الوطنية، من المهم ألا تثبط عزيمتنا بسبب الإخفاقات العرضية (مثل Solyndra، شركة طاقة شمسية فاشلة) والتي تعتبر نتيجة ثانوية لا مفر منها، بل ضرورية للابتكار. يجب أن ندرك أيضًا أن التمويل الحكومي الأميركي المكثف للابتكار التطبيقي، بما في ذلك صناعة أشباه الموصلات، قد يكون موضوعًا لدراسة قصيرة الأجل، وغالبًا ما يتأثر بضغوط الصناعة. يخصص قانون الابتكار والمنافسة الأميركي، الذي تم إقراره بدعم من الحزبين في حزيران 2021، 250 مليار دولار للمساعدة في تحسين البحث والتطوير والابتكار لمنافسة الصين بشكل أفضل. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح.

5. يجب أن تركّز الولايات المتحدة على البنية التحتية الذكية كمجال مهم لدعم السياسات الحكومية والتعاون. تستخدم كل من الصين والاتحاد الأوروبي البنية التحتية من الجيل التالي لاكتساب ميزة تنافسية. لأننا بحاجة ماسة إلى إصلاح وتحديث بنيتنا التحتية الخاصة، يجب أن نتعلم من جهود الآخرين في إنشاء شبكات ذكية وشبكات نقل عالية السرعة ومدن ذكية. نظرًا لأن البنية التحتية الذكية ضرورية أيضًا لتحقيق أهداف سياسة المناخ، يجب على

الحكومة الفيدرالية توفير أنواع مماثلة من الدعم المرن لتجارب البنية التحتية المحلية المبتكرة، بعد مراقبة التطوّرات في الصين وأوروبا. يتمتع "المتحركون الأوائل" ببعض المزايا، ولكن أيضًا "التابعون السريعون" المستجيبون، كما أظهرت بعض شركات التكنولوجيا الصينية بمرور الوقت، من خلال التعلم من أخطاء "المتحركون الأوائل". في العديد من المجالات، قد تثبت التجارب اللامركزية التي تعمل على تحسين الظروف المحلية أنها متفوّقة على الخطط الرئيسية المركزية. على المدى الطويل، يتمتع النظام الفيدرالي المرن في الولايات المتحدة بمزايا مهمة على الأنظمة الهرمية الأكثر صرامة، ولكن هناك حاجة إلى دعم أفضل للسياسة الوطنية لتحقيق هذه المزايا بشكل كامل.

6. يجب أن نتحرك بسرعة وبشكل استباقي لإنشاء اتفاقيات واسعة جديدة مع حلفائنا وأصدقائنا بشأن البروتوكولات الأساسية لخصوصية البيانات والأمن السيبراني وإدارة البيانات التي تسمح بتعاون أسهل، مع احترام الاختلافات - بما في ذلك الأفضليات الوطنية. سيؤدي ذلك إلى تشجيع وتسهيل البحث التعاوني متعدد الأطراف، كبديل مفضّل لنهج الصين الأكثر استنادًا إلى السيادة، وحتى القومية، في البحث.

7. يجب أن تضع الولايات المتحدة سياسات مُصمّمة خصيصًا لجذب المواهب الأجنبية والحفاظ عليها. يجب أن تحمي سياسة التأشيرات الأميركية الجديدة الأمن القومي، مع الترحيب أيضًا بالموهبة الأجنبية التي كانت لبنة أساسية في صرح التفوق العلمي والتكنولوجي لأميركا.

التحدّي العسكري للصين

التحدي المتمثل في تحديث الجيش الصيني

بالنسبة لمخططي الدفاع الأميركيين يشكّل تحديث جيش الصين - جيش التحرير الشعبي (PLA) - التحدي الأكبر في العالم. الصين ليست منافسًا عسكريًا عالميًا للولايات المتحدة ولن تكون كذلك لعقود من الزمن، لكنها طورت قدرة قوية للقتال بفعالية في المناطق الواقعة ضمن سلسلة الجزر الأولى، والتي تمتد من الشمال إلى الجنوب من اليابان في بحر الصين الشرقي، إلى تايوان، إلى الفلبين في بحر الصين الجنوبي. هذه المجالات ذات أهمية حيوية للتجارة العالمية وأمن الولايات المتحدة. ومن بين هؤلاء حلفاء الولايات المتحدة اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين والشريك الأمني الرئيسي لتايوان. يعدّ الوجود العسكري الأميركي في شرق آسيا أيضًا رابطًا أساسيًا في الشبكة العالمية للقواعد التي تسمح للولايات المتحدة بإبراز قوتها في جميع أنحاء العالم.

يركّز جيش التحرير الشعبي، كجزء من جهوده للانتصار في النزاعات الإقليمية، على ردع وهزيمة التدخّل العسكري الأميركي في شرق آسيا. ويطوّر أنظمة حرب حركية وإلكترونية طويلة المدى، بالإضافة إلى قدرات إلكترونية ومضادة للأقمار الصناعية يمكن أن تعقّد وتؤخّر جهود إعادة إمداد وتعزيز الوحدات العسكرية الأميركية العاملة بالقرب من الصين من قواعد بعيدة في غوام وهاواي والولايات المتحدة القارية (كونوس). يقوم جيش التحرير الشعبي أيضًا بتوسيع وتنويع ترسانته النووية، بما في ذلك الطرق التي تتداخل معها بعض صواريخها التقليدية، مما يضخّم من مخاطر تصعيد الأزمة.

تبحث هذه المذكرة القصيرة في التحديات التي تفرضها هذه القدرات الجديدة والمتوسعة، وتركّز على إمكانية نشوب صراع بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية حول تايوان، والذي نعتقد أنه السيناريو الأكثر احتمالًا وخطورة بالنسبة لقتال مسلح بين الجانبين في المستقبل المنظور. كما أنها تتناول "أنشطة المنطقة الرمادية" في الصين - الإجراءات القسرية التي تنطوي على أصول مثل خفر السواحل أو الوحدات شبه العسكرية مثل الميليشيا البحرية الصينية. نظرًا لضيق المساحة، لا تناقش هذه المذكرة قضية المنافسة العسكرية ذات الصلة في شبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي والمعالجات الدقيقة والتقنيات الأخرى التي سيكون لها آثار عميقة على الجيل التالي من الأسلحة والردع المستقبلي، أو الاحتمال الحقيقي لحدوث صدام بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية في شبه الجزيرة الكورية، والتي تشكّل أيضًا تهديدات عسكرية محتملة.

يثير التطوّر العسكري السريع للصين في المجالات التالية قلقًا شديدًا للولايات المتحدة:

1. أسلحة هجومية بعيدة المدى، بما في ذلك الصواريخ المضادة للسفن والصواريخ البالستية

أجيال جديدة من الصواريخ البالستية الدقيقة وصواريخ كروز للهجوم الأرضي وصواريخ كروز المضادة للسفن التي يتم إطلاقها من السفن السطحية والغوّاصات والطائرات تعرّض القواعد الأميركية للخطر مثل غوام والسفن السطحية الأميركية، بما في ذلك حاملات الطائرات، والتي تعمل في نطاق 2000 كيلومتر (وربما أبعد) من ساحل الصين.

2. الدفاعات الجوية المتكاملة (IADs)

مزيج من التقنيات الروسية المستوردة والمعتمدة على الهندسة العكسية، إلى جانب الأنظمة الجديدة المنتجة محليًا، تزوّد الصين الآن بقوة جوية بعيدة المدى تهدد القوات الجوية التايوانية بأكملها والأصول الجوية الأميركية في المنطقة، إذا قررت واشنطن التدخّل في الدفاع عن تايوان. أدّى وضع مثل هذه الأنظمة على السفن السطحية والجزر الاصطناعية

في بحر الصين الجنوبي إلى توسيع مظلة الدفاع لجيش التحرير الشعبي بشكل كبير. مجال هذه الأنظمة قادر على تجاوز تلك الموجودة حاليًا في العديد من أسلحة الضربة الجوية الأميركية.

علاوة على ذلك فإن الكمية الهائلة من هذه الأنظمة الصينية الجديدة قد تستنفد الذخائر الأميركية خلال صراع طويل الأمد.

3. الحرب الإلكترونية والحرب السيبرانية وقدرات الفضاء المضاد

يشدّد جيش التحرير الشعبي على الحاجة إلى ترسيخ هيمنة المعلومات على الساحة الآسيوية، مما يجعل من الصعب على القوات الأميركية التواصل مع بعضها البعض أو استهداف القوات الصينية. يقوم جيش التحرير الشعبي الصيني بتطوير القدرات لتعمية أو شل أو تدمير الأقمار الصناعية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لتقدير الأوضاع والاتصالات، ويمكن استخدام الهجمات الإلكترونية ضد سلاسل اللوجستيات الأميركية، والتي، وفقًا للتقارير العامة، تعتمد على شبكات غير مصنّفة.

4. أنشطة المنطقة الرمادية

تضاعف حجم خفر السواحل الصيني (CCG)، الذي يتميز بسفنه البيضاء الهيكل، منذ عام 2010، وهو الآن الأكبر في المنطقة. ويُستكمل بأسطول كبير من سفن الصيد التي تديرها الحكومة، والتي يطلق عليها اسم الميليشيا البحرية الصينية (CMM)، والتي تم استخدام أصولها لتأكيد مطالبات جمهورية الصين الشعبية المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي (حول جزر سينكاكو/دياويو، كما تطالب بها اليابان وتايوان) وخاصة في بحر الصين الجنوبي (حيث توجد نزاعات مع الفلبين وبروناي وماليزيا وفيتنام وتايوان وإندونيسيا). غالبًا ما يتم دعم "أصول المنطقة الرمادية" من خلال حماية "ما وراء الأفق" لقوات جيش التحرير الشعبي التي تكون قريبة بدرجة كافية للتهديد بالتدخّل في الوقت المناسب في حالة قيام المتنازعين الآخرين بالتحدي عسكريًا لعمليات خفر السواحل الصيني وميليشيا البحرية الصينية. أخيرًا، مكّنت الجزر الاصطناعية التي شُيدت مؤخرًا، مع مهابط الطائرات العسكرية الطويلة والموانئ، جيش التحرير الشعبي، والقوات البحرية والقوات الجوية، وسفن خفر السواحل الصيني وميليشيا البحرية الصينية من زيادة نطاق وحجم وصولها إلى النصف الجنوبي من بحر الصين الجنوبي وصولا إلى إندونيسيا بينما تعمل أيضًا كمنصات للدفاع الجوي وأنظمة الصواريخ المضادة للسفن.

التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة للولايات المتحدة

1. يجب أن تعتمد الولايات المتحدة على قدرات أميركية أكثر مرونة في شرق آسيا. على الولايات المتحدة الاعتماد أقل على القواعد الإقليمية الكبيرة والثابتة والمعرّضة للأسلحة الهجومية للصين، وأكثر على قوة إقليمية مشتتة ومتحركة. تعمل خدماتنا العسكرية على تطوير مثل هذه المفاهيم، بما في ذلك عمليات القاعدة الاستكشافية المتقدّمة لقوات مشاة البحرية الأميركية، وفرقة العمل متعددة المجالات التابعة للجيش، والعمليات البحرية الموزعة التابعة للبحرية، والتوظيف القتالي السريع التابع للقوات الجوية. كما أنهم يؤكدون بشكل صحيح على المرونة، بالنظر إلى أن أنظمة التمكين القتالية الخاصة بهم يمكن مهاجمتها من قِبل قوات جيش التحرير الشعبي. تتفاقم الصعوبات العضوية في إجراء مثل هذه التعديلات الرئيسية في عقيدة الخدمات المشتركة إلى حد كبير بسبب الحاجة إلى الوصول الإقليمي في مواقع متعددة (لتعقيد استهداف جيش التحرير الشعبي) والحاجة إلى ممارسة هذه المفاهيم مع الشركاء الإقليميين في وقت السلم. سيعتمد النجاح على المدى الطويل على قيام الولايات المتحدة بإحراز تقدّم كبير في دبلوماسيتها الإقليمية مع شركاء جدد يشعرون بالتهديد من التحديث العسكري لبكين وتأكيد المنطقة الرمادية، حتى مع وجود علاقات تجارية واستثمارية ومالية قوية مع الصين.

2. يجب على الولايات المتحدة تطوير مخزون أكبر من الأسلحة الهجومية بعيدة المدى بعيدًا عن متناول نظام IAD الصيني. بالاقتران مع التحليلات أعلاه، ستحتاج الولايات المتحدة إلى ترسانة أكبر من الأسلحة الهجومية التقليدية طويلة المدى للتعامل مع النطاق المتزايد لأنظمة IAD الصينية والعدد المتزايد من الأهداف الصينية المحتملة. يمكن حمل هذه الأنظمة على متن السفن والطائرات، ومنذ إلغاء معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF) مع روسيا، يمكن أيضًا وضعها على الأرض.

3. يجب على الولايات المتحدة تفريق المواد المنتشرة وضمان تحسين الأمن السيبراني للخطوط اللوجستية. نظرًا لقدرة جيش التحرير الشعبى الصينى على تعقيد ومنع الدعم اللوجستي الأميركي للقوات المنتشرة (مثل الغذاء والماء والوقود والذخيرة والصيانة والرعاية الطبية وما إلى ذلك) من القواعد في غوام وهاواي وكونوس، يجب على الولايات المتحدة تطوير طرق جديدة مبتكرة لتنويع المتاجر الإقليمية من المواد مسبقة التجهيز وطرق أكثر فاعلية لحماية خطوط الاتصال الجوية والبحرية لإعادة الإمداد.

4. يجب أن تساعد الولايات المتحدة في تحسين قدرة الشركاء في بحر الصين الجنوبي. بينما لا تتخذ الولايات المتحدة رسميًا أي موقف قانوني بشأن الأراضي المتنازع عليها (مثل جزر سبراتلي) فهي تدعو إلى حل سلمي للنزاعات والمطالبات بطريقة تتفق مع القانون الدولي. يجب أن تستمر الولايات المتحدة في إجراء "عمليات حرية الملاحة" بشكل منتظم، ولكن دون ضجة، لتحدي مطالبات الصين الغامضة والمشكوك فيها والمفرطة في كثير من الأحيان بالبحار والمجال الجوي، مثل "الحقوق التاريخية" في المناطق البحرية الشاسعة، والتي تتعارض مع القانون الدولي، ولإثبات أنه لا يمكن استبعاد الجيش الأميركي من المناطق التي يتمتع فيها بحقوق قانونية للعمل. نظرًا لأن الجهات الفاعلة الأكثر أهمية هم المطالبون المحليون الآخرون في نزاعات بحر الصين الجنوبي الذين يواجهون التنّمر الصيني وتكتيكات "تقطيع السلامي"، يجب على الولايات المتحدة العمل بشكل وثيق مع هؤلاء المطالبين لتحسين وعيهم بالظروف، وفعالية جيوشهم القتالية وقدرات تنفيذ القانون لخفر السواحل.

5. يجب على الولايات المتحدة إجراء حوارات استراتيجية حول إدارة الأزمات مع بكين. نشر الصين لأنظمة أسلحة ذات قدرة مزدوجة، مثل الصاروخ الباليستي الأرضي متوسط المدى DF-26، يطمس بشكل خطير الخط الفاصل بين الحرب التقليدية والحرب النووية.

من المحتمل أن تتفاقم هذه المشكلة من خلال تطوير الصين لقدرات نووية أكبر تعتمد على الغواصات، وإمكانية إطلاق الصواريخ الباليستية من الجو من قاذفات H-6 ومركبات شديدة الانزلاق. نظرًا لأن محاولات الحصول على ميزة في سيناريو تقليدي من خلال تعطيل أنظمة الاتصالات والمعلومات الإلكترونية والفضائية للخصم قد يساء فهمها من قِبل هذا الخصم كمقدمة لهجوم استراتيجي، يجب على الولايات المتحدة متابعة الحوارات مع جمهورية الصين الشعبية حول إدارة الأزمات، والتي تهدف إلى منع المواجهات العرضية بين القوات التقليدية من التصعيد إلى صراع أوسع، وحتى تبادل نووي.

6. أخيرًا، يجب أن تساعد الولايات المتحدة في تعزيز القدرات الدفاعية لتايوان ضد الغزو والإكراه. على الولايات المتحدة أن تدعم وتساعد في تعزيز الاستراتيجيات التي تتبناها تايوان حاليًا لتوفير استجابة غير متماثلة وأكثر رشاقة ودائمة لغزو جيش التحرير الشعبي. وتشمل هذه: دفاعات ساحلية متنقلة أفضل (مثل صواريخ كروز)، ونشر الألغام البحرية واستراتيجيات دفاع منتظمة وغير نظامية ضد القوات البرية التي تهبط بنجاح في تايوان. نظرًا لأن الحصار البحري قد يكون من الأسهل على جيش التحرير الشعبي تنفيذه وأصعب على الولايات المتحدة وتايوان مواجهته من غزو جيش التحرير الشعبي الشامل، يجب على الولايات المتحدة مساعدة تايوان على تطوير استراتيجيات لمواجهة مثل هذه السيناريوهات.

بالإضافة إلى الاستجابات العسكرية القياسية مثل تحسين إزالة الألغام والحرب المضادة للغواصات وقدرات الحرب المضادة للسطوح، تحتاج تايوان إلى إنشاء احتياطيات استراتيجية أكثر عمقًا وتشتتًا من المواد الحيوية مثل الوقود والغذاء وإعداد سكانها بشكل استباقي عمليًا ونفسيًا للهجمات الإلكترونية المعطلة للبنية التحتية الحيوية التي من المؤكد أنها ستكون جزءًا من أي هجوم. قبل كل شيء، يجب على تايوان إصلاح نظام احتياطي فقر الدم لضمان استعدادها العسكري، حتى تتمكن قواتها من العمل كحصن أساسي ضد هذا النطاق الواسع من الهجمات المحتملة.

يجب على الولايات المتحدة ثني السياسيين التايوانيين عن تأكيدات الاستقلال السيادي القانوني عن الأمة الصينية التي يمكن أن تثير الصراع دون داع. وعلى نفس المنوال، يجب على إدارة بايدن والكونغرس رفض الدعوات في الولايات المتحدة، وخاصة من الكونغرس، لجعل التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن تايوان غير مشروط. مثل هذه الخطوة غير ضرورية لأن جيش التحرير الشعبي الصيني وقيادته يتوقّعان بالفعل ويخططان لتدخّل الولايات المتحدة في معظم سيناريوهات الصراع الرئيسية. يمكن اختبار مصداقية الالتزام غير المشروط باستمرار من خلال العمليات العسكرية على مستوى منخفض من جمهورية الصين الشعبية في مضيق تايوان. علاوة على ذلك من المرجّح أن تنظر بكين إلى التزام دفاعي غير مشروط على أنه استعادة التحالف بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين (ROC) الذي تم إنهاؤه كشرط مسبق لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية في عام 1979 ودعوة للقوات المؤيدة للاستقلال في جمهورية الصين الشعبية. تسعى تايوان لتحقيق الاستقلال السيادي عن الأمة الصينية. بدلًا من تعزيز الردع، فإن التحركات التي يبدو أنها تعيد التحالف بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين يمكن أن تقوّضه في النهاية وتزيد بشكل كبير من احتمال نشوب صراع.

لحسن الحظ، تصرّف الرئيس الحالي تساي إنغ وان Tsai Ing-wen بحكمة في قضايا السيادة، وجاءت معظم الدعوات لمزيد من الوضوح في التزام الولايات المتحدة تجاه تايوان من أصوات في الولايات المتحدة وليس تايبيه. لكن حالة الاستقرار النسبي هذه يمكن أن تنقلب رأسًا على عقب في الانتخابات الرئاسية في تايوان عام 2024، عندما يتعذر على الرئيس تساي الترشح مرة أخرى بسبب قيود الدستور على الولاية. ستتطلب البيئة السياسية المحيطة بالانتخابات مزيجًا ماهرًا بشكل خاص من التهديدات الرادعة الأميركية الموثوقة ضد استخدام القوة والتأكيدات بأن الولايات المتحدة لا تدعم استقلال تايوان وتعارض التغييرات أحادية الجانب للوضع الراهن عبر مضيق تايوان. في غضون ذلك، بينما يجب على الولايات المتحدة

أن تستمر في الدعوة لمشاركة أكبر لممثلي تايوان في المنظمات الدولية، فإن الهدف هو المساعدة في استقرار الوضع الراهن مع إقناع قادة جمهورية الصين الشعبية بأن الهجوم على تايوان أمر محفوف بالمخاطر ومكلّف للغاية.

الدبلوماسية الصينية

أهداف وطموحات الصين الدبلوماسية

تسعى الصين إلى التفوّق الإقليمي والشهرة العالمية لتعزيز حضورها العالمي وتأثيرها عبر جميع أبعاد القوة. في الوقت نفسه، تسعى الصين إلى تقليل القيود، لا سيما من الولايات المتحدة، وتعظيم قدرتها على حماية مصالحها الملموسة، وضمان وصولها إلى الأسواق العالمية ورأس المال والتقنيات، واكتساب الاحترام الدولي لإنجازاتها وخياراتها السياسية المحلية.

آسيا هي الأولوية الأكثر إلحاحًا في السياسة الخارجية للصين وستظل كذلك. ستسعى بكين إلى الحصول على مركز مهيمن هناك من خلال تعزيز مطالباتها بالسيادة، وتعميق الاعتماد الاقتصادي للمنطقة على الصين، وتحييد المنافسين المحتملين (خاصة حلفاء الولايات المتحدة) وتشجيع الإذعان السياسي للقضايا المهمة للمصالح الصينية.

ترى الصين نفسها بشكل متزايد على أنها قوة عالمية، لكن طموحاتها العالمية لا تزال في حالة غير مكتملة لكنها في حالة تطوّر. في عهد شي جين بينغ كرّست الصين وقتًا وموارد أكثر بكثير من ذي قبل لرفع مكانتها العالمية وتأثيرها من خلال:

- لعب دور أكبر في تشكيل القواعد والأعراف والمؤسسات الدولية في مجالات مثل حقوق الإنسان وحوكمة الإنترنت ومعايير التكنولوجيا وتمويل التنمية. سعت الصين أيضًا إلى زيادة وجودها ونفوذها في المنظمات والهيئات التي تقودها الأمم المتحدة حيث يمكنها تقييد الولايات المتحدة.
- السعي إلى زيادة شرعية نظامها السياسي ونموذج حكمها في كثير من الأحيان من خلال تسليط الضوء على إخفاقات الديمقراطية. ومع ذلك لم تصل الصين إلى حد تحديد أو تصدير نموذج سياسي اقتصادي كامل.

تنظر الصين إلى "الجنوب العالمي" - العالم النامي بما في ذلك إفريقيا وأميركا اللاتينية - كمنطقة ذات ميزة جيوسياسية نسبية، وهي تكّرس موارد كبيرة لها.

تسعى الصين إلى وضع نفسها كزعيم فعلي للعالم النامي، لحشد الدعم لجهودها لتشكيل القواعد والمعايير العالمية ومواقفها في المنظمات الدولية.

القوى المحرّكة للدبلوماسية الصينية

تدفع كل من القوى التاريخية والديناميكيات المعاصرة الدبلوماسية الصينية الحالية. إن تصوّرات القادة الصينيين عن الإحساس التاريخي العميق بالضحية، وكذلك الاستحقاق كحضارة عظيمة، تغذي مزيجًا ديناميكيًا من انعدام الأمن والطموح. هذه الدوافع المتناقضة في بعض الأحيان تحفز الكثير من سلوك الصين الدولي.

من الناحية المادية، لم تكن الصين في يوم من الأيام أقوى مما هي عليه اليوم. يستخدم شي جين بينغ، بصفته أكثر زعماء الصين نشاطًا دوليًا منذ ماو تسي تونغ، قدرات الصين الجديدة بشكل متكرر وبقوة أكثر من أسلافه المباشرين لتعزيز إدراكه للمصالح الوطنية، متخليًا عن الدبلوماسية المنخفضة الملفتة للانتباه والتي تنفر من المخاطرة التي تبنتها الصين لمدة عقدين بعد نهاية الحرب الباردة.

يعتقد "شي" أنه مع تسارع التراجع في الولايات المتحدة تتاح للصين فرص متزايدة للعب دور عالمي أكثر نشاطًا، حتى في الوقت الذي تواجه فيه مخاطر وتحديات أكبر من أي وقت مضى. لقد حفزت هذه التصوّرات المتناقضة "شي" على أن يكون أكثر نشاطًا وانتهازية وقبولًا للمخاطر في السياسة الخارجية للصين.

إن مخاوف القيادة الصينية بشأن وحدة أراضي وسيادة وشرعية الحزب الشيوعي الصيني داخل الصين أساسية لفهم سياستها الخارجية اليوم. تتجلّى هذه المخاوف في حساسية كبيرة تجاه النقد الخارجي للسياسات الصينية، وتضع إطارًا للطريقة التي تنظر بها بكين إلى الدول الأخرى وغالبًا ما تؤدي إلى ردود فعل صينية حادة. كما أنها تدفع رغبة الصين في كسب قبول دولي لخياراتها في الحكم.

الأدوات الدبلوماسية الأساسية

بعد أربعة عقود من النمو المرتفع، تتمتع الصين بقدرات مادية أكثر وفرة وتنوّعًا من أي وقت مضى، مما يتيح لها موقفًا دوليًا أكثر نشاطًا. على سبيل المثال تمتلك الصين الآن مناصب دبلوماسية في العالم أكثر من أي دولة أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة.

الأدوات الاقتصادية هي الأداة الأكثر شيوعًا وفعالية في فن الحكم في الصين، مما يسمح لبكين بتشكيل خيارات الآخرين دون اللجوء إلى التهديدات العسكرية أو استخدام القوة.

- تشمل الحوافز الإيجابية المساعدات والقروض والاستثمار المباشر والوصول إلى الأسواق واتفاقيات التجارة والاستثمار التي تسِم صورة الصين والشعور بحتمية صعودها. هذه التفاعلات الاقتصادية، التي يحدث الكثير منها من خلال إطار مبادرة الحزام والطريق، تزيد أيضًا من الاعتماد على الصين، مما يخلق نفوذًا سياسيًا.
- تشمل الإغراءات السلبية الإكراه الاقتصادي، مثل فرض تعريفات الاستيراد أو التهديد بفقدان الوصول إلى السوق الصينية الكبيرة، فضلًا عن قيود التصدير ومقاطعة المستهلكين وحظر السياحة والعقوبات على الأفراد والمنظمات "غير الودودين".

وتستفيد الصين بشكل متزايد من شبكاتها الدعائية والمعلوماتية لمتابعة أهدافها الدبلوماسية. لقد بنت وجودًا عالميًا في وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة لنشر الروايات التي تروّج للنجاحات الصينية والدفاع عن الحزب الشيوعي الصيني، كما فعل دبلوماسيو وولف واريور الصينيون. تستخدم الصين أيضًا هذه الأدوات لجهود التضليل والمعلومات الكاذبة، مثل نشر معلومات كاذبة حول فشل لقاح COVID-19 في البلدان الأخرى.

لا تقدّم الدبلوماسية العسكرية الصينية المحدودة ومبيعات الأسلحة سوى فائدة دبلوماسية متواضعة، ومن غير المرجّح أن تصبح أدوات فعّالة للغاية على المدى القريب.

المقاربة الصينية في العلاقات الرئيسة

لا تزال علاقات الصين مع الولايات المتحدة من أهم علاقاتها، لكن قادتها يعتقدون أن الطبيعة العدائية للعلاقة أصبحت راسخة لدرجة أن الجهود الأكبر التي تقودها الولايات المتحدة لتقييد الصين أصبحت الآن حتمية، لا سيما في مجال التكنولوجيا. تسعى الصين إلى تجنّب الحرب، لكن خطر الأزمات يتزايد مع استمرار وجود عوامل الاستقرار التقليدية وضمور قنوات الاتصال في العلاقة. إن التركيز في العلاقة الحالية على الخلافات الأيديولوجية وتايوان يعمل على تقوية التصورات السلبية في كل بلد عن الآخر، مما يعيق المفاوضات ويقوّض الاستقرار.

تسعى الصين إلى دق إسفين بين أوروبا والولايات المتحدة لمنع تشكيل تحالف موازن. ولكن على الرغم من الدبلوماسية الاقتصادية النشطة للصين في جميع أنحاء أوروبا، فإن بعض سياساتها - مثل العقوبات الأخيرة على الأفراد والمنظمات في الاتحاد الأوروبي - أدت إلى نفور العديد من الدول الأوروبية. سيعتمد ما إذا كانت أوروبا تسعى في المستقبل إلى تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية أو العمل بشكل وثيق مع واشنطن على التقييمات الأوروبية

لمصداقية الولايات المتحدة، وما إذا كانوا يرون أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين تنافسية بشكل مناسب أو مفرطة في المواجهة.

بينما تسعى بكين لتحقيق التوازن ضد الولايات المتحدة ومقاومة القيم الليبرالية أصبحت روسيا الشريك الدولي الأكثر أهمية للصين. وظهر اتفاق استراتيجي جديد حيث قام الاثنان، على الأقل في الوقت الحالي، بتجزئة الاختلافات بينهما في مناطق مثل القطب الشمالي وآسيا الوسطى والخليج الفارسي. على الرغم من أن علاقتهما الاقتصادية متواضعة، إلا أن هناك إمكانات إيجابية غير محققة لتعميق التعاون في تبادل المعلومات الاستخباراتية وقابلية التشغيل البيني العسكري. قد لا يتم تقدير كلتا المنطقتين في الولايات المتحدة ويجب مراقبتهما بعناية.

نقاط الضعف في الوضع الدبلوماسي الصيني

تولّد لـ "شي" الدبلوماسية الناشطة ردود فعل دولية كبيرة.

- تراجعت الآراء الإيجابية للصين في العديد من المناطق بشكل سريع. يُنظر إلى الصين الآن بشكل سلبي في المزيد والمزيد من البلدان مع تزايد استخدامها للإكراه الاقتصادي والدبلوماسية العامة الحازمة.
- بدأت الدول بزيادة التعاون لمواجهة الصين، مثل القمة الأولى لزعماء "الرباعية" (اليابان والهند وأستراليا والولايات المتحدة) في آذار 2021 بالإضافة إلى مجموعة الدول السبع الأخيرة وحلف شمال الأطلسي والدول العربية، وقمم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- لأن الصين تفتقر إلى الحلفاء وتكافح من أجل توليد "قوة ناعمة" مقنعة لها تعتمد الدبلوماسية على الحوافز والروادع المادية، مثل الإجراءات التجارية العقابية، لتعزيز مصالحها، والتي ولّدت استياءً جديدًا كبيرًا في العديد من البلدان.

ومع ذلك، من السابق لأوانه استنتاج أن الصين سترد بطريقة تصالحية على ردود الفعل التي أحدثتها تصريحاتها وأفعالها. تُظهر الاجتماعات رفيعة المستوى التي عُقدت مؤخرًا في الصين وعيًا بهذه المشاكل، لكن لم تحدث تعديلات حتى الآن في السلوك الصيني. إن حاجة بكين الملموسة لإظهار القوة والثقة في الداخل والخارج حول الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، وربما حتى في الفترة التي تسبق المؤتمر العشرين للحزب في عام 2022، تشير إلى أن التعديلات المهمة قد تكون غير مرجّحة على المدى القريب.

توصيات لسياسة الولايات المتحدة في الدبلوماسية

1. كلّما جدّدت الولايات المتحدة نشاطها سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا زاد تأثيرها في الشؤون العالمية، وبالتالي توفير خيارات أكثر مصداقية للبلدان الساعية لمقاومة الإكراه الصيني و/أو تجنّب الاعتماد المفرط على الصين.

2. ينبغي للولايات المتحدة أن تواصل إعادة بناء علاقاتها مع الحلفاء والشركاء، فضلًا عن دورها في المنظمات المتعددة الأطراف التي تُعتبر أداة لا غنى عنها من فن الحكم في الولايات المتحدة. يخلق القلق الدولي المتزايد بشأن سلوك الصين فرصة للاستفادة من هذه العلاقات للاستجابة بشكل جماعي لتحدي الصين. هذا يعني من الناحية العملية: مساعدة الدول على اكتساب القدرة على مقاومة الإكراه الصيني، وبناء شراكات للحد من تكتيكات "فرق تسد" الصينية، وتنسيق السياسات من أجل تشكيل وردع السلوكيات الصينية غير المرحّب بها، وتعزيز التحالفات حول مصالح مشتركة محددة مثل ضوابط التكنولوجيا، وبشكل عام، رفع مستوى قدرات التحالف لتعزيز الاستجابات الدبلوماسية لمصداقية الصين، وإذا لزم الأمر، لردع أو الرد على العدوان الصيني.

3. يجب على الولايات المتحدة إعادة الاستثمار في البنية التحتية للدبلوماسية الأميركية. يجب زيادة ميزانية وزارة الخارجية الأميركية لتوسيع حجم السلك الدبلوماسي وحجم وعدد الوظائف في الخارج حتى تتمكن البعثات الأميركية من بناء العلاقات وتعزيز المصالح الأميركية في الخارج. لفهم تأثير السياسات الصينية في جميع أنحاء العالم، يجب على البعثات الأميركية أيضًا زيادة مراقبة الجهود الدبلوماسية الصينية في دول العالم الثالث.

4. في الوقت نفسه، يجب على الولايات المتحدة ألا تتجنّب أو تتحاشى التعاون الدبلوماسي مع الصين أو في الجهود المتعددة الأطراف التي تشمل الصين، لا سيما في المجالات التي تتوافق فيها المصالح، مثل تغير المناخ والصحة العامة ومنع انتشار الأسلحة النووية.

5. يجب أن تركّز استجابات السياسة الأميركية على المجالات التي تطرح فيها الدبلوماسية الصينية أشد التحديات للمصالح الأميركية حول العالم، مثل الدبلوماسية الاقتصادية والحوكمة العالمية والمعلومات. على وجه التحديد، يجب على الولايات المتحدة:

- زيادة مشاركتها الاقتصادية وتعميقها مع آسيا من خلال الانضمام إلى اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، أو المخاطرة بالتنازل عن الريادة الاقتصادية للصين. يجب على واشنطن تطوير القدرة على تتبع النفوذ الاقتصادي الصيني ومراقبته بالنظر إلى دورها التأسيسي في الدبلوماسية الصينية. ومع ذلك لا تستطيع الولايات المتحدة وحدها أن تضاهي مستوى المساعدات والاستثمار الذي تقدّمه الصين. لذلك يجب أن تطوّر أدوات تضغط على الصين لتحسين ممارسات الإقراض والبناء، بما في ذلك من خلال تقديم بدائل للدول من الاعتماد الشديد على الصين.
- تعميق مشاركتها في المنظمات الدولية وتعزيزها وعلى وجه الخصوص تلك التي تتمتع بعضوية عالمية أو التي تشكّل جزءًا من منظومة الأمم المتحدة. يجب أن تكون الولايات المتحدة أكثر نشاطا في السعي لوضع مسؤولين من البلدان ذات التفكير المماثل في مناصب قيادية لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من الهيئات الدولية المهمة، لا سيما في مجال المعايير الفنية. يجب على إدارة بايدن أن تضاعف جهودها للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقيات الأخرى كجزء من نظام قائم على القواعد.
- تطوير معلومات أكثر فاعلية وتنفيذ استراتيجية دبلوماسية عامة لمواجهة الدعاية الصينية والمعلومات المضللة، باستخدام البث والطباعة ووسائل التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على التأثير الإيجابي للقيادة والقيم الأميركية وكذلك الاستثمار والمشاركة الأميركية في جميع أنحاء العالم.

التعاون والتنسيق والمنافسة بين الولايات المتحدة والصين حول المناخ

التحدّي المناخي ومعالم المناخ المحلّي في الصين

تُعدّ الصين والولايات المتحدة أكبر دولتين مصدّرتين لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم حيث تساهمان بنسبة 28٪ و15٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية على التوالي.

بدون جهودهما النشطة، لن يحقق العالم أهداف اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015 المتمثلة في الحد من الزيادة في درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، ناهيك عن تحقيق هدفها الأكثر طموحًا وهو 1.5 درجة مئوية. وضع كل من الرئيس الأميركي جو بايدن والرئيس الصيني شي جين بينغ تغيّر المناخ في قمة أجندات

السياسة الداخلية والخارجية لكل منهما ووضعا أهدافًا وجداول زمنية واضحة للمساعدة في تحقيق أهداف الاتفاقية. على الرغم من الحالة المشحونة للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين، هناك استعداد في كلا البلدين لتحديد مجالات التعاون الممكنة تمايزت لتسريع استجابة العالم لتغيّر المناخ.

ومع ذلك تمايزت جهود المناخ في كلا البلدين حقًا على مدار السنوات العديدة الماضية. أعلن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب نيّته سحب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس في حزيران 2017 وانسحبت رسميًا في 4 تشرين الثاني 2020. خلال ذلك الوقت، واصل المسؤولون الأميركيون المشاركة في مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ، لكنهم لم يساهموا في دفع العمل العالمي الجماعي. على الرغم من عدم وجود نشاط مفوّض اتحاديًا، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة خلال فترة ترامب من 5،131 مليون إلى 4،571 مليون طن متري (بينما ظلت ثابتة إلى حد كبير خلال 2017-2019)، مدعومة بالتدابير على مستوى الدولة والانخفاض الناجم عن COVID-19 في النشاط الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، سعى "شي" بنشاط إلى عباءة قيادة المناخ العالمي، على الأقل من الناحية الخطابية. لقد وعد بزيادة حصة الوقود غير الأحفوري في استهلاك الطاقة الأولية في الصين إلى حوالي 25٪، وخفض كثافة الكربون في البلاد (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي) بأكثر من 65٪ بحلول عام 2030، وتعزيز مخزون الغابات في الصين وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

قادت الصين العالم في الاستثمار العام ونشر الطاقات المتجددة. ومع ذلك زادت انبعاثات غازات الدفيئة في الصين من 13010 مليون طن متري في عام 2016 إلى 14400 مليون طن متري في عام 2020. بموجب شروط اتفاقية باريس، يمكن أن تستمر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين في الزيادة حتى عام 2030، ولكن تطوير موارد الفحم الجديدة وتوسيع الاستهلاك دق ناقوس الخطر داخل البلاد وخارجها.

تقدّم الإجراءات المناخية المحلية في الصين صورة مختلطة بشكل عام. بينما تتوافر أخبار إيجابية في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا النظيفة، مثل الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، تتردّد بكين في التحرك بقوة لتقليل اعتمادها على الفحم المحروق في الداخل وعلى دعمها الكبير الذي لا يزال مهمًا لمشاريع الطاقة الجديدة للوقود الأحفوري في الخارج. العديد من المبادرات الصينية الأخيرة حول التمويل الأخضر تتعرض أيضًا للعراقيل بسبب نقاط الضعف في عملية التصميم والتنفيذ. على سبيل المثال، تتضمن المبادئ التوجيهية

لإصدار السندات مشاريع مثل تحسين كفاءة الطاقة في الأفران التي تعمل بالوقود الأحفوري. لم تقدّم الصين مسارًا واضحًا للمضي قُدمًا في كيفية تحقيق سقف انبعاثاتها لعام 2030 أو أهداف 2060 للحياد الكربوني.

باختصار، يتألف العمل المناخي أو عدم التحرك الأخير للصين من النقاط الخمس التالية:

1. لا يزال المصدر الرئيسي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين هو حرق الفحم لتوليد الطاقة والإنتاج الصناعي لمواد مثل الأسمنت والفولاذ. لا يزال الفحم يوفر حوالي 57٪ من طاقة الصين، أقل من 70٪ قبل عقد من الزمن، ولكن مع زيادة التوليد المطلق بنسبة 19٪، ويتسبب استخدام الفحم في أكثر من 75٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. في الواقع، جلبت بكين في عام 2020 المزيد من سعة محطات الفحم الجديدة على الإنترنت مقارنة بعامي 2018 و2019 مجتمعين، مما جعل سعة محطة الفحم الجديدة لديها أكثر من ثلاثة أضعاف قدرة بقية العالم. علاوة على ذلك، تمتلك الصين حاليًا 247 جيغاوات من طاقة الفحم قيد التطوير - وهو ما يكفي لتشغيل ألمانيا بأكملها وأكثر من إجمالي السعة النشطة في الولايات المتحدة. مرة أخرى في عام 2021، مع زيادة الاستهلاك بنسبة 6٪ بشكل عام بحلول عام 2025. في الربع الأول من عام 2021 سجّلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين زيادة بنسبة 9٪ مقارنة بما قبل مستويات الوباء.

تقول مجموعة المناخ TransitionZero ومقرّها المملكة المتحدة، إنه سيتعين على الصين إغلاق ما يقرب من ثلث قدرتها الحالية بحلول عام 2030 إذا أرادت تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060. مسوّدة الخطة الخمسية الرابعة عشرة التي صدرت في آذار 2021، والتي عند الانتهاء منها ستوجه التنمية الاقتصادية للبلاد خلال الفترة 2021-25، لا توفر سوى القليل من المؤشرات حول كيفية القيام بذلك، وفي ضوء الارتفاع المستمر في استهلاك الفحم تخطط بكين لتحقيق أهدافها لعام 2030 أو أهدافها لعام 2060.

2. الصين هي الرائدة عالميًا في إجمالي طاقة الرياح والطاقة الشمسية المركّبة، والتي توفّر حوالي 11٪ من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في الصين. تفتخر الصين الآن أيضًا بحصة 80 ٪ من سوق الألواح الشمسية العالمية. في عام 2020، شكّل الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة 57٪ (11 مليار دولار) من استثمارات الصين في البنية التحتية للطاقة العالمية مقارنة بـ 27٪ للفحم. ومع ذلك تعرّض تصنيع الألواح الشمسية في الصين مؤخرًا لانتقادات من قِبل الحكومة الأميركية ومجموعات

العمل، ليس فقط بسبب الإعانات الحكومية، ولكن بسبب الاستخدام المزعوم للعمالة القسرية في شينغيانغ لإنتاج مكوّن حيوي، "البولي سيليكون" polysilicon.

3. من المجالات ذات الأولوية بالنسبة لبكين إزالة الكربون من قطاع النقل، والذي يساهم بنسبة 9٪ من انبعاثات الدولة. بحلول نهاية حزيران 2019، تفاخرت الصين بما يقرب من نصف السيارات الكهربائية في العالم، والتي تضمّنت حوالي 4.5٪ مبيعات خارجية، و99٪ من حافلاتها الكهربائية. وقد حدّدت بكين خططًا للسيارات الكهربائية لتشكّل 40٪ من إجمالي المبيعات بحلول عام 2030.

4. أدخلت الصين أدوات مالية للمساعدة في الوفاء بالتزاماتها المناخية. في عام 2021، أطلقت بكين نظامًا وطنيًا للاتجار بالانبعاثات (ETS) يغطي قطاع الطاقة - وهو قطاع يمثل حوالي 50٪ من إجمالي انبعاثات الصين و14٪ من إجمالي الانبعاثات في العالم. لا يخلو نظام الاتجار بالانبعاثات من الانتقادات التي تشير إلى أن الخطة تستهدف كثافة الكربون، بدلًا من الانبعاثات. وبالتالي، يمكن أن تصبح محطة الطاقة أكثر كفاءة حتى مع استهلاك المزيد من الفحم، وتنتج المزيد من الانبعاثات. بالإضافة إلى ذلك تفتقر خطة "نظام الاتجار بالانبعاثات" إلى إطار قانوني قوي لضمان الإشراف الكافي على عملية تخصيص التصاريح الأولية، وزيادة العقوبات الصارمة على المخالفين وضمان قيام الشركات بالإبلاغ عن انبعاثاتها بدقة. علاوة على ذلك فإن جميع محطات الفحم الصينية التي يزيد حجمها عن 300 ميغاوات قادرة بالفعل على تلبية الأهداف دون الحاجة إلى شراء حصص جديدة، مما يعني أن التخصيص الأولي لن ينتج أي تحوّل كبير في السلوك.

5. طوّرت الصين أيضًا سوقًا واسعًا ونشطًا للسندات الخضراء يعزز الاستثمار المستدام والصديق للبيئة في البنية التحتية. ولكن هنا أيضًا نقاط ضعف تنفيذية تشمل: الافتقار إلى الشفافية حول كيفية إنفاق الأموال المستثمرة، والتسمية الخاطئة للمنتجات الاستثمارية بأنها "صديقة للبيئة" وحتى إدراج مشاريع النفط والغاز في حزم تمويل السندات الخضراء.

6. ابتعد القادة الصينيون عن الالتزامات التي من شأنها أن تمنع قدرتهم على دعم مشاريع البنية التحتية المتعلقة بالوقود الأحفوري خارج الصين. في الواقع، أكثر من 40٪ من مشاريع الحزام والطريق في الصين مرتبطة بالطاقة، مع 30٪ إضافية في قطاع النقل. تموّل الصين الآن ربع محطات الفحم الجديدة في العالم، أي ما يعادل أكثر من 200 منشأة جديدة.

وفقًا لتقرير أيلول 2019 الصادر عن مجموعة من الخبراء الصينيين والدوليين، إذا لم يتم تحسين المعايير البيئية في 126 دولة من بلدان مبادرة الحزام والطريق، فقد تتسبب هذه المشاريع في ارتفاع درجات الحرارة العالمية بمقدار 2.7 درجة مئوية، حتى إذا أوفت جميع الدول الأخرى بالتزاماتها المناخية.

استراتيجية المناخ الأميركية اتجاه الصين وتوصيات السياسة

بينما يستعد المجتمع الدولي لمؤتمر غلاسكو لتغير المناخ في تشرين الثاني 2021، تبنت كل من الولايات المتحدة والصين التزامات مناخية جديدة وأكثر صرامة. تعهد الرئيس بايدن بالحد من تلوث غازات الاحتباس الحراري بنسبة 50 إلى 52٪ من مستويات عام 2005 بحلول عام 2030 وتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050-10 سنوات قبل الجدول الزمني الصيني لنفس الهدف. وتشمل الأهداف الإضافية الوصول إلى كهرباء خالية من التلوث الكربوني بنسبة 100٪ بحلول عام 2035، وزيادة كفاءة الطاقة، وتعزيز مخزون الغابات واستخدام المشتريات الحكومية لتحفيز نشر تقنيات مثل احتجاز الكربون وعزله.

ومع ذلك، لكي تنجح استراتيجية المناخ الأميركية، يجب أن تستخدم في نفس الوقت عناصر المنافسة والتنسيق والتعاون مع الصين:

1. المنافسة

يجب أن تتنافس الولايات المتحدة مع الصين على الريادة في تصنيع وتصدير التقنيات الخضراء (الصديقة للبيئة) حيث تتولّى الصين القيادة بالفعل، مثل تكنولوجيا الطاقة الشمسية والبطاريات. لكن أيًا كان من يتولى القيادة، يمكن أن يظل هذا اقتراحًا مربحًا للجانبين. يمكن للمنافسة أن تخلق المزيد من فرص العمل، وتؤدي إلى انجازات تكنولوجية في كلا البلدين وتجبر الصين على الاستثمار أكثر في التقنيات الخضراء، للدفاع عن مركزها في السوق.

تمتلك إدارة بايدن خطة متكاملة على ما يبدو، تتضمن 100 مليون دولار لتمويل البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتطوير معيار للطاقة النظيفة وإعادة التدريب على الوظائف للعاملين في صناعة الفحم في قطاع تصنيع الطاقة النظيفة. ولكن لتحويل عمليات التصنيع حقًا، وتنويع سلاسل التوريد للموارد اللازمة للتقنيات الخضراء، ودعم الشركات الأميركية لتطوير حلول تقلل الاعتماد على مثل هذه الموارد مثل عناصر التربة النادرة وتجنّب الاعتماد المفرط على الصين، بحيث يجب أن تزيد الاستثمارات الأميركية بشكل كبير. بينما تسعى إدارة بايدن والكونغرس الأميركي إلى تعزيز دعم البنية التحتية الأميركية في الخارج، يجب على مؤسسة

تمويل التنمية الدولية الأميركية أن تجعل تمويل البنية التحتية لمشاريع الطاقة النظيفة أولوية قصوى.

2. التنسيق

يجب على الولايات المتحدة متابعة العمل المنسّق مع الصين على جبهة المناخ. في نيسان 2021، سافر مبعوث الولايات المتحدة للمناخ جون كيري إلى بكين للقاء نظيره Xie Zhenhua. اللقاء الأول بين قيصري المناخ لم ينتج عنه الكثير من التعاون الفعلي، إلا أنه تمخّض عن تعهدات من كل دولة بأن تتخذ بلدانها إجراءات منفصلة بشأن قائمة من القضايا، مثل الزراعة المقاومة للمناخ، والنقل منخفض الكربون، وخفض انبعاثات غاز الميثان.

هناك مجال آخر جاهز للعمل المنسّق وهو رفع الأهداف الطموحة للآخر وقياس تقدّم كل منهما. على سبيل المثال، يوجد هنا مجال أمام الولايات المتحدة والصين لتسريع الجداول الزمنية لالتزاماتهما بالحياد الكربوني من 2050 إلى 2045 للولايات المتحدة ومن 2060 إلى 2050 للصين، وبالتالي المساعدة في تنشيط قمة غلاسكو. بينما لا تزال هناك مخاوف بشأن كيفية تحقيق الصين لمثل هذه الأهداف على وجه التحديد، يمكن لكلا البلدين الاتفاق على توفير معايير لتحقيق هذه الأهداف من خلال تقسيم أهدافهما قطاعًا بقطاع. يمكن أن يساعد ذلك في تخفيف المخاوف من أن الصين لا تتخذ التدابير اللازمة في وقت مبكر لتحقيق هدف الحياد الكربوني لعام 2060.

3. التعاون

يجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى التعاون مع الصين في الدفع نحو الحلول المالية والبنية التحتية والتكنولوجية العالمية لتغير المناخ. وافق كيري و"شي" خلال اجتماعهم على العمل بشكل تعاوني في العديد من الأطر متعددة الأطراف مع دول أخرى. يشارك كل من بنك الشعب الصيني ووزارة الخزانة الأميركية حاليًا، على سبيل المثال، في مجموعة دراسة التمويل المستدام لمجموعة العشرين، التي تم تصميمها لتطوير إستراتيجية متعددة السنوات لتعبئة تمويل دعم الاستثمارات المستدامة. يمكن أن تشكّل عدة مجالات أخرى للتعاون المحتمل نموذجًا:

◆ جعل البنية التحتية العالمية خضراء (صديقة للبيئة). جعل الرئيس بايدن الاستثمار في الطاقة النظيفة جزءًا أساسيًا من حزمة البنية التحتية المحلية الخاصة به، وناقش خططًا للولايات المتحدة تستضيف قمة عالمية حول البنية التحتية. بالفعل، تعدُ مبادرة مجموعة السبع لبناء عالم أفضل ببدء عملية دمج التخفيف من آثار تغير المناخ

والتكيف معه في تطوير البنية التحتية العالمية في المستقبل. يمكن للولايات المتحدة والصين، إلى جانب اليابان والاتحاد الأوروبي وأستراليا، استخدام قمة البنية التحتية كفرصة لتطوير مجموعة من المعايير التي تعزز نشر نوع الطاقة النظيفة والبنية التحتية للنقل اللازمة لتحقيق 1.5 درجة مئوية. يمكن أن تكون هذه المعايير مهمة بشكل خاص في قيادة الصين لإعادة التفكير في تصديرها لمحطات الفحم. بالإضافة إلى ذلك أصبحت البنوك الأميركية أكثر اندماجًا في النظام المالي الصيني، وعليها مساعدة نظرائها الصينيين على تبني معايير أعلى وشفافية أكثر صرامة في سوق التمويل الأخضر.

◆ جعل سلاسل التوريد خضراء (صديقة للبيئة). من خلال هيئات وضع المعايير العالمية، يمكن للولايات المتحدة والصين العمل جنبًا إلى جنب مع مبتكري ومصنّعي التكنولوجيا الخضراء الرئيسيين الآخرين لتطوير معايير قابلة للتشغيل البيني للتقنيات الخضراء. يمكنهم أيضًا مواءمة المعايير لتشجيع إعادة تدوير عناصر التربة النادرة والمخلفات الإلكترونية الناتجة عن تصنيع التقنيات الخضراء مثل الألواح الشمسية. كما أن هناك حاجة إلى سلاسل التوريد الزراعية والغابات "الخضراء". إن موقع الصين كأكبر مستورد للأخشاب في العالم - سواء بشكل قانوني أو غير قانوني - والعديد من السلع الزراعية الأخرى يجعل مساهمتها في هذا القطاع ذات أهمية خاصة.

◆ التعاون التكنولوجي. على الرغم من أن الصين هي بالفعل الشركة الرائدة تجاريًا في مجال الطاقة المتجددة، تظل الولايات المتحدة رائدة تكنولوجيا البحث والتطوير في عدد من المجالات المهمة، مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المفاعلات النووية. يجب على الولايات المتحدة تشجيع التعاون في البحوث المتعلقة بالمناخ والتبادل التكنولوجي مع الصين من خلال اتفاقية تعاونية، والعمل معًا لتوسيع نطاق الحلول التكنولوجية مثل احتجاز الكربون وعزله، والتي يمكن اختبارها بشكل مشترك في الصين بسهولة. يمكن للصين أيضًا تعزيز حماية الملكية الفكرية، الأمر الذي يمكن أن يساعد في فتح أسواق طلبات براءات الاختراع لشركات من الولايات المتحدة.

يمكن للولايات المتحدة أن تفكر في عدم معاقبة المنتجات الصينية التي أصبحت تنافسية بسبب الإعانات الحكومية الصينية وإنهاء التعريفات التي تفرضها إدارة ترامب على الألواح والوحدات الشمسية الصينية وغيرها من المنتجات التي ساعدت بالفعل في تقليل انبعاثات الكربون العالمية عن طريق خفض تكلفة تركيب أنظمة الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة.

التطوّرات العسكرية والأمنية في جمهورية الصين الشعبية[1]

التقرير السنوي للكونغرس 2021

وزارة الدفاع الأميركية، تشرين الثاني 2021

الملخص التنفيذي

فهم استراتيجية الصين

الاستراتيجية القومية للصين

تهدف استراتيجية جمهورية الصين الشعبية إلى تحقيق "التجديد العظيم لدولة الصين" حتى سنة 2049 لمطابقة أو تجاوز النفوذ والقوة العالمية للولايات المتحدة، وإزاحة التحالفات الأميركية والشراكات الأمنية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، إضافة إلى مراجعة التعليمات الدولية لتكون أكثر فائدة لنظام بكين الاستبدادي والمصالح الوطنية. ويمكن وصف هذه الاستراتيجية بأنها السعي الحازم لجهود بعيدة الأمد لتوسّع القوة الوطنية لجمهورية الصين الشعبية.

▶ على الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، واصلت بكين جهودها لدفع تنميتها الشاملة بما في ذلك استقرار نموها الاقتصادي، وتعزيز قواتها المسلحة، والقيام بدور أكثر حزمًا في الشؤون العالمية. وفي استجابة للاتجاهات الاقتصادية طويلة وقصيرة الأجل، كشف الحزب الشيوعي الصيني عن مهمة استراتيجية اقتصادية جديدة، أو ما يسمّى بـ "نمط تنمية" جديد يُقال له "التداول المزدوج".

---

*تعريب: زينب حيدر

[1] The U.S. Department of Defense, "Annual Report to Congress on Military and Security Developments Involving the People's Republic of China (PRC) 2021", November 2021.
https://media.defense.gov/2021/Nov/03/2002885874/-1/-1/0/2021-CMPR-FINAL.PDF

▶ ميّزت جمهورية الصين الشعبية بين وجهة نظر الصين للمنافسة الاستراتيجية من حيث التنافس بين الدول القومية القوية وبين صدام الأنظمة الأيديولوجية المتعارضة، حيث تنظر بكين إلى الولايات المتحدة على أنها مصممة بشكل متزايد على احتواء جمهورية الصين الشعبية، ما خلق عقبات محتملة لاستراتيجيتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن قادة جمهورية الصين الشعبية هم على استعداد متزايد لمواجهة الولايات المتحدة ودول أخرى في المناطق التي تتفاوت أهميتها.

السياسة الخارجية

▶ تسعى السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية إلى بناء "مجتمع المصير المشترك" الذي تدعم فيه استراتيجيتها لتحقيق "التجديد العظيم لدولة الصين". وينبع طموح بكين الإصلاحي للنظام الدولي من أهداف الاستراتيجية القومية وأنظمة الحزب السياسية والحاكمة.

▶ في عام 2019، أدركت جمهورية الصين الشعبية أن قواتها المسلحة يجب أن تلعب دورًا أكثر نشاطًا في دفع سياستها الخارجية، وأن تسلّط الضوء على الطابع العالمي المتزايد الذي تنسبه بكين لقوتها العسكرية.

▶ وفي عام 2020، كان وباء كورونا هو القوة الدافعة وراء الجهود التي تبذلها جمهورية الصين الشعبية في مجال السياسة الخارجية، حيث سعت بكين لتحريف أي أمر يتعلق بالفيروس وانتشاره في البداية للاستفادة من سردها للنجاح المحلي والمساعدة الخارجية.

السياسة الاقتصادية

▶ أهداف التحديث العسكري لجمهورية الصين الشعبية تتناسب مع جزء من تطلّعات بكين للتنمية القومية الأكثر شمولية. فإن جهود جمهورية الصين الشعبية وتطوّرها الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي والاجتماعي والأمني يعزز ويدعم استراتيجية بكين بشكل متبادل لتشكيل دولي وإقليمي بين الأوساط التي تقبل وتسهّل مصالح بكين.

▶ إن التنمية الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية تدعم التحديث العسكري ليس فقط من خلال توفير الوسائل لميزانيات دفاع أكبر، بل أيضًا من خلال دراسة قيادة الحزب لمبادرات مثل "صُنع في الصين 2025" و"معايير الصين 2035"، بالإضافة إلى الفوائد المنهجية للقاعدة الصناعية والتكنولوجية الوطنية المتنامية لجمهورية الصين الشعبية.

▶ عند بدء تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة عشرة لجمهورية الصين الشعبية (2021-2025) أعلن الحزب التحوّل إلى "نمط تطوّر" جديد من "التداول المزدوج". هذا التداول المزدوج يركّز

على تسريع الاستهلاك المحلي كمحرّك للنمو الاقتصادي والتحوّل إلى التصنيع العالي المستوى وخلق "اختراقات" في مفاتيح التقنيات على امتداد سلاسل التوريد العالمية المهمة والراقية، ومع التأكيد على الاستثمار الأجنبي "المعزز بشكل متبادل" في هذه التقنيات الرئيسية لتوفير رأس المال والتكنولوجيا الضروريين للنهوض بالابتكار التكنولوجي والمحلي في دعم أمن جمهورية الصين الشعبية وأهدافها التنموية.

استراتيجية تطوير الاندماج العسكري - المدني

▶ تتابع جمهورية الصين الشعبية إستراتيجيتها الإنمائية للاندماج العسكري -المدني لدمج استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لبناء نظام دولة متكامل استراتيجيًا ووطنيًا ولبناء قدراتها لدعم أهداف التجديد الوطني لجمهورية الصين الشعبية.

▶ تتضمّن إستراتيجية بكين أهدافًا لتطوير واكتساب استخدام مزدوج ومتقدّم للتكنولوجيا بالشأن العسكري وتعميق إصلاح علوم الدفاع الوطني والصناعات التكنولوجية، كما تخدم هدفًا أوسع وهو تقوية جميع أدوات القوة الوطنية لجمهورية الصين الشعبية.

▶ تشمل استراتيجية تطوير "الاندماج العسكري – المدني" لجمهورية الصين الشعبية ستة مساعٍ مترابطة: (1) دمج قاعدة الصناعة الدفاعية في الصين وقاعدتها الصناعية والتكنولوجيا المدنية؛ (2) دمج الابتكارات العلمية والتكنولوجية والاستفادة منها عبر الجيش والقطاعات المدنية؛ (3) تنمية المواهب ودمج الخبرات العسكرية والمدنية والمعرفة؛ (4) بناء المتطلبات العسكرية في البنية التحتية المدنية والاستفادة من البناء المدني بالمجال العسكري؛ (5) الاستفادة من الخدمة المدنية والقدرات اللوجستية بالمجال العسكري؛ (6) توسيع نظام تعبئة الدفاع الوطني الصيني وتعميقه ليشمل كل الجوانب ذات الصلة بالمجتمع والاقتصاد لاستخدامهما في المنافسة والحرب.

سياسة الدفاع والاستراتيجية العسكرية

▶ صرحت جمهورية الصين الشعبية أن سياستها الدفاعية تهدف إلى حماية سيادتها وأمنها وتطوير التنمية. وتظل الاستراتيجية العسكرية لجمهورية الصين الشعبية قائمة على مفهوم "الدفاع النشط".

▶ يؤكد قادة جمهورية الصين الشعبية على حتمية تقوية جيش التحرير الشعبي ليصبح "على مستوى عالمي" عسكريًا بحلول نهاية عام 2049 وهذا يعتبر عنصرًا أساسيًا في استراتيجيته

لتجديد الجمهورية لتصبح "دولة اشتراكية حديثة وعظيمة". وفي عام 2020، أضاف جيش التحرير الشعبي معلمًا جديدًا للتحديث في عام 2027 لتسريع التنمية المتكاملة لجعل القوات المسلحة لجمهورية الصين الشعبية أكثر مكننة ومعلوماتية وذكاء، والتي إذا تحققت ستوفر لبكين خيارات عسكرية أكثر مصداقية في حالة الطوارئ في مواجهة تايوان.

▶ في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، أصدرت اللجنة العسكرية المركزية "مخطط عمليات جيش التحرير الشعبي الصيني المشترك (المحاكمة)" وصِف بأنه "قانون رفيع المستوى" لنظام عقيدة القتال لجيش التحرير الشعبي في "العصر الجديد" الذي من شأنه تعزيز متطلبات العمليات وإجراءاتها المشتركة، والدعم القتالي، وتعبئة الدفاع الوطني، والعمل السياسي من بين أمور أخرى.

▶ في عام 2020، ظل جيش التحرير الشعبي موجّهًا بشكل أوّلي نحو "حماية" ما يتصوّره من مصالح "السيادة والأمن" في المنطقة، مع التأكيد على دوره الكبير عالميًا. وعلى سبيل المثال، تقديم مساعدات فيما يخص كورونا للخارج والسعي لتحقيق المنشآت العسكرية في الخارج، وفقًا للسياسة الدفاعية والعسكرية الاستراتيجية لجمهورية الصين الشعبية.

مهام القوات المسلحة الصينية في "العصر الجديد" وعملياتها

▶ سعى جيش التحرير الشعبي الصيني، بما يحمل من قوة تقارب مليوني فرد في القوات النظامية، إلى تحديث قدراته وتحسين كفاءاته في جميع جوانب مجالات الحرب بحيث تمكّنه من الإدارة على امتداد الأرض والجو والعمليات البحرية وكذلك الفضاء والحرب الإلكترونية والعمليات السيبرانية كقوة مشتركة.

▶ تستمر القدرات والمفاهيم المتطوّرة لجيش التحرير الشعبي في تعزيز قدرة جمهورية الصين الشعبية على "القتال وكسب الحروب" ضد "عدو قوي" [كناية عن الولايات المتحدة] وإكراه تايوان والمطالبين المتنافسين في النزاعات الإقليمية، ومواجهة التدخّل من طرف ثالث في نزاعات على طول محيط الجمهورية بقوة عالمية لهذا المشروع.

▶ في عام 2020، واصل جيش التحرير الشعبي إحراز تقدّم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرئيسية ونشر النُظم المحلية الحديثة وبناء الجهوزية وتعزيز الكفاءة لإجراء عمليات مشتركة.

التطوّرات في التحديث والإصلاح لجيش التحرير الشعبي

▶ في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، صرّح متحدث باسم وزارة الدفاع في جمهورية الصين الشعبية أن جيش التحرير الشعبي الصيني قد أنجز معلم التحديث "لتحقيق المكننة بشكل

عام" في 2020 الذي حُدد مسبقًا من قيادة الحزب الشيوعي الصيني. ويمكن فهم الهدف من وراء المكننة على أن جيش التحرير الشعبي يسعى إلى تحديث أسلحته ومعداته بحيث يستطيع ربطها بشبكة "أنظمة داخل أنظمة" والاستفادة أكثر من التقنيات المناسبة للحرب "المعلوماتية" و "الذكية".

◄ لدى جيش جيش التحرير الشعبي (PLAA) ما يقارب 975000 من أفراد الخدمة الفعلية في الوحدات القتالية. وعلى الرغم من جائحة كورونا والاشتباكات على الحدود مع الهند وغيرها من الأحداث الهامة عام 2020، إلا أن جيش التحرير الشعبي الصيني قام بتسريع تدريباته ونشر المعدات بوتيرة سريعة فعلًا في السنوات الأخيرة. كما سعى جيش التحرير الشعبي الصيني إلى زيادة واقعية تدريبه وفعالية وحدات قوة المعارضة لديه (OPFOR).

◄ تُعتبر بحرية جيش التحرير الشعبي (PLAN) الأكبر من حيث العدد في العالم وتمتلك قوة قتالية إجمالية تُقدر بحوالي 355 سفينة وغواصة، بما في ذلك ما يقرب من 145 مقاتلة رئيسية. واعتبارًا من عام 2020، تتألف بحرية جيش التحرير الشعبي بشكل كبير من مِنصّات حديثة متعددة الأدوار. وعلى المدى القريب سيكون لديها القدرة على إجراء ضربات بحر- أرض دقيقة وبعيدة المدى بحيث تتمكن من إصابة أهدافها عبر غواصاتها ومقاتلاتها الأرضية باستخدام صواريخ كروز للهجوم الأرضي، ولا سيما مع تعزيز قدرات مشروع القوة العالمية لجمهورية الصين الشعبية. وتقوم جمهورية الصين الشعبية بتعزيز قدراتها وكفاءاتها في الحرب المضادة للغواصات (ASW) لحماية حاملات الطائرات وغواصات الصواريخ الباليستية التابعة للجيش.

◄ القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي (PLAAF) وبحرية جيش التحرير الشعبي تشكّلان معًا أكبر قوة طيران في المنطقة وثالث أكبر قوة طيران في العالم، تتضمن إجمالًا أكثر من 2800 طائرة (لا تشمل متغيرات المدرّب أو الطائرات بدون طيار) ومنها ما يقارب من 2250 طائرة مقاتلة (بما في ذلك المقاتلات والقاذفات الاستراتيجية، والقاذفات التكتيكية والطائرات التكتيكية والهجومية المتعددة المهام). في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، أشارت جمهورية الصين الشعبية إلى عودة المحطة المحمولة جوًا من ثالوثها النووي بعد أن كشفت القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي علنًا عن H-6N كأول قاذفة نووية جو-جو قادرة على التزود بالوقود.

◄ تقوم قوة الصواريخ التابعة لجيش التحرير الشعبي (PLARF) بتنظيم قوات الصواريخ النووية والتقليدية البرية والتقليدية التابعة لجيش التحرير الشعبي، وتدريبها وتجهيزها، فضلًا

عن قوات الدعم وقواعد الصواريخ المرتبطة بها. وفي عام 2020، قامت القوة الصاروخية بتطوير خطط التحديث طويلة الأمد لتعزيز قدراتها في "الردع الاستراتيجي".

- تقوم جمهورية الصين الشعبية بتطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات (ICBMs) تحسّن بشكل كبير من قواتها الصاروخية ذات القدرة النووية، وستتطلب زيادة إنتاج الرؤوس الحربية النووية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قدرات الدمج بين عدة مركبات قابلة للتأهيل وللاستهداف بشكل مستقل (MIRV). بدأت جمهورية الصين الشعبية في بناء ما لا يقل عن ثلاثة حقول صوامع تعمل بالوقود الصلب من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والتي تحتوي بشكل تراكمي على المئات من صوامع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الجديدة.

- تواصل قوة الصواريخ التابعة لجيش التحرير الشعبي زيادة مخزونها من الصواريخ الباليستية DF-26 المتنقلة على الطرق (IRBM)، القادرة على إجراء كل من الضربات الدقيقة التقليدية والنووية ضد أهداف أرضية، وكذلك الضربات التقليدية ضد الأهداف البحرية.

- في عام 2020، بدأت قوة الصواريخ التابعة لجيش التحرير الشعبي في إطلاق أول نظام تسليح تشغيلي يفوق سرعة الصوت، صاروخ DF-17 الانزلاقي الفائق السرعة (HGV) القادر على الصواريخ الباليستية متوسطة المدى (MRBM).

قوة الدعم الاستراتيجي لجيش التحرير الشعبي (SSF) هي منظمة على مستوى القيادة تم إنشاؤها لتركيز مهام وقدرات الحرب الإستراتيجية في مجال الفضاء، السيبرانية، والإلكترونية، والمعلوماتية، والاتصالات والحرب النفسية. تشرف قوة الدعم الاستراتيجي على نائبين لإدارتين على مستوى القيادة التكتيكية هما قسم نظام الفضاء المسؤول عن العمليات الفضائية العسكرية وقسم نظام الشبكة المسؤول عن نقل المعلومات (IO)، والتي تشمل تقنية الاستطلاع، والحرب الإلكترونية، والعمليات النفسية.

- تواصل جمهورية الصين الشعبية تطوير قدراتها الفضائية المضادة - بما في ذلك الصعود المباشر، والاعتراض المداري، والحرب الإلكترونية، وقدرات الطاقة الموجهة التي يمكن أن تنافس أو تحرم الخصم من الوصول إلى المجال الفضائي وعملياته في أثناء الأزمة أو الصراع.

- تواصل المؤسسة الفضائية التابعة لجمهورية الصين الشعبية نضجها بسرعة وتكرّس بكين موارد كبيرة لتنمية جميع جوانب برنامجها الفضائي، بدءًا من الاستخدامات العسكرية للفضاء وصولًا إلى الاستخدامات المدنية مثل عمليات الإطلاق المربحة، والمساعي العلمية،

واستكشاف الفضاء. وتستخدم جمهورية الصين الشعبية عمليات أقمار صناعية أكثر تطوّرا وربما تختبر تقنيات ذات استخدام مزدوج في الفضاء يمكن تطبيقها على بعثات فضائية مضادة.

▶ **الاستعداد العسكري:** ينصبّ تركيز اللجنة العسكرية المركزية على تحسين الاستعداد القتالي لجيش التحرير الشعبي، والتوجيه الصادر عن كبار القادة يتضح بشكل متزايد في تدريبات وتمارين جيش التحرير الشعبي. حيث يدرب جيش التحرير الشعبي على "الكفاح والفوز" من خلال زيادة الواقعية في التدريب على القتال فيُستخدم خصوم "القوة الزرقاء" المكرسون وغيرهم من العناصر من أجل تحسين الواقعية. ومع بعض التأخيرات الأولية والإلغاءات في التدريب العسكري، والتمارين والبحوث والتوظيف في الأشهر الأولى لوباء كورونا، يظل التأثير على الجاهزية العامة لجيش التحرير الشعبي في حده الأدنى.

القدرات على التدخّل المضاد وإسقاط القوة

▶ قام جيش التحرير الشعبي الصيني بإدخال قدرات ميدانية، وهو يواصل تطويرها، لتوفير خيارات لجمهورية الصين الشعبية لمحاولة ثني أو ردع، أو، إذا أُمر، هزيمة تدخّل طرف ثالث أثناء حملة مسرحية واسعة النطاق مثل حالة الطوارئ في تايوان. غالبًا ما يشير مخططو الدفاع الأميركيون إلى هذه القدرات الجماعية على أنها قدرات منع الوصول/إنكار المنطقة (A2 / AD).

▶ تعدّ قدرات منع الوصول/إنكار المنطقة الخاصة بجيش التحرير الشعبي الصيني حتى الآن الأقوى داخل سلسلة الجزر الأولى، على الرغم من أن جمهورية الصين الشعبية بدأت في نشر قدرات مهمة قادرة على إجراء عمليات خارج سلسلة الجزر الثانية وتسعى إلى تعزيز قدراتها للوصول إلى أبعد من ذلك في المحيط الهادئ وفي جميع أنحاء العالم.

▶ إضافة إلى تحسين قدرات الضربات الدفاعية الجوية والصاروخية المضادة والمضادة للسطح وللغواصات، يركّز جيش التحرير الشعبي على المعلومات والسايبر والفضاء وعمليات الفضاء المضاد. إن تركيز جيش التحرير الشعبي الصيني على نهج تكاملي إزاء المجال السيبراني باستخدام التقنيات المتقدّمة قد يؤدي إلى تحسين قدرة الجيش على إجراء العمليات السيبرانية على مدى السنوات الكثيرة القادمة.

القدرات النووية

▶ على مدى العقد المقبل، تهدف جمهورية الصين الشعبية إلى تحديث قواتها النووية وتنويعها وتوسيعها.

▶ تستثمر جمهورية الصين الشعبية في عدد من مِنصّات إيصال الطاقة النووية البرية والبحرية والجوية وتوسّعها وتقوم ببناء البنية التحتية اللازمة لدعم هذا التوسّع الكبير لقواتها النووية.

▶ تدعم جمهورية الصين الشعبية أيضًا هذا التوسّع عن طريق زيادة قدرتها على الإنتاج وفصل البلوتونيوم عن طريق تشييد مفاعلات المولّد السريع ومرافق إعادة المعالجة.

▶ إن الوتيرة المتسارعة للتوسع النووي قد تمكنه من الوصول إلى 700 رأس حربي نووي يمكن تسليمه بحلول عام 2027. ويرجّح أن يكون لدى جمهورية الصين الشعبية ما لا يقل عن 1000 من الرؤوس الحربية عام 2030، بما يتجاوز سرعة وزارة الدفاع وحجمها المتوقع في عام 2020.

▶ من المحتمل أن تكون جمهورية الصين الشعبية قد أنشأت بالفعل "ثالوثًا نوويًا" ناشئًا مع تطوير صاروخ باليستي يُطلق من الجو ذي قدرة نووية (ALBM) وتحسين قدراته النووية البرية والبحرية.

▶ تشير التطوّرات الجديدة في عام 2020 أيضًا إلى أن جمهورية الصين الشعبية تعتزم زيادة استعداد قواتها النووية في وقت السلم من خلال الانتقال إلى وضع الإطلاق عند الإنذار (LOW) مع قوة موسّعة قائمة على الصومعة.

البحوث الكيميائية والبيولوجية

▶ شاركت جمهورية الصين الشعبية في أنشطة بيولوجية ذات استخدامات مزدوجة مما يثير المخاوف في تطبيقها وذلك مع معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

▶ ناقشت الدراسات التي أجريت في المؤسسات الطبية العسكرية تحديد واختبار ووصف العائلات المتنوعة من السموم القوية ذات الاستخدام المزدوج.

▶ استنادًا إلى المعلومات المتاحة، لا يمكن للولايات المتحدة أن تشهد بأن جمهورية الصين الشعبية قد قابلت التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية بسبب المخاوف فيما يتعلق

بالبحوث التي تجريها الجمهورية بشأن العوامل الدوائية (PBA) والسموم ذات الاستخدام المزدوج المحتملة.

الحضور العالمي المتزايد لجيش التحرير الشعبي

▶ يعتقد قادة الحزب الشيوعي الصيني أن الأنشطة العالمية لجمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك الحضور العالمي المتزايد لجيش التحرير الشعبي الصيني، ضرورية لخلق بيئة دولية مواتية لتجديد الصين الوطنية.

▶ كما كلّف قادة الحزب جيش التحرير الشعبي الصيني بتطوير قدرته على إبراز القوة خارج حدود الصين ومحيطها المباشر لتأمين المصالح الخارجية لجمهورية الصين الشعبية ودفع أهداف سياستها الخارجية.

الأنشطة العسكرية العالمية للصين

▶ قررت جمهورية الصين الشعبية أن قواتها المسلحة يجب أن تلعب دورًا أكثر نشاطًا في دفع أهداف سياستها الخارجية. في عام 2020، وبمراجعة لقانون الدفاع الوطني، تم تكليف جيش التحرير الشعبي بمهمة الدفاع عن "مصالح التنمية الخارجية"، مما يعزز مشاركة جيش التحرير الشعبي في الأنشطة الاقتصادية والدبلوماسية العالمية لجمهورية الصين الشعبية.

▶ مع نمو المصالح الخارجية لجمهورية الصين الشعبية على مدى العقدين الماضيين، دفع قادة الحزب بشكل متزايد جيش التحرير الشعبي للتفكير في كيفية تطوير قدراته للعمل خارج حدود الصين ومحيطها المباشر لتعزيز هذه المصالح والدفاع عنها. وقد أدى ذلك إلى زيادة رغبة جمهورية الصين الشعبية في استخدام الإكراه العسكري - والإغراءات - لتعزيز أمنها العالمي ومصالحها التنموية.

▶ في عام 2020، واصل جيش التحرير الشعبي تطبيع وجوده في الخارج وبناء علاقات أقرب مع الجيوش الأجنبية بشكل أساسي عبر باب المساعدات المتعلقة بكورونا.

تمكين جيش التحرير الشعبي ووصوله إلى الخارج

▶ تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى إنشاء قاعدة لوجستية وقواعد خارجية أكثر قوة من حيث البنية التحتية للسماح لجيش التحرير الشعبي بإبراز قوته العسكرية والحفاظ عليها بشكل أكبر عبر المسافات.

▶ بغضّ النظر عن قاعدتها في جيبوتي، تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى إنشاء منشآت عسكرية إضافية تدعم تواجد القوة البحرية والجوية والأرضية والسيبرانية والفضائية. كما

تعتبر جمهورية الصين الشعبية بعض البلدان، بما فيها كمبوديا وميانمار وتايلاند وسنغافورة وإندونيسيا وباكستان وسريلانكا والإمارات العربية المتحدة وكينيا وسيشيل وتنزانيا وأنغولا وطاجيكستان مواقعا لمنشآت جيش التحرير الشعبي.

▶ يمكن لكل من الشبكة اللوجستية العسكرية العالمية لجيش التحرير الشعبي والمنشآت العسكرية أن تدخّل في العمليات العسكرية الأميركية وتدعم العمليات الهجومية ضد الولايات المتحدة مع تطوّر الأهداف العسكرية العالمية لجمهورية الصين الشعبية.

عمليات التأثير في جمهورية الصين الشعبية

▶ يجري جيش التحرير الشعبي عمليات التأثير التي تستهدف المؤسسات الثقافية ووسائل الإعلام والمجتمعات التجارية والأكاديمية والسياسية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية لتحقيق نتائج مواتية لأهداف استراتيجيتها.

▶ يسعى الحزب الشيوعي الصيني إلى تكييف المؤسسات السياسية المحلية والأجنبية والمتعددة الأطراف والرأي العام لقبول روايات بكين وإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف.

▶ ربما يعتبر قادة الحزب الشيوعي الصيني الديمقراطيات المفتوحة، بما فيها الولايات المتحدة، أكثر عرضة للتأثير على العمليات من أنواع حكومات أخرى.

▶ شدد جيش التحرير الشعبي على تطوير مفهوم "الحروب الثلاثة" التي تتألف من الحرب النفسية، وحرب الرأي العام، والحرب القانونية وفي نطاقها التخطيط التشغيلي منذ عام 2003 على الأقل. ومن المرجّح أن يواصل جيش التحرير الشعبي تطوير قدرات التأثير الرقمي من خلال دمج التطوّرات في الذكاء الاصطناعي (AI) لتحسين جودة رسائلها وإمكانية إنكارها.

الموارد والتكنولوجيا اللازمة لقوة التحديث

▶ يتمثل الهدف طويل الأمد لجمهورية الصين الشعبية في إنشاء صناعة دفاعية تعتمد على نفسها تمامًا وقطاع مدمج مع قطاع مدني قوي للصناعة والتكنولوجيا يمكن أن يتقابل مع احتياجات جيش التحرير الشعبي للقدرات العسكرية الحديثة.

▶ حشدت جمهورية الصين الشعبية موارد هائلة لدعم تحديث دفاعها، بما في ذلك تنفيذ مشروع تطوير الاندماج العسكري – المدني الإستراتيجي، بالإضافة إلى أعمال التجسس للحصول على معدات حساسة ذات استخدام مزدوج ومعدات عسكرية. وأعادت جمهورية

الصين الشعبية تنظيم قطاعها الصناعي الدفاعي إلى حد كبير لتحسين نظام البحث والتطوير والاقتناء والاختبار والتقييم والإنتاج.

▶ وفي عام 2021، أعلنت جمهورية الصين الشعبية الديمقراطية أن ميزانيتها العسكرية السنوية ستزيد بنسبة 6.8 في المئة، مواصلة ما يزيد على 20 سنة من الزيادات السنوية في الإنفاق الدفاعي وإدامته في مكانة ثاني أكبر منفق عسكري في العالم. نشرت جمهورية الصين أن الميزانية العسكرية تغفل عن عدة فئات رئيسية من النفقات، وإنفاقها الفعلي المتصل بالعسكريين أعلى مما ورد في ميزانيتها الرسمية.

أهداف العلم والتكنولوجيا الداعمة للتحديث العسكري

▶ واصلت جمهورية الصين الشعبية دفعها الجاد والعالي المستوى لإتقان التكنولوجيات المتقدّمة ولتصبح قوة عظمى عالمية للابتكار. وتسعى جمهورية الصين الشعبية إلى السيطرة على التكنولوجيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة؛ وتدعم هذه الدفعة جهود التحديث الطموحة لجيش التحرير الشعبي بشكل مباشر المتمثلة في أن تصبح "عسكرية من الطراز العالمي" وقادرة على حرب "ذكية".

▶ تواصل جمهورية الصين الشعبية سعيها الريادي في التقنيات الرئيسية ذات الإمكانات العسكرية الكبيرة، مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة والحوسبة المتقدّمة وعلوم المعلومات الكمومية والتكنولوجيا الحيوية والمواد المتقدّمة والتصنيع. كما يتضح من الإنجازات الأخيرة التي حققتها البلاد في مجال استكشاف الفضاء ومجالات أخرى، تقف الصين عند حدود العديد من التقنيات المتقدّمة أو بالقرب منها.

▶ تحافظ الخطة الخمسية الرابعة عشرة على تركيز جمهورية الصين الشعبية على الاستقلال التكنولوجي والابتكارات المحلية في الميادين المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.
▶ اعتبارًا من عام 2020، موّل جيش التحرير الشعبي العديد من مشاريع الذكاء الاصطناعي التي تركّز على التطبيقات بما في ذلك التعلّم الآلي للتوصيات الاستراتيجية والتكتيكية، وألعاب الحرب المدعومة بالذكاء الاصطناعي للتدريب ، وتحليل الوسائط الاجتماعية.

اقتناء التكنولوجيا الأجنبية

▶ تستخدم جمهورية الصين الشعبية الواردات والاستثمارات الأجنبية والمشاريع التجارية المشتركة وعمليات الدمج وعمليات الاستحواذ والتجسس الصناعي والتقني للمساعدة في تحقيق أهداف التحديث لجيشها.

▶ تستثمر جمهورية الصين الشعبية في التقنيات التي ستكون أساسية وتسعى للحصول عليها للابتكارات التجارية والعسكرية المستقبلية بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والروبوتات المستقلة والمركبات، وعلوم المعلومات الكمومية، والواقع المعزز والافتراضي والتكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الحيوية. هذه التقنيات تؤدي إلى الضبابية في الخط الفاصل بين الأعمال التجارية والاستخدام العسكري.

الاتصالات والتبادلات الدفاعية بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية عام 2020

▶ الاتصالات والتبادلات الدفاعية التي أجرتها وزارة الدفاع الأميركية مع جمهورية الصين الشعبية عام 2020 أعطت الأولوية لمنع الأزمة والتحكم بها، والحد من مخاطرها ومحدودية التعاون في المجالات حيث المصالح الوطنية منحازة.

▶ في عام 2020، ركزت العلاقات الدفاعية بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية على بناء إطار عمل مع جيش التحرير الشعبي لتعزيز هدف وزارة الدفاع لبناء علاقة دفاعية بنّاءة ومستقرّة وموجّهة نحو النتائج مع جيش التحرير الشعبي. وسعى إطار نظام حوار السياسات إلى مزيد من الاستقرار من خلال إعطاء الأولوية لقنوات حوار السياسات وتقوية الآليات لمنع الأزمات وإدارتها وتقليل المخاطر التشغيلية.

الجيوبوليتيك الجديد للهشاشة:

روسيا والصين وتصاعد تحدّي بناء السلام[1]

ألكسندر مارك وبروس جونز، معهد بروكنغز، تشرين الأول 2021

ملخّص

خلال الحرب الباردة كانت القوى العظمى تنظر إلى صراعات "العالم الثالث" كمجال للمنافسة، غالبًا في شكل حروب بالوكالة تحوّلت في بعض تلك البلدان إلى أعظم ميادين القتل في التاريخ الحديث. ثم، على مدى عقدين من الزمن بعد سقوط جدار برلين، تراجعت الحروب في كل مناطق العالم، بمختلف المقاييس. وعلى الرغم من التركيز الحالي على إخفاقات الحروب التي تقودها الولايات المتحدة على نطاق واسع من الشرق الأوسط، كان هذا الانخفاض في مستويات الحرب في جزء كبير منه يعود إلى الجهود الناجحة في بناء السلام بقيادة الدول الغربية. هذا التقدّم في خطر اليوم.

يواجه الغرب منافسة شديدة على النفوذ في سياسة التنمية بشكل عام، وفي الدول الهشّة بشكل خاص. يمكن للاستثمارات المتنافسة من المصالح الأجنبية في الدول الهشة أن تقوّض الاستدامة الاقتصادية والمالية للبلدان على المدى الطويل، ويمكن لترتيبات الدعم الأمني إضعاف حوكمة الأمن والعدالة في هذه البلدان. كل ذلك في الوقت الذي تتصاعد فيه التوترات في مجلس الأمن والمؤسسات العالمية والإقليمية الأخرى التي تقلل أو تعيق قدرة المجتمع الدولي على منع تصعيد الصراع ودعم المساءلة.

---

* تعريب: سارة يونس.

[1] Alexandre Marc & Bruce Jones, "The New Geopolitics of Fragility: Russia, China, and The Mounting Challenge for Peacebuilding", The Brookings Institution, October 2021.
https://www.brookings.edu/research/the-new-geopolitics-of-fragility-russia-china-and-the-mounting-challenge-for-peacebuilding/

لطالما كانت هناك منافسة على المستوى الإقليمي بين الدول الهشة، ولكن مع انتشار هذه الهشاشة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، جلبت هذه الديناميكية المزيد من النفوذ، والأكثر نفوذًا جهات فاعلة إقليمية قادرة مثل تركيا والسعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة.

علاوة على ذلك، زادت روسيا والصين من مشاركتهما على مستوى السياسة العالمية، وفي دول هشة محددة. هذه الدول المذكورة إضافة إلى الغرب تتبنّى كلها استراتيجيات وأساليب مختلفة على أساس قدراتها واستراتيجيتها الاقتصادية ومصالحها الأمنية، وفي كثير من الأحيان تتناقض بعمق مع بعضها البعض.

فجوهر استراتيجية روسيا في هذه الحالات هو الاضطراب؛ أما الصين فلديها استراتيجية متبلورة أكثر تحددها المصالح الاقتصادية والأمنية طويلة المدى. إن فتح الصين لفرص في السوق والاستثمارات أثناء بناء أمنها في المحيط الهادئ هو أمر حيوي، ولضمان بناء طرق تجارية آمنة تضع بكين موارد كبيرة لتحقيق استراتيجيتها، كمبادرة الحزام والطريق الطموحة للغاية.

إن دولًا مثل تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية لديها المزيد من الطموحات الإقليمية المرتبطة بأمنها، وأيديولوجيتها، واهتماماتها الاقتصادية. في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، تلعب اليابان وأستراليا والهند بشكل متزايد دورًا نشطًا في الدول الهشة، وذلك جزئيًا لمحاولة إعاقة طموحات الصين.

تخلق هذه الديناميكية خطرًا كبيرًا على الدول الهشة، لأنها تصبح ساحة منافسة جيوسياسية. فالعديد من المناهج والمقاربات التقدّمية لبناء السلام العالمي وتحسين الحوكمة والمساءلة التي وضعها الغرب والتي تبلورت في العقدين الماضيين تصبح موضع تساؤل وشكّ بشكل كبير في مثل هذه المواقف والحالات.

إن ضعف التزام الغرب بتنفيذ مقاربات محدّدة للهشاشة هو أيضًا جزء من المشكلة. تحتاج الدول الغربية إلى التعبئة بسرعة لمواجهة هذه المخاطر التي يمكن أن تزيد بسهولة هذه الهشاشة وتخلق المزيد من الصراعات. يجب على الغرب وضع جهود متضافرة للضغط داخل المؤسسات متعددة الأطراف من أجل القوى "الجديدة" لتحسين أدائها وللمساءلة عن تدخّلاتهما. ويتعيّن على الغرب تحسين تنسيقه وفعاليته، ودعم الشراكات القوية متعدّدة

الأطراف - بمشاركة القوى الإقليمية حيث هم على استعداد للتعاون. فالبديل عمّا سبق هو أن تتمّ العودة إلى حروب بالوكالة، بتكلفة بشرية باهظة.

يصدر هذا التقرير بعد السقوط السريع لأفغانستان بيد طالبان في آب/أغسطس والذي يمثّل نهاية مشينة لـ 20 عامًا من الوجود الأميركي في ذلك البلد. قد تبدو الأحداث وكأنها استعارة لظاهرة أوسع لتحويل الاهتمام الغربي بعيدًا عن الدول الهشة؛ يجب أن تكون أيضًا بمثابة قصة تحذيرية.

المقدّمة

خلال الحرب الباردة، كانت القوى العظمى تنظر إلى صراعات "العالم الثالث" كمجال للمنافسة، غالبًا في شكل حروب بالوكالة جعلت تلك البلدان في بعض أعظم ميادين القتل في التاريخ الحديث. ومع تراجع الحرب الباردة، تحوّل جزء من اهتمامات الغرب نحو إدارة أو إنهاء النزاعات في العالم النامي.

في البداية، اقتصر هذا الجهد على المفاوضات السياسية وحفظ السلام، لكن حكومات الدول الغربية والمؤسسات المتعددة الأطراف ركّزت على معالجة القضايا الأساسية كالضعف المؤسسي والانقسام السياسي/الاجتماعي الذي أدى إلى استمرار مخاطر الصراع – أي أجندة "الهشاشة". لم يعد هذا جزءًا صغيرًا من محفظة التطوير اليوم، فبحسب معظم التعريفات، يعيش أكثر من مليار شخص في بلدان توصف بأنها "دول هشة". والمقصود بالهشاشة أمران: مصدر قلق إنمائي وتحدّ أمني.

كانت لجهود الغرب دوافع مختلطة، وكثيرًا ما كانت غير متماسكة، وأسفرت عن إخفاقات. ومع ذلك، على مدى العقدين اللذين أعقبا سقوط جدار برلين، انخفضت الحروب في كل مناطق العالم بكل المقاييس: العدد المطلق للحروب، إجمالي قتلى المعارك، والوفيات الزائدة المرتبطة بها، وشدة الحروب.

إن غياب المنافسة بين القوى العظمى كان شرطًا ضروريًا ولكنه لم يكن كافيًا للنجاح؛ ولم يكن الأمر بهذه البساطة لأن طبيعتنا ليست ملائكية. وهو يتطلّب جهودًا متواصلةً على أرض الواقع ومتعددة الأطراف نجحت في كثير من الأحيان أكثر مما فشلت. كان التقدّم متفاوتًا

ولكن يصعب الحفاظ عليه. حتى بعد انتهاء الحروب الساخنة كان هناك تحدّي ثبوت التقدّم نحو التنمية المستدامة. ولكن تمّ إحراز تقدّم.

هذا التقدّم في خطر الآن، يواجه الغرب منافسة شديدة على النفوذ في سياسة التنمية بشكل عام، وفي الدول الهشة بشكلٍ خاص. تشمل الديناميكيات الجديدة ذات التطوّر السريع لدور الصين في الدول الهشة، مدعومًا بمستويات كبيرة من التمويل (في العديد من البلدان، يتفوّق على أكبر المانحين الغربيين) وكذلك الجهد الدبلوماسي. واليوم يواجه الغرب أيضًا في مجموعة فرعية (أخرى) من الحالات جهود روسيا المتواصلة لمواجهة النفوذ الأميركي والأوروبي، وكذلك لتوليد الأرباح للشركات الروسية. مع تضاؤل ثقل جاذبية القوة الأميركية، زادت الدول المهيمنة المحتملة على المستوى الإقليمي، اقتصاديًا ودبلوماسيًا، وفي بعض الحالات الأعمال العسكرية في النزاعات الأهلية في الدول الهشة. والمنافسة الناتجة بين هذه القوى تمثل مخاطر أساسية للدول الهشة.

هذه المخاطر حادة في أربعة مجالات.

1. زيادة مستوى مشاركة القوى الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر في الحروب الأهلية والأزمة السياسية تجعل حلّها أكثر تعقيدًا. سوريا وأوكرانيا من الأمثلة على هذه الحالات. إن الحروب بالوكالة من أكبر أمراض الحرب الباردة التي عادت معنا.

2. يمكن للاستثمارات والدعم المالي للمصالح الأجنبية في الدول الهشة أن يقوّض الاستدامة الاقتصادية والمالية طويلة الأجل للبلدان، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفنزويلا وزامبيا.

3. الترتيبات الأمنية والدعم يمكن أن تُضعف إدارة الأمن وقطاع العدالة في الدول الهشة ، كما هو الحال مع الدعم الروسي للمؤسسات الأمنية في فنزويلا والمشاركة الصينية في ميانمار. (بالطبع، الولايات المتحدة مسؤولة عن العلل المماثلة في بعض تدخّلاتها أحادية الجانب على نطاق واسع من الشرق الأوسط).

4. التوترات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وغيرها من التوترات العالمية والإقليمية تقلل من قدرة أو تعيق المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي عن ممارسة الضغط على الجهات الفاعلة المحلية لمنع تصعيد الصراع ودعم المساءلة، ومن الأمثلة على ذلك حالات ليبيا وميانمار وسوريا.

لم يعد بإمكان السياسة الغربية تجاهل هذه الحقائق الجيوسياسية الجديدة في الدول الهشة.

يمكن البحث عن سياسة متماسكة داخل الدول الهشة وبينها وبين الدول الغربية ويجب أن تستمر لكنها تحتاج بشكل عاجل إلى استكمالها بنهج مشترك للتعامل مع التأثير الاقتصادي والدبلوماسي الصيني بعيد المدى، من أجل مواجهة النشاط والاضطراب الروسي، وإدارة المنافسة والهيمنة الإقليمية. إن إيجاد نهج مشترك لهذا الأمر بين الحكومات الغربية لن يكون سهلًا. في الولايات المتحدة، ستكون الغريزة هي النظر إلى الدول الهشة على أنها مجال آخر للمنافسة مع الصين؛ في أوروبا، سيكون الهدف في إيجاد طرق لإشراك الصين، واستيعاب دورها المتنامي. الواضح هو التالي: إذا كان الغرب منقسمًا فإن الصين ستستغلّ ذلك لاكتساب نفوذ متزايد في هذه البلدان وفي المؤسسات المتعددة الأطراف غالبًا من خلال ما يتمّ تنظيمه للاستجابة لتحدياتها مما يعطيها حرية أكبر في التعامل معها واتباع النهج الذي يضر بالحكم الشامل والديمقراطي وبناء السلام والاستدامة المالية للدول الهشة والمصالح الغربية.

يكشف هذا التقرير هذه الديناميات. نحن ننظر إلى الوراء، من خلال تطوّر السياسة الغربية والمتعددة الأطراف تجاه الدول الهشة، لتحديد ما هو على المحك. نحن نرسم الملامح الرئيسية للديناميات الجديدة للمنافسة الجيوسياسية. نحن نلخص الدوافع السياسية للفاعلين "الجدد" في هذا المجال - وخاصة الصين وروسيا - ونرسم التأثيرات على المنافسة الإقليمية في منطقتين جغرافيتين حيث تلعب دورًا جزئيًا في الدول الهشة: شرق آسيا والعالم العربي. ثم ننتقل إلى السؤال الشائك كيف يجب أن يستجيب الغرب - الاعتراف الكامل Fully Acknowledging، والبدء في الصراع مع التناقضات الداخلية في سياسة الولايات المتحدة والانقسامات بين الولايات المتحدة وأوروبا التي أدت في بعض الأحيان إلى تقليص الفعالية. نحذر من مخاطر تجاهل الصين ولعبة روسيا، أو ما هو أسوأ من لعبها بتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان ونظام الحكم والفقراء في دولة ما هشة. سيؤدي ذلك إلى سباق عالي التكلفة نحو القاع. نحن نصنع حالة المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال نهج الحرب بالوكالة للدول الهشة، هي ضئيلة بينما التكاليف البشرية مرتفعة للغاية. نختتم بالتوصيات حول كيفية قيام الغرب بتحسين فعالية جهوده كجزء من إستراتيجية مواجهة الحقائق التنافسية الجديدة للتأثير في الدول الهشة.

القوى "الجديدة": السلطات غير الغربية تسيطر على الدول الهشة

في رسم الديناميكيات الجديدة للدول الهشة أبعاد دولية وإقليمية. على المستوى الدولي هناك النشاط المتزايد لأقوى القوى الاستبدادية، روسيا والصين، الذي يعيد تشكيل ميدان اللعب.

روسيا: الانتهازية والاضطراب في ظل القيود المالية

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، قلّصت روسيا بشكل كبير مشاركتها في الاقتصادات النامية لإعادة تركيز اهتمامها الدبلوماسي والأمني على الفور. وبالنسبة للجيران، ففي محاولة روسية الحفاظ على ما في وسعها من نفوذها في الكتلة السوفياتية السابقة تسعى جاهدةً لتثبيط أي مصلحة لحلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي فيما تعتبره حديقتها الخلفية.

ومع ذلك كان لروسيا وجود ممتد وشبكات اتصالات في العديد من البلدان النامية، أي البلدان التي يعود تاريخها إلى الحقبة السوفياتية، بما في ذلك في العديد من الدول الهشة - واستمرت بعض هذه الاتصالات. ظلت روسيا أيضًا مزوّدًا رئيسيًا بالمعدات لجيوش البلدان النامية، حتى خلال الفترة المظلمة في التسعينيات عندما كانت تواجه أزمة اقتصادية وسياسية هائلة.

منذ عام 2012، أصبحت روسيا مهتمة أكثر بإبراز قوتها العالمية خارج جوارها المباشر - في الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث اعتاد الاتحاد السوفياتي أن يكون لاعبًا قويًا، وإلى درجة أقل في آسيا. تزامن ذلك مع بداية الدعم النشط لـحكومة بشار الأسد في سوريا، الذي تكلّل بتدخّل عسكري في عام 2015 أعاد توازن القوى بالكامل في الدولة التي مزقتها الحرب الأهلية وجدد التأكيد على دور روسيا كلاعب في الشرق الأوسط. في الوقت نفسه، أصبحت روسيا أكثر نشاطًا دبلوماسيًا في الشرق الأوسط وإفريقيا لدى بعض الحلفاء القدامى في آسيا مثل فيتنام.

جعلت روسيا الشرق الأوسط وإفريقيا مركز اهتمامها خارج الاتحاد السوفياتي السابق. وكانت هذه خطوة منطقية في ضوء الأثر الذي كان للاتحاد السوفياتي في هذه البلدان قبل سقوط جدار برلين.

في عام 2019، نظمت أول قمة لإفريقيا في سوتشي على غرار القمم الأخرى المماثلة التي نظمتها دول مثل فرنسا والولايات المتحدة واليابان؛ ضمّت 43 دولة مثّلها رؤساء دول ورؤساء

حكومات. كانت الرسائل، في الواقع، أن روسيا لديها الكثير لتقدّمه في مجال الأمن والموارد الطبيعية؛ أو أنها مستعدّة للتحرك، وغير مهتمة بالتدخّل في تغيير النظام ولا التأثير على الحوكمة الداخلية؛ وذلك بإقامة شراكة مع روسيا يمكن أن تمثل تغييرًا مرحبًا به عكس الاعتماد على المستعمر السابق أو الولايات المتحدة، أو الصين الأكثر قوة. تحقيقًا لهذه الغاية، استخدمت روسيا القمة للإعلان عن صفقات استثمارية بقيمة 12.5 مليار دولار. لكن العديد من المحللين أكدوا أن القمة عرضت في الواقع قدرة روسيا المحدودة للغاية على دعم إفريقيا حيث كانت عودة الوجود الروسي الأكثر نشاطًا خارج أوروبا وآسيا الوسطى واستمرارًا منطقيًا لجهود بوتين لاستعادة مكانة روسيا كقوة عالمية. تبنت روسيا أيضًا موقفًا أكثر عدوانية تجاه الغرب في – وحول - أحداث الميدان الأوروبي في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال الاستيلاء على شبه جزيرة القرم وضمّها.

كانت موسكو أيضًا تتطلّع بشيء من القلق إلى التطوّر السريع لوجود الصين حول العالم، ولا سيما إبراز قوتها العسكرية، وخاصة في بعض المناطق في إفريقيا وآسيا حيث كان لروسيا نفوذ قوي. كما نظرت إلى تدخّلات الغرب المختلفة خلال الربيع العربي كوسيلة لتعزيز وجوده في المنطقة وتأكيد سيطرة أقوى على اقتصاد الشرق الأوسط وسياساته وأمانه.

تضخّمت هذه الدوافع الجيوسياسية بفعل الوضع الاقتصادي لروسيا، حيث يمكن مثلًا أن تستخدم روسيا مشاركتها في الدول الهشة لتحقيق مكاسب اقتصادية. روسيا دولة هشة الاقتصاد وجرّاء الأزمة الاقتصادية التي استمرت منذ فرض العقوبات الغربية في عام 2014 بعد احتلال شبه جزيرة القرم وزعزعة استقرار دونباس وانخفاض سعر النفط في عام 2015، حيث تميزت السنوات الست الماضية بمتوسط معدل النمو في حدود 1 إلى 2٪ تحتاج روسيا أيضًا إلى إيجاد أسواق لسلعها، ولا سيما منتجاتها الزراعية، وفرص الاستثمار في بعض شركات الموارد الطبيعية الكبرى وهي تتعامل مع التأثير المستمر للعقوبات على اقتصاد شركاتها. وقد حققت نجاحًا محدودًا في محاولاتها لتنويع اقتصادها بعيدًا عن استخراج الموارد الطبيعية، ولم تتمكن من جذب النوع الأجنبي المطلوب لاستثمار هذه القيود الاقتصادية والمالية. تفعل روسيا ذلك لعدم امتلاكها القوة الأساسية التي تتمتع بها الصين أو الدول الغربية لدعم طموحاتها العالمية. كان لهذا تأثيران، الأول أن موسكو لا تستطيع تكرار التدخّل في سوريا في مناطق أخرى. أي أن محاولتها التأثير على مسارح العمليات الأخرى (مثل ليبيا) كانت محدودة وأكثر تقييدًا. التأثير الثاني أن روسيا تحتاج إلى أن تكون أكثر انتهازية بكثير

وأن يضمن بعض المال الفوري والعائد الاقتصادي من مشاركتها في الشرق الأوسط وإفريقيا كونها قادرة على التمويل وتوسعها في هذه المجالات.

تركّز موسكو أيضًا على تحسين قدرتها على التعطيل من خلال الاستثمار في الحرب الإلكترونية، وتقوية شبكتها من الجواسيس، واستخدام شركاتها الكبيرة بقوة أكبر لدعم طموحاتها العالمية. خلال العقد الماضي، اكتشفت روسيا أيضًا أنها يمكن أن تستثمر هشاشة الجغرافيا السياسية كطريقة منخفضة التكلفة لتأسيس بصمة عالمية وتكون كذلك مزعجة بما يكفي لتُكسبها كرسيًا على الطاولة. يكمن قطاع روسيا الأمني والجيش في قلب جهودها لزيادة صناعة نفوذها بتكلفة أقل نسبيًا من الولايات المتحدة أو أوروبا، فهي توفر جيشًا عالي الجودة من معدات ذات خيوط قليلة جدًا متصلة بشروط مرنة وقابلة للتكيّف.

وبالنسبة لأي قوة أخرى، فإن هذه الصادرات ضرورية لروسيا للحفاظ على التنمية من صناعتها الدفاعية في الداخل. فالعديد من جيوش الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا مجهزة بالفعل بأسلحة سوفياتية الصنع، وبالتالي فإن أنظمة الأسلحة هذه ليست جديدة تمامًا على جيوش معظم هذه البلدان.

زادت روسيا بشكل كبير من الصادرات العسكرية منذ عام 2004 وهي الآن المصدر الرئيسي للأسلحة إلى إفريقيا. في عام 2019، كانت 21 دولة في إفريقيا تشتري أسلحة من روسيا. والعديد من الدول الهشة عملاء لروسيا، بما في ذلك بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا وجنوب السودان والسودان وزامبيا وزيمبابوي.

في الآونة الأخيرة، أعلنت روسيا أيضًا بنشاط عن قدراتها على تقديم الدعم المباشر والتدريب والمشورة بشأن القضايا الأمنية للحكومات المهتمة بالتهرب من العديد من الشروط التي تأتي مع الدعم الأمني الغربي. إنها تدخّل بنشاط في الفضاء الذي تتركه فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة فارغًا. على سبيل المثال، غادر الجيش الفرنسي جمهورية إفريقيا الوسطى فجأة بعد تدخّلاته في عام 2013، مما جعل قطاع الأمن الضعيف للغاية في البلاد دون دعم؛ فتحركت روسيا لملء الفراغ. إن التعاون الأمني الروسي "انتقائي" أكثر بكثير من الدعم الغربي في الوقت الحاضر، ويمكن أن يتضمن تدريبًا عسكريًا، وتقديم المشورة حول كيفية تنظيم قوات الأمن، والمساعدة في مفاوضات السلام (كما هو الحال في جمهورية إفريقيا الوسطى)، وتقديم المشورة بشأن جهود مكافحة التمرّد الرئيسية (كما هو الحال في موزمبيق). هذا

التعاون يمكن أن يمتد إلى دعم المعلومات المضللة والاتصالات، كما كان الحال في السودان إبّان الثورة ضد عمر البشير، أو لدعم الرئيس ألفا كوندي في غينيا، والحكومة في ساحل العاج والكاميرون كما يُزعم. من خلال التعاون العسكري، يمكن لموسكو أيضًا مساعدة النظام على البقاء في السلطة، والمشاركة في العمليات العسكرية النشطة، والمشاركة في التلاعب الانتخابي. لقد أثبتت روسيا أيضًا أنها مستعدة تمامًا للدخول في صفقات فاسدة، مما يجعلها شريكًا مفيدًا للغاية للأنظمة التي تتطلع إلى تجنّب النهج الغربي الشامل للهشاشة. ربما يكون هذا النشاط هو الأكثر إثارة للقلق بالنسبة لاستقرار الدول الهشة. وقّعت روسيا مثل هذه الاتفاقيات الأمنية مع أنغولا، وبوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، وموزمبيق، وعدد قليل من الدول الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك الدعم الذي تقدّمه روسيا حاليًا لجمهورية إفريقيا الوسطى كدولة تشهد عملية سلام هشة للغاية والعديد من التوترات الداخلية - من خلال شركة أمنية "خاصة"، شركة فاغنر، لتدريب وتقديم المشورة لقوات الأمن. هذه مشكلة خاصة لأن العديد من التوترات الطائفية أدت إلى نشوب صراع في جمهورية إفريقيا الوسطى وتم ربطها بنقص المساءلة في هذه الجمهورية. إذ إن القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى، والفساد المستشري في قطاعات الأمن فيها، ساهما في نجاح الروس المرتزقة في صدّ متمردي جمهورية إفريقيا الوسطى، وتمت دعوتهم الآن من قبل حكومة مالي لمحاربة التمرد الجهادي إلى جانب الجيش المالي.

أثارت هذه الدعوة حفيظة الفرنسيين والأوروبيين، لكنها جاءت في وقت كانت فيه فرنسا تقلّص حجم عمليتها في مالي وتعيد هيكلتها (وسط شكوك متزايدة حول التزام النظام المالي بالعودة إلى الديمقراطية الانتخابية) بينما تركّز روسيا على الاضطراب والإشارات الجيوسياسية فإنها لا تبدّد الفرص لتحقيق مكاسب اقتصادية عندما يقدمون أنفسهم. من ذلك أولًا، التعاون في مجال الطاقة والتعدين الذي يساعد روسيا على إيجاد فرص لبعض شركاتها العالمية في قطاع النفط والغاز والطاقة الذرية، وإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها الزراعية. مع أن هذه الشركات قليلة وتكافح من أجل البقاء عالمية إلا أنها قوية بالتأكيد وخبيرة في قطاع الاستخراج والطاقة النووية. وكما هو الحال بالنسبة للصين فإن الشركات الروسية واسعة النطاق ولديها مصالح دولية قوية جدًا مضمّنة في رأس المال وأنظمة الحكم. كانت روسيا تستكشف العديد من الفرص واستثمرت في العديد من الاقتصادات الهشة والمتضاربة، مثل أنغولا وموزمبيق والنيجر والسودان، وكذلك في فنزويلا.

تموّل روسيا عملياتها من خلال الاستفادة من العلاقات الغامضة التي أقامتها بين جهاز أمن الدولة وبعض رجال الأعمال في القطاع الخاص. اليوم وعلى الرغم من سمعتها السيئة، لا تزال شركة فاغنر Wagner الغامضة نسبيًا تقدّم خدمات أمنية بأشكال متعددة بما في ذلك عن طريق المرتزقة، وهي مرتبطة برجل الأعمال يفغيني بريغوزين، القريب من بوتين وعلى صلة جيدة بالاستخبارات العسكرية الروسية (GRU). بدأت فاغنر عملياتها كجزء من التدخّل العسكري الروسي في منطقة دونباس بأوكرانيا، ثم وسعت أنشطتها كمقاول عسكري في سوريا. فاغنر متصلة بـالعديد من المصالح التجارية، وبالتالي يمكن إجراء الصفقات بسهولة لتمويل تواجد قواتها للخدمة الفعلية والتدريب والحماية دون أن تكلّف الحكومة أية أموال. يقال إن فاغنر تعمل جنبًا إلى جنب مع العديد من الشركات الروسية التي حصلت على الحقوق القانونية للتنقيب في حقول الماس في جمهورية إفريقيا الوسطى. يبدو كما لو أن روسيا لديها النية لإحياء أساليب القوة القديمة للحرب الباردة: العمل من خلال منظمات مثل فاغنر يخلق طريقة مريحة ومنخفضة التكلفة ومرنة وسرّية لزيادة البصمة الروسية وتقويض الجهود الغربية لتحسين الحكم في المواقف الهشة، بينما كانت روسيا استباقية في توسيع وجودها في الدول الهشة في إفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك في بلدان مثل فنزويلا، فهي ليست متهورة تمامًا.

تعلم روسيا أن لديها مشكلة حقيقية مع حركات التمرد الجهادية على أراضيها، في مناطق معيّنة، مثل الشيشان وداغستان، مما يتطلّب مساهمة ضخمة من الجنود، وصولًا إلى تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيمات جهادية أخرى في جميع أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط. وليس من مصلحة روسيا زعزعة استقرار هذه البلدان بطريقة تمكن للجهاديين أن يستفيدوا منها للسيطرة على مناطق بأكملها.

وبالتالي، فإن نهج روسيا في الدول الهشة هو مزيج من البحث التقليدي عن القوة العظمى للدعم السياسي من قبل الدول في الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى، ومن فرص الاستيلاء على الموارد الطبيعية، وبإيجاد الأسواق لسلعها - الأسلحة بشكل خاص. لدى موسكو أيضًا طموح موازٍ لإظهار قدرتها على التعطيل على المسرح العالمي وإحراج الغرب أينما استطاعت، وللقيام بذلك تحتاج إلى أن تكون فعالة للغاية من حيث التكلفة لأنها تعمل في ظل قيود مالية هائلة، وذلك باستخدام المرتزقة المموّلين ذاتيًا، وشبكة التجسس

والمعلومات المضللة الفعالة، وإحياء العلاقات القديمة في العديد من هذه البلدان قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

الصين: رفع الثقل الاقتصادي

لقد تبنّت الصين نهجًا مختلفا تمامًا تجاه الدول النامية أسبابه الرئيسية التدخّل في مناطق خارج جوارها المباشر اقتصاديا وماليًا. ومثل روسيا، لا تعترف الصين بمفهوم الدول الهشة ولا تفرّق في نهجها بين البلدان ذات القدرات المنخفضة والصراع والمخاطر وبين البلدان ذات القدرات الأكبر. ومع ذلك، فحيث تكون للصين مصلحة في الطاقة أو الموارد الأخرى لديها مصلحة في الاستقرار. حدث ذلك بشكل كبير من خلال مشاركتها في نظام بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وفي الوقت الحالي تعارض بشدة استخدام الجيش في التدخّلات المباشرة، وهي حريصة للغاية على تجنّب الانجرار إلى أي نزاع مع جيشٍ نشط.

أيضًا، على عكس روسيا، وضعت الصين استراتيجية شاملة للغاية وهي السعي وراء التأثير الاقتصادي العالمي ودعم ذلك من خلال تعزيز المؤسسات وخلق أدوات تمويل جديدة. النهج العدواني والمنظم للحكم الذي تمّ تطويره في ظلّ شي جين بينغ Xi Jinping هو على عكس أسلوب أسلافه الأكثر انتهازية وحذرًا في دفع مصالح الصين العالمية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. هذه الرؤية على عكس روسيا، مدعومة بوسائل مالية كبيرة للغاية وحضور نشط في العديد من البلدان. المكان الوحيد حيث إستراتيجية الصين تشبه إستراتيجية روسيا: مثل كل شيء آخر في الصين هذه الأيام، أصبح نهج السياسة الصينية الخارجية والدولية قائم على الاستثمارات، مع وجود سيطرة أقوى بكثير تمارس من أعلى هرم الحزب الشيوعي الصيني، وخاصة الأمين العام.

إن تحرك الصين السريع لتأسيس نفوذ عالمي في المجالات الاقتصادية والمالية والأمنية محل انتقاد في الداخل وخارج البلاد لإخفاء العديد من التناقضات في الساحات الداخلية، ومن منظور الحوكمة المالية والداخلية. ومع ذلك، فهو أكثر تعقيدًا، وأكثر دقة، ولذلك يصعب مواجهته. والأكثر من ذلك: أن جزءًا مهمًا من سياق مشاركة الصين الاقتصادية للدول الهشة هو عبء الديون الذي تتحمله هذه البلدان، والذي تطوّر مرة أخرى إلى أزمة خطيرة.

منذ التسعينيات، ركّزت منظمات التنمية على كيفية إدارة مديونية البلدان النامية. أزمة الديون في التسعينيات نمت بشكل رئيسي من الاستثمارات المهدورة والمكلفة التي تم إجراؤها في الثمانينيات في أجزاء كبيرة من العالم النامي، مما افتتح فترة طويلة من التكيف الاقتصادي والمالي وأدّى إلى بذل جهود للحد من ضغط الديون في العديد من الدول الهشة. إضافةً إلى الجهات المانحة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قدمت المنظمات المتعددة الأطراف تمويلا كبيرًا لتخفيف الديون حتى عام 2005، من ذلك مثلًا مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، والتي استهدفت غالبًا الدول الهشة.

لقد أُدخلت إدارة أكثر حذرًا لمديونية الفقراء في البلدان النامية من خلال المراقبة الدقيقة من قِبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تركّز على تحسين الإيرادات المالية المحلية، وإدارة مستويات الدين بعناية، وضمان رقابة قوية على كفاءة تكلفة الاستثمارات الحكومية في ظلّ القيادة العامة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هذا يتطلب تنسيقًا قويًا بين المانحين والاستعداد للعمل ضمن إطار عمل الاستدامة المالية والمعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المناقشات مع الحكومات.

ساعدت هذه الجهود الشاملة على استعادة التوازن الاقتصادي الكلي في بعض الأحيان للبلدان النامية، وخفض حجم القطاع العام، وعزّز النمو. لكن لم تغير الاقتصاد السياسي الداخلي ولم تأت بالتمويل اللازم لذلك. أي تمويل البنية التحتية الضخمة التي تحتاجها هذه البلدان على أساس المنح. اليوم يعاني عدد من الدول الهشة من أزمة ديون جديدة تهدد استقرار الاقتصاد الكلي. إن جزءًا متزايدًا بسرعة من الديون الجديدة للدول النامية بما في ذلك الدول الهشة تحت سيطرة الصين. التي كانت تقرض بشكل مكثّف. وهو ما تنتقده الحكومات الغربية من حيث أن الصين تخاطر بدفع هذه الدول إلى أزمة مالية واقتصادية جديدة.

تجادل الصين بأن لديها تاريخًا في إعادة التفاوض بشأن ديونها ونادرًا ما صادرت أصولًا لاستعادة مستحقاتها عندما لم تكن الحكومات قادرة على ذلك. كما تجادل بأن المستويات المرتفعة من الديون قد لا يكون لها تأثير سلبي طويل الأجل. فالتأثير الذي يعتقده المراقبون يعود إلى أن العديد من المشاريع المموّلة لها أهميتها ولها منفعة اقتصادية - وهي حجة أقل إقناعًا بكثير. هناك أيضًا مخاوف حول شروط العديد من هذه الاستثمارات، مثل طلب سداد

الائتمان عينيًا وآليات ائتمانية تفتقر إلى الشفافية. الصين، وإن كانت المذنبة الأولى، ليست الوحيدة: قدّم العديد من صناديق الاحتياط الغربية والخاصة الأوروبية، كما قدمت الشركات الكندية والأميركية لهذه البلدان في بعض الحالات، مشاريع ائتمان مشبوهة.

ثم إن العديد من الدول الهشة تسعى إلى الوصول مباشرة إلى سوق السندات الدولية حيث يمكنها جمع رأس مال مهم، خاصة إذا كانت لديها موارد طبيعية. ثلاثة أمثلة على كيفية حدوث هذه المنافسة الاقتصادية المتزايدة مع الصين في البيئات الهشة تشمل (1) الدعم المقدم لفنزويلا من الصين (وروسيا) بينما حاول الغرب الضغط على البلاد لتغيير حكومتها؛ (2) دعم صيني لميانمار في المرفأ الذي تم توسيعه بشكل كبير على الرغم من أزمة الروهينجا في عام 2015، والتأكد من أن الغرب لن يكون قادرًا على الضغط بشكل فعال على الحكومة كما استفادت من الأزمة لتقوية قبضتها الاقتصادية على البلاد سابقًا، وصولًا إلى الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021؛ (3) التطوّر السريع للاستثمارات من قبل الصين في زامبيا حيث ارتفعت الديون المستحقة للصين بشكل كبير والبلاد على شفا الانهيار المالي.

لا تتوافق هذه الاستثمارات دائمًا مع المصالح الاقتصادية طويلة الأجل للبلدان المتلقية مما يشير إلى المزيد من الحوافز السياسية. على سبيل المثال، جعلت العلاقة التي استمرت 40 عامًا من الصين أهم مستثمر في زامبيا، فضلًا عن الشريك التجاري الرئيسي للوساكا. وأثناء ذلك عرضت استدامة زامبيا المالية والاقتصادية لخطر كبير. تجاوز الدين الخارجي لزامبيا الآن 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر أن 80٪ من ديونها (حوالي 10 مليارات دولار) تعود إلى الصين. في عام 2020 تعثّرت زامبيا ولم يتوصل صندوق النقد الدولي إلى اتفاق لتقديم الدعم بسبب عدم شفافية حجم وهيكل الديون مع الصين.

بمرور الوقت، انتقلت الصين من الاستثمارات في مناجم النحاس والسكك الحديدية إلى العديد من المشاريع التي تتراوح بين الطرق والطاقة الكهرومائية والمحطات والمطارات والملاعب، مما يعطي زامبيا إمكانية الوصول إلى المحيط الهندي.

يوجد في زامبيا أيضًا عدد كبير من السكان الصينيين (يقدّر بما يقرب من 100000) تشارك في مجموعة واسعة من الأعمال. أصبحت الصين في كثير من الأحيان لا تحظى بشعبية كبيرة بين أجزاء كبيرة من السكان، مع اتهامات تؤجج الفساد وتفتقد الشفافية في تعاملاتها مع الحكومة، فضلًا عن رداءة نوعية بعض البنية التحتية وقد هاجم الزامبيون الصينيين خلال

الاحتجاجات المناهضة للحكومة والمشاعر المناهضة للصين بشكل متزايد وكمكوّن من مكّونات الخطاب السياسي في إفريقيا.

تعتبر بكين أن أحد أهم خطوط الاستثمار الصيني في العالم النامي هو البحث عن إمدادات كافية من الطاقة والموارد الطبيعية. في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا يوجد استثمارات كبيرة في الدول المنتجة للنفط والغاز والشركات، فضلًا عن استثمارات الأراضي والاستثمارات الزراعية واسعة النطاق، وهي كانت جزءًا مهمًا من السياسة الصينية في مرحلة "الخروج" إلى التعاون معها مع بنك تنمية البريكس، والآن مع مبادرة الحزام والطريق.

في بعض البلدان - من بينها جيبوتي وسريلانكا وميانمار - استخدمت الصين أيضًا ملف الاستثمارات والديون للضغط على الحكومات للقبول بالأفضليات الصينية في الاستحواذ على الموانئ، مثل تطوير شبكة من الموانئ والقواعد على طول طرق التجارة الرئيسية في العالم، نمت كأولوية وطموح صيني. يمكننا التعرف على نهج الصين تجاه الدول الهشة من خلال الحزام والطريق العملاقين وهذه المبادرة أتت لوضع إستراتيجية واضحة لزيادة بصمة الصين العالمية. ويذهب البرنامج إلى ما هو أبعد من إنشاء البنية التحتية التي ستساعد تجارة الصين واستثماراتها عبر آسيا وأوروبا وإفريقيا، ولكنها تشمل الدعم المالي واتفاقيات التجارة الحرة والدعم الأمني المحتمل. هذا كله مدعوم بقيمة 40 مليار دولار وأكثر من 100 مليار دولار من التمويل من خلال شبكة من البنوك. وتم تحديد حوالي 900 مشروع كجزء من المبادرة.

تقوم الصين أيضًا بتطوير المؤسسات لدعم هذا الجهد، مثل البنية التحتية الآسيوية الجديدة كبنك الاستثمار، الذي تم تصميمه على غرار البنوك الدولية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. أصبحت الصين أيضًا أكثر نشاطًا في تعزيز الجيش والأمن قدّم هذا الأخير دعمه للعديد من الدول الهشة. وفي صيف 2018، نظمت الصين منتدى الدفاع والأمن الصيني الإفريقي الأول في بكين، الذي شارك فيه ممثلو 49 دولة إفريقية بالإضافة إلى الاتحاد الإفريقي. والهدف تعزيز اتفاقيات التعاون بين الدول الإفريقية والصين على نطاق واسع القضايا، بما في ذلك التدريب، والاستشارات الأمنية، والشرطة وإنفاذ القانون، ومكافحة الفساد، والمخدرات ومكافحة الإرهاب. وأصبحت الصين أيضًا موردًا نشطًا للأسلحة لجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، وخاصة الأسلحة الخفيفة.

من بين الدول الهشة، دخلت بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وسيراليون والسودان وزيمبابوي جميعًا في اتفاقيات أمنية مع الصين. على عكس روسيا، تدّعي الصين أنها على عكس القوى الكبرى الأخرى، لا تستخدم اتفاقيات التعاون هذه لتحقيق التدخّل في السياسة الداخلية في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى ويبدو أن هذا صحيح. وهذا في تناقض حاد مع جزر المحيط الهادئ، حيث مارست الصين نفوذًا من خلال البرامج والمشاريع الاقتصادية في جزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة، من بين دول أخرى. بينما زادت من تعاونها الأمني خلافًا لغيرها من الدول الكبرى والإقليمية من ناحية أخرى، ونادرًا ما تشارك الصين حتى الآن في النزاعات الداخلية. الاستثناء هو ميانمار. لا تنظر الصين إلى ميانمار على أنها دولة ذات إمكانات كبيرة فحسب للاستثمارات والتجارة ولكن أيضًا كأحد العناصر المركزية لأمن الصين. وهي تساهم في مشاريع التنمية الضخمة مثل سد ميتسون وميناء أعماق البحار والمنطقة الاقتصادية في ولاية راخين والممر الاقتصادي بين الصين وميانمار. هناك شك على نطاق واسع في أن الصين تقدّم الدعم لجيش التحالف الوطني الديمقراطي في ميانمار، الذي يجمع الأموال ويحفظ حسابات بنكية علانية في الصين. تم تجهيز جيش ولاية والمتحد (UWSA)، وهو أكبر جماعة مسلحة عرقية في ميانمار، بأسلحة صينية متطوّرة ويتلقى دعمًا ماليًا من المصالح الصينية، وقد يشير هذا إلى أنه، على الرغم من التصريحات العديدة لقادة الصين بأنها لا تتورّط في النزاعات الداخلية، سوف يلجأ بشكل متزايد إلى أداة القوة الكبيرة الكلاسيكية هذه. لقد تعلمت الصين أيضًا بسرعة الجوانب السلبية لهذا النوع من الاستثمار - عندما انزلقت ميانمار إلى عنف داخلي جديد في أعقاب انقلاب شباط/فبراير 2021، كانت المصانع الصينية في يانغون من بين الأهداف المبكرة للعنف المدني البورمي. ميانمار ليست المكان الوحيد الذي تكبدت فيه الصين تكاليف من استثماراتها. تأثرت الصين بشكل مباشر بالنزاع والهشاشة: فقد مرّت بإجلاء هائل للمواطنين الصينيين من ليبيا في 2011 (35000 شخص) و2014، ومن جنوب السودان في 2013، ومن اليمن في 2015. تطلبت عمليات الإجلاء هذه عمليات عسكرية معقدة بعيدة عن القاعدة. إذا كان هناك أي شيء، فقد أظهروا للصين أهمية وجود قواعد عسكرية في الخارج لحماية مواطنيها ومصالحها الاقتصادية، على غرار قاعدتها البحرية الأولى في الخارج، في جيبوتي. في حالة جنوب السودان - حيث للصين اهتمام كبير بقطاع النفط، وحيث كافحت طوال الصراع لحماية بنيتها التحتية (وفقدت 14 عاملًا في هذه العملية) - أُقنعت الصين أيضًا بالانخراط بشكل استباقي

في نهج أكثر شمولًا من بناء السلام مما يتطلبه الأمر في العادة. شاركت الصين في تسهيل محادثات السلام، وشاركت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقدمت الدعم الإنساني، ودعمت الأمم المتحدة في الإشراف على اتفاقية السلام في جنوب السودان، وهي سابقة للدبلوماسية الصينية، والتي عادة ما تكون مترددة في الانخراط في الشؤون السياسية الداخلية. قد يقنع النجاح النسبي لهذا المشروع الصين بأن الدول الهشة تتطلب أكثر ما هو من الصفقات الاقتصادية والمالية.

بذلت الصين جهودًا جبارة لتحديث نظام التعاون الدولي ورفع مستوى شركاتها إلى المعايير الدولية. وتسعى الصين بنشاط إلى تغيير سمعتها لبيع سلع رخيصة ومنخفضة الجودة واستيراد العمالة الخاصة بها كما دعم استثماراتها دون أي احترام للمعايير البيئية والاجتماعية. تتقدّم الشركات الصينية بانتظام للحصول على عقود يموّلها البنك الدولي وبنوك التنمية الأخرى - وتفوز بها، مما يدلّ على قدرتها على الامتثال للإجراءات الوقائية الدولية المعقدة التي تطلبها هذه المؤسسات. يدخّل العديد من الشركات الصينية الدولية في مشروعات مشتركة مع الشركات الغربية وتتبع معايير الحماية البيئية والاجتماعية المطلوبة. في حين لا تزال هناك قضايا رئيسية تتعلق بالجودة، واحترام معايير العمل الدولية والبيئية، ونقص تقييم الآثار الواسعة لاستثماراتها على الاستدامة الاقتصادية، فقد تطوّرت الصين بشكل كبير منذ التسعينيات.

تعرّضت بكين مؤخرًا لانتقادات عديدة لأنها تولي اهتمامًا ضئيلًا بالقدرة على تحمّل الديون من المقترضين، وعدم شفافية صفقاتها (مما يجعلها على وجه الخصوص عُرضة للفساد)، ولإيلاء اهتمام ضئيل للغاية بالمعايير البيئية والاجتماعية والتأثيرات السياسية لاستثماراتها. كانت هذه الانتقادات القوية تأتي بشكل خاص من الدول الغربية والإدارة الأميركية السابقة، فعلى سبيل المثال اتهمت الصين بالانخراط في دبلوماسية فخ الديون.

بينما يبدو أن كل هذه الاتهامات تحتوي على عناصر من الحقيقة، يبدو أيضًا أن الصين تتعامل معها بحساسية متزايدة. لقد ساهمت الصين بالفعل في زيادة الديون في الدول الهشة مثل فنزويلا أو زامبيا، وكذلك فعلت العديد من الشركات الغربية. في حين أنه من الصحيح أن الصين تتحمّل مخاطر مالية كبيرة جدًا لدفع مصالح شركاتها، فقد تعرضت أيضًا لخسائر كبيرة، كما فعلت في فنزويلا بعد جهودها لدعم شركة النفط الوطنية. لقد قبلت الصين في

كثير من الأحيان إعادة جدولة ديونها مع الدول الفقيرة، ونادرًا ما صادرت الأصول عندما لا تستطيع الشركات السداد. كدليل إضافي على سلوكها في هذا المجال، انضمت مؤخرًا إلى الدول الأوروبية في جهد كبير لتقليل العبء الناجم عن أزمة COVID-19 على البلدان الأكثر فقرًا.

يبدو أن الصين قلقة بشأن الطريقة التي تنظر بها الدول الأخرى إليها، ويبدو أن تصوّرات الاستثمار الصيني في تحسّن. على سبيل المثال، أظهر استطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث لعام 2019 حول استثمارات الصين فبلغت في نيجيريا 70٪، وفي كينيا 56٪. والصين على عكس روسيا، أكثر حساسية تجاه كيف يمكن للصورة السلبية أن تلحق الضرر بعلاقاتها طويلة المدى، وقد أظهرت قدرتها على الرد على الانتقادات. على الرغم مما أحرزه الصين من تقدّم، تظل المشكلة الرئيسية بالنسبة لمانحي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي الغموض من تعاونها الاقتصادي مع الدول الهشة، وعدم رغبتها في التعاون الكامل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أيضًا، اللامبالاة بتأثير الحوكمة وتعاملها مع الدول الهشة تتعارض مع ما أوصت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

على عكس روسيا، لا تبحث الصين عن طرق لإذلال أو إحراج الشركاء الآخرين في بلد ما، ولكن استمرار عدم اكتراثها بالفساد، والزيادة السريعة للديون الوطنية المرتبطة بمشاريعها (بعضها له معدلات منخفضة العودة)، والتعامل مع الدول المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (مثل ميانمار وفنزويلا) في كثير من الحالات تعزز الهشاشة.

إن انخراط الصين في الدول الهشة يتبع استراتيجية واضحة لتعزيز الاهتمامات باقتصادها. وضعت الصين موارد كبيرة وراء هذه الاستراتيجية، وتطوّرت وأصبحت أكثر مرونة وأظهرت أنها حساسة تجاه النقد خاصة عندما يأتي من البلدان التي تستثمر فيها. لكنها ترى بشكل متزايد أن نفوذها في الخارج مهم لقدراتها الأمنية والعسكرية الخاصة أيضًا. وهكذا فإن استراتيجية الصين تتطوّر، ويمكن القول إنها منقسمة، مع دور سياسي / عسكري أقوى في البلدان التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بجهودها لبناء شبكة عالمية من القواعد أو الحلفاء الاستبداديين الرئيسيين.

الصين وروسيا: شريكان محدودان

تشترك الصين وروسيا في الردود على الانتقادات الموجهة لسلوكهما. في الجوهر، هما تجادلان بأنهم تفعلان بالضبط كما فعلت الدول الغربية لعقود خلال الحرب الباردة، وكما تواصل الولايات المتحدة القيام به في الشرق الأوسط. كما تجادلان بأن الغرب يختلط بشكل متكرر بأمورهما السياسية والأمنية والمالية وفي سياستهما الخارجية، بما في ذلك في الدول الهشة.

إذا عادت الإشارة إلى سلوك الولايات المتحدة في العالم النامي خلال الحرب الباردة فهناك أكثر من ذرّة من الحقيقة لهذا الرد - على الرغم من أنه حتى أثناء الحرب الباردة كانت الأفعال الأميركية الخبيثة دائمًا ما تكون متوازنة بأفعال أكثر اعتدالًا من خلال أسلحة الحكومة الأخرى. لكن الحقيقة هي أنه خلال معظم فترات الحرب الباردة كانت مساعدات التنمية الأميركية أولًا وقبل كل شيء أداة للمنافسة الجيوسياسية. لم تكن المساعدات الأوروبية أبدًا أنقى، لكنها كانت تتمتع بتوازن أفضل بين أهداف التضامن وأهداف التنمية الحقيقية، ممزوجة بمكاسب الشركات (غالبًا من خلال "المساعدة المقيدة").

ولكن عندما تضاءلت الحرب الباردة، تحوّلت أعمال التنمية في الغرب بشكل حقيقي. كانت المساعدة "غير مقيدة"، ورفع القضاء على الفقر إلى مرتبة نسبية للأهداف، وترسّخ تركيز أعمق بكثير على التنمية المستدامة في سياسة المعونة الغربية. كانت هناك ثغرات واضحة وليست نادرة في السياسة الغربية. ولكن يجب موازنة ذلك من خلال الدور الجوهري الذي يلعبه الغرب في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة ودعم الوساطة وحفظ السلام والإغاثة الإنسانية.

ومنذ أن ارتفع مستوى ديون العديد من البلدان النامية على مدى السنوات الخمس الماضية بمعدلات تنذر بالخطر، فإن إحجام الصين وروسيا عن الدخول في مناقشات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن التأثير الاقتصادي الكلي لاستثماراتهما في البلدان النامية ينعكس ضغوطا كبيرة على الهيكل المالي الدولي للمساعدة الإنمائية. تستخدم الصين وروسيا ذريعة أنهما تحترمان سيادة الدول التي تتعامل معهما وأن الأخيرة يجب أن تكون قادرة على اتخاذ خياراتها الخاصة. بدأت هذه الإستراتيجية بنتائج عكسية، حيث زادت من عدم شعبية الصين في بعض البلدان، مثل زامبيا، وساهمت في خسائر كبيرة للبنوك

والحكومة في الصين، كما هو الحال في فنزويلا. ومع ذلك فإن المحاسبة الصادقة للقضية لا تكشف شيئًا يشير إلى أن الصين أقل ترحيبًا بها في العديد من البلدان الأخرى، لا سيما في الدول الهشة التي تحاول الوصول إلى الائتمان والاستثمارات بشروط أقل مما تقدّمه الدول الغربية - وأحيانًا تحصل على صفقات جيدة جدًا. لا يمكن للغرب ببساطة أن يستبعد ذلك بعيدًا - فالتدفقات الاقتصادية الصينية إلى الدول الهشة هي ببساطة حقيقة يجب على الغرب أن يتعامل معها. **البرازيل والهند (باختصار)**

وتجدر الإشارة إلى أن الهند والبرازيل - وهما "دولتا" بريكس "الأصليتان - قد زادتا أيضًا من مشاركتهما الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية في العديد من المناطق التي تشمل الدول الهشة. في بعض البلدان تصل هذه المشاركة إلى نسب كبيرة. مؤشر: في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، افتتحت البرازيل 50 سفارة جديدة في جميع أنحاء العالم تتركّز في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى. وأصبحت البرازيل شريكًا مهمًا لإفريقيا الناطقة بالبرتغالية، وكذلك للبلدان التي تعمل على تطوير الطاقة البحرية، على سبيل المثال قبالة سواحل موزمبيق. وأصبحت الشركات الهندية لاعبًا رئيسيًا في حيازة الأراضي في جنوب الصحراء، فضلًا عن إنتاج الغذاء. وتلعب الهند دورًا مهمًا في السياسة الخارجية والدبلوماسية والاستخباراتية في أفغانستان، وكذلك في ميانمار.

المنافسة حول الهيمنة الإقليمية

في حين أن أكبر العوامل الفردية الجديدة في اقتصاديات الدول الهشة ودبلوماسيتها هما الصين وروسيا، فهما ليستا الدولتين الوحيدتين اللتين رفعتا توقعات ارتباطاتهما في هذه البلدان. كما زادت قوة الصين وتراجعت هيمنة الغرب، واتخذت ديناميكيات جديدة للمنافسة الإقليمية - خاصة في شرق آسيا والشرق الأوسط، ولكن تنتشر أيضًا في شمال إفريقيا والقرن الإفريقي. والدول الهشة هي جزء من تضاريس تلك المنافسة.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

المنافسة التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام في شرق آسيا هي المنافسة البحرية. مع "الاستيلاء الصيني على البحر" للتضاريس الشاسعة لـ "لسان القط" الذي تدعي بكين أنه يقع في بحر الصين الجنوبي، اشتدت المنافسة للسيطرة على الممرّات البحرية في ذلك الفضاء الاقتصادي الحيوي خلال العقد الماضي، حيث أصبحت الصين الآن على قدم المساواة أو تجاوز

القدرة البحرية الأميركية في "البحار القريبة". دفع هذا التطوّر المنافسة إلى الخارج، إلى غرب المحيط الهادئ، وهي منطقة يعتمد فيها إسقاط القوة البحرية الأميركية على قواعدها وحقوقها الأساسية وترتيبات القواعد على طول سلسلة من الجزر التي تمتد من هاواي إلى اليابان المتصلة بجزر مارشال، وغوام، وممتلكات أخرى من الجزر الصغيرة في غرب المحيط الهادئ. تستكشف الولايات المتحدة أيضًا خيارات إنشاء قواعد جديدة في بالاو، وتعمل الولايات المتحدة وأستراليا بشكل مشترك على استكشاف تعزيز الوجود العسكري في بابوا غينيا الجديدة.

وقد أعطى كل هذا أهمية جديدة لديناميكيات الهشاشة والعلاقات الخارجية فيما بينها وبين دول جزر المحيط الهادئ. في فترة ما بعد الحرب الباردة كانت أستراليا رائدة في تقديم المساعدة الدبلوماسية، وأحيانًا الاستجابات الأمنية وحفظ السلام في الدول الهشة في المنطقة. ولكن على مدى العقد الماضي شهدت عبر حدود المنطقة التي تقابلها إنفاقها بشكل متزايد للتدفقات الرسمية وغير الرسمية الصينية. كثفت اليابان بدورها من إنفاقها في محاولة للتنافس مع الصين.

في الواقع، في جميع أنحاء المنطقة ككل تشهد الصين واليابان نوعًا من تطوّر "سباق التسلح" للإنفاق على بعضنا البعض. هذه ديناميكية عبر متوسط الدخل لدول شرق آسيا أيضًا، ولكنها تشمل أيضًا الدول الهشة في المنطقة - دول مثل كمبوديا وبنغلاديش - وكذلك تلك الدول ذات الدخل المتوسط. وتفتخر وزارة المساعدة اليابانية بكونها أكبر مانح في المنطقة: فيتنام، ميانمار، تايلاند، إندونيسيا، الفلبين، منغوليا، كمبوديا، لاوس، ماليزيا، تيمور الشرقية. والمكاسب الدبلوماسية واضحة - نوع من نسخة شبه ناعمة من منافسة مساعدات حقبة الحرب الباردة. كانت هذه المنافسة شرسة بشكل خاص في ميانمار. خلال الفترة التي كانت ميانمار تخضع للعقوبات والعزلة الغربية، وكانت الصين الدولة الرئيسية الوحيدة الداعمة للنظام، وأقامت شبكات وعلاقات كبيرة عبر المجتمع. كما أثار الاستياء بين النخب البورمية، عندما اتجه الجنرالات البورميون نحو الانفتاح والإصلاحات شبه الديمقراطية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ورفعوا مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة لمواجهة بكين. وعززت زيارة الرئيس باراك أوباما رفيعة المستوى إلى ميانمار في عام 2012 العلاقة الجديدة. ووحّدت اليابان قواها مع الولايات المتحدة وزادت حجم تدفقات مساعداتها إلى ميانمار بشكل مطّرد وانتهى بها الأمر في موقع أكبر مصدر للمساعدة الإنمائية الرسمية لميانمار، ومساهم

كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر. في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قبيل الانتخابات في البلاد، وقعت اليابان على حزمة قروض بقيمة 400 مليون دولار أميركي إلى ميانمار مصممة لدعم مشاريع البنية التحتية التي من شأنها أن تربط البلاد بلاوس وتايلاند وفيتنام. رأى العديد من المعلقين في آسيا أن ذلك جزء من الجهود اليابانية المبذولة لبناء بديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية - ومبادرة اليابان الخاصة كجزء من جهد أوسع لتعزيز الدفاع عن "حرية ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ المفتوحة".

لكن الصين كانت تقاوم. عندما تسببت الضغوط الدولية المكثفة على ميانمار بشأن معاملتها لأقليات الروهينجا في قيام العديد من المانحين الغربيين بتقليص مساعداتها، زادتها الصين. أقامت الزعيمة السياسية المنتخبة ديمقراطيًا في ميانمار، أونغ سان سو كي، خلافًا متزايدًا مع الغرب بشأن قضية الروهينجا، كما أقامت علاقات جديدة مع بكين، بلغت ذروتها في زيارة أخرى رفيعة المستوى هذه المرة قام بها الرئيس الصيني شي. وعندما ضربت جائحة كوفيد -19 ميانمار في وقت مبكر كانت بكين أول من قدم المساعدة الاقتصادية والصحية للبلاد (بينما تعثرت الولايات المتحدة في إدارة استجابتها، ناهيك عن الاستجابة الدولية). عندما فاز حزب أونغ سان سو كي في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 بهامش كبير جدًا، وشن الجيش البورمي انقلابًا ردًا على ذلك، ترك واشنطن وطوكيو في موقف حرج للغاية يتمثل في الاضطرار إلى التحرك لفرض عقوبات وتجديد العزلة على الجيش البورمي، الفصيل الأكثر موالاة للغرب في السياسة البورمية، من أجل السعي لإعادة تنصيب أكثر فصيل موالٍ للصين. من السابق لأوانه تحليل الآثار الدقيقة للتنافس بين الصين واليابان والولايات المتحدة (والهند والاتحاد الأوروبي) على النفوذ في ميانمار، ولكن للتأكد من أنها عقّدت قدرة القوى الغربية على ردع انقلاب 2021، أو الرد بفعالية. كما أن خسارة الصين في ديناميكيات الانقلاب لم تسهّل تجديد النفوذ الغربي.

التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط والدول الإسلامية المحيطة

إذا كانت المنافسة في شرق آسيا إلى حد كبير في المجال الاقتصادي / المساعدات، فقد كان شكل من أشكال المنافسة على الهيمنة الإقليمية يلوح في الدول الهشة من الشرق الأوسط، وكذلك الدول المجاورة للقرن الإفريقي والدول الإسلامية شمال إفريقيا. لقد شهدت هذه الدول معركة مدمّرة - بالمعنى الحرفي في بعض الحالات - من أجل النفوذ بين القوات الوكيلة لإيران والسعودية وتركيا، بمساعدة من قطر و / أو الإمارات العربية المتحدة في بعض

الأحيان. كل هذا، باعتباره فك الارتباط البطيء للولايات المتحدة من المنطقة. كل هذا، حيث ساهم فك الارتباط البطيء للولايات المتحدة بالمنطقة والتركيز الأميركي العدواني على إيران في ظل إدارة ترامب في إحداث تغيير جذري في التوازن الإقليمي السابق. لقد تأثرت الدول الهشة مثل اليمن والعراق وسوريا وليبيا ولبنان سلبًا بشكل مباشر من هذا التأكيد المتزايد للهيمنة الإقليمية المحتملة.

تعمل تركيا على توسيع نطاق قوتها بسرعة عبر هذه المناطق المرتبطة، وتحرّك طموحاتها في الخارج إلى حد كبير برؤية رئيسها الشعبوي، رجب طيب أردوغان، الذي يمكن وصف نظامه بأنه إسلامي وطني. محليًا، يبرّر أردوغان توسيع بصمة تركيا الدولية بالإشارة إلى حنين طويل الأمد للإمبراطورية العثمانية القديمة، الخلافة التي انتهت عام 1921، والحاجة إلى دعم حركة الإخوان المسلمين في جميع أنحاء العالم الإسلامي، والتي يرى الزعيم التركي نفسه فيها كشخصية الأب. تستخدم تركيا مجموعة واسعة من الأدوات لزيادة انتشارها. وهي تعتمد بشكل متزايد على جيشها، وهو أحد أقوى الجيوش في المنطقة وجزء من الناتو؛ بشأن تصدير معدات عسكرية قيمة تركية الصنع، بما في ذلك طائرات بدون طيار متطوّرة؛ وتقديم المشورة بشأن الأمن، وحتى تسهيل استخدام المرتزقة (في سوريا وليبيا وأذربيجان). يلعب أردوغان بشكل جيد لصالحه عدم الاهتمام المتزايد من الولايات المتحدة والنشاط المتجدد لروسيا والصين في المنطقة. ومع ذلك فإن أردوغان عملي أيضًا وقضايا مثل إضعاف التمرد الكردي، وفتح الأسواق الدولية للشركات التركية، والوصول إلى ميزة الموارد الطبيعية تدخل في الاستراتيجية التركية في الخارج.

ترى أنقرة بشكل متزايد أن الدول الهشة والمتأثرة بالصراع فرصة مهمة لإظهار قدرتها على لعب دور دولي ذي مغزى. تشارك تركيا بنشاط في الصراع الليبي، حيث دعمت بنجاح الحكومة المعترف بها من الأمم المتحدة، والمقرّبة من جماعة الإخوان المسلمين. في هذه العملية تمكنت تركيا من الوصول إلى موارد النفط والغاز الليبية. كانت تركيا أيضًا منخرطة بشكل كبير في الصراع السوري حيث تعدّ واحدًا من الداعمين الرئيسيين للجماعات الإسلامية التي تقاتل النظام - مما يضعها في مجموعة معقدة من الديناميكيات مع كل من حلفائها الرئيسيين في الناتو والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا؛ وجارتها الإقليمية / منافستها / حليفها أحيانًا "إسرائيل"؛ وروسيا. نجح أردوغان في إقامة طوق عسكري لتجنّب الاتصال المباشر بين الأكراد السوريين وأعضاء التمرد الكردي في تركيا. كما انخرطت أنقرة

على نحو متكرر في العراق، من خلال إرسال قوات بشكل أساسي لاحتواء نفوذ أكراد العراق، ودعمت بنشاط أذربيجان في صراعها مع أرمينيا حول إقليم ناغورنو كاراباخ. وتلقت تدخّلاتها في كل من سوريا وليبيا انتقادات دولية حادة بسبب أحاديتها وعدم التعاون مع القوى الأخرى المنخرطة أيضًا في المنطقة - وهي انتقادات يمكن أن تنطبق في بعض الأحيان على الجهات الغربية.

نشاط تركيا في الدول الهشة ليس سلبيًا دائمًا. ففي الصومال، كانت تركيا معترف بها على نطاق واسع لدورها كقوة استقرار في المساعدة على معالجة العديد من التحديات التي تواجهها البلاد. وقد أنشأت تركيا في مقديشو أكبر جيش لها في بؤرة استيطانية خارج أراضيها، لتدريب الجيش الوطني الصومالي في قتاله ضد الشباب المتمرّد. ويستثمر عدد من الشركات التركية في الصومال وقامت الحكومة التركية بتمويل برامج البنية التحتية والتعليم والصحة. بناءً على ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه تدخّل ناجح في الصومال، بدأت تركيا في توسيع تعاونها مع السودان في ظل ظروف مماثلة: التركيز على التنمية والمساعدات الإنسانية، والتعاون العسكري، والاستثمار الاقتصادي، والتجارة. بالطبع، على طول الطريق تمكّنت من دعم الحكومات والحركات الإسلامية - ظاهرة لم تمر مرور الكرام من قِبل السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، خصوم تركيا على النفوذ في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا ككل.

إلى جانب تركيا، شاركت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة منذ فترة طويلة في دول هشة من خلال المساعدات الثنائية والاستثمارات من قِبل البنك الإسلامي للتنمية والجمعيات الخيرية. غالبًا ما كان الوجود القوي للتمويل السعودي والإماراتي في بعض الدول الهشة مصدر قلق للغرب بسبب دعمهم للعلامة التجارية الوهابية من خلال التمويل الخيري للمدارس والمساجد، وهي ممارسة ساهمت بلا شك في انتشار. الأيديولوجية المتطرفة في شمال إفريقيا ومناطق أخرى فيها عدد كبير من المسلمين (بما في ذلك المناطق دون الوطنية في شرق آسيا.) بعد الربيع العربي، أصبح هذان البلدان، المدعومان غالبًا من المغرب والبحرين والأردن، نشطين للغاية في صد الجماعات غير الحكومية التي كانت تتحدى علنًا ممالك الشرق الأوسط. كما أنهم كانوا يبحثون بنشاط في إبقاء طموحات إيران تحت السيطرة. بالنسبة لهم، تعتبر إيران قوة مزعزعة للاستقرار في المنطقة، وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار بين الأقليات الشيعية (خاصة في البحرين واليمن والمملكة العربية السعودية نفسها).

إيران لديها هدف واضح في سياساتها العدوانية في الخارج: تعزيز قوتها وحماية نظامها من خلال حماية مصالح الطوائف الشيعية في الدول المجاورة والقريبة. ويشمل ذلك مساعدتهم على ترسيخ سلطتهم في أماكن مثل العراق ولبنان. طوال الوقت، تسعى طهران إلى تقويض المصالح الأميركية في المنطقة. ومثل المتنافسين الآخرين على قوة الهيمنة الإقليمية، فإن الاعتبارات المحلية مهمة لإيران: المغامرات الخارجية تقوّض الأصوات الإصلاحية في البلاد من خلال دفع أجندة قومية وشيعية قوية، وإذكاء التوترات مع الولايات المتحدة و"إسرائيل" والسعوديين. وتعمل التوترات مع الولايات المتحدة على تعزيز شعبية حرّاس الثورة ومعظم المؤسسات المحافظة في البلاد.

تِعتبر التوترات الناتجة - والأسوأ من الحروب بالوكالة - بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وحلفائها وبين إيران مصدرًا رئيسيًا لعدم الاستقرار المباشر للدول الهشة في المنطقة. عدم الاستقرار المستمر في العراق والتقلبات السياسية والاقتصادية المتفاقمة في لبنان هما من النتائج الأكثر أهمية. الحرب في اليمن هي المثال الأكثر مأساوية على هذا التنافس، حيث تقدّم إيران دعمًا مباشرًا للمتمردين الحوثيين وتدخّل الجيشان السعودي والإماراتي لدعم الحكومة المعترف بها دوليًا - بدعم عسكري نشط من الولايات المتحدة، من خلال مبيعات الأسلحة والتزود بالوقود والدعم الاستخباراتي للقوات المسلحة السعودية (أعلنت إدارة بايدن عن وقف جزئي لهذا الدعم). والنتيجة: كارثة إنسانية لم تؤد إلى تقدّم إيران ولا الموقف النسبي للسعودية، ناهيك عن أميركا. في هذا، يعدّ اليمن تحذيرًا صارخًا لما يحدث عندما يُسمح للمنافسة على النفوذ في الدول الهشة بالانقلاب إلى حرب بالوكالة صريحة - تكاليف بشرية ضخمة مقابل مكاسب إستراتيجية محدودة أو معدومة.

توصيات، أو كيفية تجنّب سباق إلى أسفل

لم يعد بإمكان السياسة الغربية تجاهل هذه الحقائق الجيوسياسية الجديدة في الدول الهشة. إن البحث عن سياسة متماسكة داخل وبين الدول الغربية أمر ممكن ويجب للتواصل أن يفعل ذلك لكنها تحتاج بشكل عاجل إلى أن تكملها من خلال نهج فعال في التعامل مع الاستثمار الصيني والروسي والنشاط والاضطراب بالإضافة إلى إشراك المزيد من اللاعبين البنّائين مثل الهند وكذلك القوى الإقليمية، مع لاعبين جدد ذوي أطماع مثل تركيا وإيران والسعودية والإمارات. إن إيجاد نهج مشترك بين الحكومات الغربية لن يكون سهلًا.

في الخارج، سيكون الهدف النظر إلى الدول الهشة على أنها مجال آخر للمنافسة مع الصين أو روسيا؛ في أوروبا، سيكون التوجه لإيجاد طرق لإشراك الصين - وفي بعض الحالات روسيا - واستيعاب دورهما المتزايد. ما هو واضح هو التالي: إذا انقسم الغرب، فالصين واللاعبون الجدد الآخرون سيكتسبون نفوذًا متزايدًا. والنتيجة هي أن النخب المفترسة في هذه البلدان سيكون لديها القليل من الحوافز لتغيير السلوكيات التي تهدد الجهود طويلة الأمد لتقليل الهشاشة وتحسين الاستقرار. سوف تكتسب الصين أيضًا نفوذًا في المؤسسات المتعددة الأطراف التي من خلال استجاباتها غالبًا ما تكون منظمة.

في الوقت نفسه، على الدول الغربية أن تدرك أن من يملأ الثغرات المهمة هم غالبًا "القادمون الجدد" عن طريق دعم الدول الهشة، كما يفعل الغرب، ولا سيما من حيث تمويل البنية التحتية واسعة النطاق، واستثمارات مثل الموانئ ومراكز النقل والأمن. علاوة على ذلك، ليست الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي فقط هي التي تشارك في هذا الأمر فهناك مشاركون في هذه الديناميكية الجديدة. ففي معظم أنحاء آسيا تعدّ اليابان مستثمرًا كبيرًا مثلها مثل الصين؛ وفي بعض الأحيان أكبر. في ميانمار وفي جزء كبير من آسيا الوسطى تمتلك الهند مساحة كبيرة من الوجود الاقتصادي والاستخباراتي والدبلوماسي المهم. وأستراليا لاعب مهم خاصة في شرق آسيا والمحيط الهادئ. سيكون الإغراء في بعض العواصم الغربية في تعاملها مع الدول الهشة تجاهل الأهمية المتزايدة لهؤلاء القادمين الجدد والاستمرار في تنفيذ السياسات الموصي بها بموجب "الصفقة الجديدة" دون أن تدرك أنها تستطيع ذلك وهي تصبح بسرعة غير فعالة.

يمكنهم أيضًا أن يلعبوا لعبة الوافدين الجدد عن طريق لتخفيض معايير حقوق الإنسان مع زيادة حجم الدعم المالي الذي سيكون خطأ. ستكون النتائج ديناميكية سباق إلى أسفل وتوليد توترات اقتصادية واجتماعية، وتقويض إصلاحات الحوكمة، وتمكين الجهات الأكثر تخريبًا، مثل روسيا.

من الأفضل القيام بالعمل الشاق المتمثل في إيجاد أرضية مشتركة ليس فقط من خلال المانحين عبر المحيط الأطلسي، ولكن عبر المجموعة الأوسع من الشركاء الديمقراطيين - وبالتأكيد اليابان وفي بعض السياقات الهند - ومنافسة الصين وروسيا على أساس معايير عالية كالمساهمات المالية.

تتفوّق الصين الآن حتى على الولايات المتحدة في نطاقها الاستثماري في بعض أجزاء العالم النامي، ولكن عندما تكون استثمارات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأستراليا واليابان (وفي بعض الحالات الهند) مجتمعة، فإنها تطابق أو تتجاوز التدفقات الصينية. إن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية، ويمكن إضافة مجموعات الإصلاح مثل مجموعة السبعة بلس (+G7) يمكن أن تكون حليفة في البحث عن تطوير عالي المعايير. نادرًا ما يكون هذا سهلًا - ويعمل دائمًا بشكل أفضل إذا تم بطريقة عملية من خلال المشاركة داخل البلد، وليس من خلال الاتفاقات العامة على الصعيد السياسة العالمي.

احتفظت أوروبا بالمرونة في التعامل مع بعض مجموعات الجهات الفاعلة غير الحكومية. إن صنّاع السياسة الأميركية ممنوعون قانونًا من التعامل معها؛ ويميل الاتحاد الأوروبي إلى إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية على المساعدة الأمنية، بينما تعمل الولايات المتحدة وفقًا للمنطق العكسي وتعمل كل من اليابان والهند بإحساس واقعي للغاية تجاه المصالح الخاصة. من خلال الخبرة السابقة - في كينيا وليبيريا وسيراليون وفي الشرق أظهر تيمور وميانمار قبل الانقلاب أن المانحين الديمقراطيين قادرون على الحد من اختلافاتهم وإيجاد طرق لاستخدام التباين في سياساتهم للتقدّم على نطاق أوسع باتجاه أهداف مشتركة. وهم يواجهون تحديًا متزايدًا من الصين وروسيا وبعض الجهات الفاعلة الإقليمية، سواء عبر المبررات الاقتصادية والسياسية للقيام بذلك، أو عبر تحديد الأولويات.

هذا التماسك بين الشركاء المتشابهين في التفكير آخذ في الازدياد. هناك العديد من الوسائل التي يمكن لأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استخدامها لزيادة كل من التماسك وفعالية مشاركتهم في الدول الهشة:

• الضغط المنسّق داخل المؤسسات المتعددة الأطراف. فالمؤسسات المالية الدولية مكان مهم للبدء. ومن مصلحة الصين أن ترى صندوق النقد الدولي يواصل الاستثمار في البلدان المتلقية الرئيسية من مساعدتهم الإنمائية الرسمية وقروضهم؛ إن مشاركة المؤسسات المالية الدولية (IFI) يمنح الشركات والبنوك الصينية بعض الضمانات للاستقرار المالي. هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر من قبل أصحاب المصلحة الغربيين لإشراك جميع أعضاء صندوق النقد الدولي ومجلس إدارة البنك الدولي للانخراط في التمويل المسؤول لاحتياجات التنمية للدول الهشة.

إن مشاركة الصين في المؤسسات المالية الدولية جزء مهم من استراتيجيتها العالمية ويجب الاستفادة منها. ومن الجدير بالذكر أنه في ظل تضافر الضغط دولي وافقت الصين على الانضمام إلى الجهود المبذولة لتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المتأثرة بوباء كورونا (لسوء الحظ، هذا أقل صحة بالنسبة لروسيا التي يبدو أنها قررت أن تعطل الجهود العالمية الغربية من أجل الاستقرار وكانت الديمقراطية أساسية لبقائها). كما أن لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة يمكن أن تكون منتدى مفيدًا لمناقشة بعض التحديات الجيوسياسية المتعلقة بالصراع والهشاشة التي يصعب معالجتها حتى الآن في مجلس الأمن المستقطب. توفّر لجنة بناء السلام مكانًا أقل حساسية من الناحية السياسية لمشاركة دول مثل الصين وروسيا على إيجاد حلول عملية للصراع والعنف ويمكن بذل المزيد من الجهود المنهجية عبر النظام متعدد الأطراف لإشراك الصين وروسيا وتركيا ودول أخرى في قضايا ملموسة في الدول الهشة مثل السيطرة على الديون، وتحسين المعايير البيئية والاجتماعية للاستثمارات أو تنفيذ مبادرات محددة لبناء السلام.

• تحسين تنسيق مشاركة الدول الغربية في الدول الهشة. في حين أن التنسيق جيد بين المنظمات الداعمة للدول الهشة والقاسم المشترك هو المبادئ والاستراتيجيات التي وضعتها الدول الغربية مؤخرًا ونفذّتها. كانت هذه هي القضية الأكثر إرباكًا في الدعم الفعّال. ففي العديد من الدول الهشة، لدى اللاعبين الغربيين الرئيسيين اختلافات ملحوظة في السياسة المفضّلة لديهم أو النتائج التجارية. خلقت هذه الاختلافات تباينًا جوهريًا في بعض الأحيان في التنافس على النفوذ. على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى الحلفاء المقرّبون مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اتبعوا مسارات مختلفة، مع عملاء مختلفين، لإصلاح قطاع الأمم في كينشاسا.

مؤخرًا أظهر الاختلاف حول كيفية التعامل مع تركيا والأكراد في سوريا كيف يمكن أن تتطوّر هذه الاختلافات الشديدة بسرعة. بينما بعض هذه الاختلافات ذات مغزى، تبدو باهتة مقارنة بالفجوة بين الغرب بشكل عام وأهداف الصين وروسيا بشكل خاص. يعتبر الانقسام بين الجهات الغربية عاملًا رئيسيًا مسهلًا لنفوذ بكين وموسكو. نظرًا لوجود اعتراف متزايد بهذا الموضوع، يجب أن تكون هناك زيادة مقابلة في استعداد الغرب بلاعبيه الرئيسيين للتنازل عن بعض أهدافهم الأقل أهمية من أجل الهدف الأوسع والوحدة الغربية في الدول الهشة. (إذا كان بإمكان أي شخص أن يخبرنا ما الفائدة التي تعود المواطن الأميركي الحيوي من

منع المملكة المتحدة أو ألمانيا من تشكيل قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فسنعيد النظر في هذا الاستنتاج).

يُعدّ العمل من خلال الشبكة الدولية للنزاع والهشاشة (INCAF) ولجنة المساعدة الإنمائية (DAC) إحدى طرق تحسين التنسيق، ومع ذلك تظل هذه الآليات واسعة جدًا ولا تشمل سوى الجهات الفاعلة في مجال التنمية. سيكون من المهم أن يكون هناك فاعلون دبلوماسيون وتنمويون وأمنيون حول طاولة واحدة على أساس منتظم على مستويات عالية (وزراء أو نوابهم) ووضع الهياكل لهذه المشاركة المستمرة على المستوى القطري أو الإقليمي. في منطقة الساحل بذلت بعض المحاولات مع القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس وتحالف الساحل وحققت بعض النجاح.

• المطالبة بمزيد من الشفافية في الدول الهشة التي يتعامل معها الغرب. هناك مشكلة خطيرة في تدخّلات الفاعلين الجدد وهي أنهم يميلون إلى العمل خارج الآليات المعتادة لتنسيق المساعدات (على الرغم من حقيقة أنها جميعها تنتمي إلى المؤسسات المسؤولة عن التنسيق أو التي لها دور قيادي في سياسات التنمية مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي) ونادرًا ما يحدث أن تزوّد الجمهور بمعلومات أوسع عن دعمهم. إن نقص الشفافية في التمويل من الصين على سبيل المثال هو إحباط مستمر لصندوق النقد الدولي، الذي يحاول مراقبة ديون الدول الهشة وعائداتها المالية ونفقاتها. تميل الدول الهشة إلى التعامل مع الصين وروسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بطريقة مختلفة تمامًا عما هي مع المانحين الغربيين الرئيسيين. ينبغي للمبادئ الدولية أن تتعامل بشفافية وأن تبرز الدعم المالي وهو سيكون مطلبًا لجميع الجهات المانحة المشاركة في أنظمة التعاون متعددة الأطراف (الأمم المتحدة) بما في ذلك الصين وروسيا ودول أخرى. إن الاتفاقيات بين الدول وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ذات الصلة بالميزانية يجب أن يكون للدعم فيها شرطية أقوى بشأن الشفافية حول طريقة الحصول على دعم مالي من مصادر أخرى.

• تحسين تأثير مساعدات التنمية المقدّمة من الدول الغربية للسكان في الدول الهشة مع الحفاظ على مبادئ "الصفقة الجديدة". ولتعزيز قدرة الدولة، تحتاج هذه البرامج الممولة من المانحين إلى الكثير من الوضوح حيث يجب أن يكون هناك تأثير تسلسلي أقوى على السكان

المحليين والمانحين الغربيين مدركين أنه بدون رؤية السكان لتأثير واضح وإيجابي على الحياة اليومية سوف يدعمون حكوماتهم في التحول إلى شركاء آخرين، وإلى المشاريع الممتدة التي تبني المؤسسات وقدرات الدولة، والمزيد من الاستثمارات الضرورية التي تتدفق بسرعة إلى السكان، مع تقليل الروتين والمزيد من التأثير المباشر - على غرار برنامج التضامن الوطني في أفغانستان أو مشروع لوندو (LONDO) في جمهورية إفريقيا الوسطى.

• الجدية بشأن تكييف مساعدات التنمية لمواجهة التحديات المحددة في الدول الهشة. على الرغم من كل الخطاب حول هذا الموضوع، والإستراتيجيات العديدة التي اعتمدها المانحون فالدعم الغربي للدول الهشة لا يزال يشوبه العديد من المشاكل، فعدد هائل من البرامج نُفذ في السياقات الهشة والمتأثرة بالصراع ولكن ليس لديها ما يكفي من تأثير سريع وواضح على سكان البلدان المعنية. فإدارة التكاليف في العديد من البرامج الثنائية مرتفعة للغاية، والمساعدات عالية جدًا وهي مجزّأة حيث يتم تنفيذ العديد من البرامج الثنائية من قِبل عدد كبير من الوكالات.

لا يزال الأمر يستغرق وقتًا طويلًا لإعداد البرامج كما الجهات المانحة ولا يزال التمويل مخصصًا لفترة زمنية محدودة نسبيًا، ولا يتماشى مع الوقت اللازم لتحويل المؤسسات والحفاظ على المنفعة للسكان. لا يزال الوضع متقلبًا للغاية وغالبًا ما يتخطى الهياكل الحكومية، مما يقوّض نفس الحكومات التي تهدف إلى مساعدتها؛ وعلى الرغم من بعض التقدّم المحدود، فإن برامج التنمية لا تركّز بشكل كاف على المناطق ذات المخاطر العالية، والحدود المناطق، والمناطق النائية البعيدة عن العاصمة، حيث ينشأ العديد من الصراعات التي تبدأ وتستمرّ.

علاوة على ذلك، على الرغم من عقدين من النقاش السياسي حول هذا الموضوع، غالبًا ما يتم فصل الدعم المقدم لقطاع الأمن تمامًا عن مساعدات التنمية والقليل من الاهتمام بحوكمة القطاع والعدالة وسيادة القانون والإنسان والاعتبارات الحقوقية. وأخيرًا التغلب على فجوة "الأمن والتنمية" شرط أساسي للفعالية الغربية.

يمكن القيام بذلك في البلد من خلال الآليات والمؤسسات الخاصة التي يمكن أن تجمع الهياكل الحكومية معًا مع شركاء الأمن والتنمية والشركاء السياسيين. النيجر على سبيل المثال أنشأت ملف الهيئة العليا لتوطيد السلام (HACP) والتي يمكنها التعامل مع الشركاء الأجانب في قضايا الأمن والتنمية والتسوية السياسية؛ في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حققت لجنة الاتصال المخصصة لمساعدة الفلسطينيين والأشخاص (AHLC) أيضًا هذا المستوى من التنسيق المستمر.

• دعم الدول الرائدة. أخذ النقطة المذكورة أعلاه إلى أفق أبعد، ففي بعض الأحيان ستكون للاعبين الغربيين رهانات أقوى وقدرة أكبر في حالة دولة هشة معيّنة، ولا سيما عندما يتعلق ذلك بعمليات الأمن وحفظ السلام، فهذا يستدعي النظر الجاد من قبل اللاعبين الآخرين لنشر الجزء الأكبر من اقتصادهم والمشاركة الدبلوماسية في تلك الدولة من خلال آلية الدولة الرائدة. أكثر الأمثلة الأخيرة الناجحة على ذلك هو قيادة الولايات المتحدة للتحالف العالمي بينما كان يُنظر إليه في البداية على أنه ببساطة تحالف عسكري، فقد نجح ذلك وتحوّل إلى آلية تنسيق قوية للمانحين، ترأسها الولايات المتحدة لكنها تغذيها إلى حد كبير من خلال المدخولات الدبلوماسية والاقتصادية من الأوروبيين وغيرهم من الدول المشاركة.

القيادة الفرنسية تساعد في معالجة تصاعد التطرف في الساحل العراقي من خلال عملية برخان واليوم من خلال العملية التي خلفتها تبوكا في محاولة لإنشاء ديناميكية مماثلة. الدور الرائد للمملكة المتحدة والجهود المبذولة للاستقرار في الصومال، على الرغم من نطاقه الضيق، كان هو أيضًا محوريًا في تحسين الوضع في المنطقة. ومع ذلك فإن العديد من البلدان تلعب دورًا رائدًا.

في هذه الأنواع من الإعداد يشكون من أنهم ملتزمون بأكبر قدر من التمويل دون الحصول على الدعم المناسب من الآخرين (تشتكي واشنطن بانتظام من أنها تتحمّل عبئًا كبيرًا في العراق وأفغانستان، كما تفعل باريس مع الساحل العراقي، على سبيل المثال). عندما تقود دولة ما، يجب أن تكون هناك آليات للتنسيق مع الشركاء الآخرين وآليات محددة للدعم مثل الصناديق الاستئمانية التي تديرها الأمم المتحدة والبنك الدولي كما هو الحال في أفغانستان، حتى لا تتحمل الدولة الرائدة العبء المالي الكامل للدعم. إلى البلاد

• تجنّب الحرب بالوكالة. عندما تشارك روسيا أو إيران أو جهة أخرى غير غربية في الأعمال التخريبية، بما في ذلك الأعمال العسكرية، في دولة هشة، فسوف تفعل ذلك في كثير من الأحيان وسيكون أكثر إغراءً من المواجهة العينية. وهذا صحيح بشكل خاص وفي الشرق الأوسط بشكل كبير، حيث تمتلك الولايات المتحدة تقليدًا عمره عدة عقود في الحفاظ على جيش نشط الرصاص على الأرض، بما في ذلك من خلال القوات البرية والقوات السرّية والمشغلين الخاصين، والدخول في حرب شاملة بالوكالة، خاصة مع روسيا أو تركيا، ستكون كارثية. بطريقة ما هذا ما حاولت الولايات المتحدة القيام به في اليمن لمواجهة إيران من خلال دعمها للسعودية في شبه الجزيرة العربية، مما أدى إلى كارثة إنسانية وسياسية. وأثناء الحرب

بالوكالة لا يزال تدخّل الغرب محدودًا ويمكن أن ينمو بسرعة مع تكاثر التوترات الإقليمية والصراعات العديدة العالقة في الدول الهشة.

والنتيجة الطبيعية لذلك هي: ألّا تترك فجوات. سيكون من المهم حيثما أمكن تقديم الدعم والعمليات والبرامج الإقليمية أو التابعة للأمم المتحدة التي يمكن أن توفّر درجة معيّنة من الدعم والمشاركة الثابتة للقطاعات الرئيسية في السياقات الهشة.

• دعم الإجراءات القوية المتعددة الأطراف من خلال الشراكات المبتكرة. الخطر الرئيسي المتعلق بالتوترات المتزايدة بين القوى العظمى يكمن في أن عددًا من الجهات الفاعلة ينحرف عن المشاركة متعددة الأطراف بسبب الإحباط من التعامل مع مجموعة مجزأة بشكل متزايد من الجهات الفاعلة متعددة الأطراف – والنظام يتكوّن من منظمات الأمم المتحدة وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمات مثل الاتحاد الإفريقي، ومنظمة الدول الأميركية، والآخرين - وهي الطريقة الوحيدة للانخراط في العمل الجماعي وإبقاء الباب مفتوحًا للتعاون مع جميع الدول حول معالجة هذه الهشاشة. ومع ذلك من الضروري ألا يتم تخفيف مركزية قضايا الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون بضغط مواجهات القوى الكبرى. هناك حاجة إلى آليات أكثر تكيفًا ومرونة للحوار والتنسيق. إن لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة ومجموعة السبعة بلس والشبكة الدولية للنزاع والهشاشة كلها هياكل تم إنشاؤها لتوفير منتدى أكثر انفتاحًا للمشاركة والمناقشة. تحتاج هذه المنتديات إلى أن تكون أكثر انخراطًا في ضمان خروج المنافسة بين القوى الكبرى والمنافسة الإقليمية عن السيطرة، من أجل تحقيق تقدّم مستدام في الدول الهشة. ولتحقيق هذه الغاية يجب على الولايات المتحدة أن ترفع مستوى تمثيلها في الشبكة الدولية للنزاع والهشاشة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وآليات التعاون المتعددة الأطراف الأخرى. تحتاج واشنطن إلى تحسين وتحديث آليات التنسيق والتنسيق مع المانحين الغربيين الآخرين. نظام المساعدات الأميركية مقيّد بشدة بقواعده ولوائحه الخاصة وهو شديد التركيز على الولايات المتحدة، وغالبًا ما لا يكون فعالًا جدًا في التأثير على الشركاء أو مبتكرًا في بناء الشراكات، على الرغم من المستوى العالي من التمويل المتاح للتعاون الدولي في مجالات التنمية والأمن والتعليم. هذا مجال ملحّ بشكل خاص لإصلاح المساعدات الأميركية في سياقات هشة في عصر من المرجّح أن تكون الموارد فيه محدودة للغاية. من غير المعقول قول ذلك، لكن إعادة التعددية إلى مركز استراتيجية الولايات المتحدة هو النهج الأكثر ترجيحًا لتقييد النفوذ الصيني دون دعم الحرب بالوكالة المؤسفة.

توقّع التدخلات العسكرية لخصوم أميركا[1]

مجموعة من الباحثين، مؤسسة راند، 2021

كثيرة هي الأسباب التي تدفع صنّاع السياسة الأميركية للقلق من تدخّلات خصومها. أولًا، قد تؤدي تدخّلات الخصوم إلى نتائج تقوّض أو تهدّد مصالح الولايات المتحدة. وثانيًا، قد تؤثر تدخّلات الخصوم بشكل مباشر على أنشطة وأهداف القوات الأميركية عندما يحصل التدخّل في المكان عينه. أخيرًا، قد تهدد تدخّلات الخصم بشكل مباشر القوات الأميركية أو حلفائها. على الرغم من أهميتها، لم يكن هناك سوى تحليلات محدودة لسلوك التدخّل العسكري لدول مثل الصين وروسيا وإيران.

نسعى في هذا التقرير إلى معالجة مجموعتين من الأسئلة البحثية:

- أولًا، سنكتشف أين وكيف وكم مرة تدخّل خصوم الولايات المتحدة عسكريًا منذ عام 1946.

- ثانيًا، سنحقق في سبب اختيار خصوم الولايات المتحدة الشروع في التدخّلات العسكرية، أيّ ما هي العوامل التي تدفع خصوم الولايات المتحدة إلى استخدام قواتهم العسكرية في الخارج؟

يلخّص هذا التقرير مقاربتنا والنتائج التي توصّلنا إليها حول جميع خصوم أميركا، ويتناول ثلاثة تقارير رديفة بالتفصيل حول التدخّل العسكري الصيني والروسي والإيراني. التقارير الأربعة معدّة على نطاق واسع للباحثين والعاملين في مجال الأمن القومي في الولايات المتحدة والمخططين والمحلّلين الاستخباريين والعسكريين. ويمكن للمشاهدات الواردة في

---

* تعريب: ضحى ياسين.

[1] Jennifer Kavanagh, Bryan Frederick, Nathan Chandler, Samuel Charap, Timothy R. Heath, Ariane M. Tabatabai, Edward Geist, & Christian Curriden, “Anticipating Adversary Military Interventions”, The RAND Corporation, 2021.
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA444-1.html

هذه التقارير أن تقدّم معلومات حول قرارات الولايات المتحدة بشأن الموقف العسكري والشراكات والاستثمارات العسكرية.

التعريفات والمقاربة

يستند تحليلنا إلى قاعدة بيانات أنشأناها حول التدخّلات العسكرية لخصوم أميركا من عام 1946 وصولًا إلى عام 2018. لقد عرّفنا خصم الولايات المتحدة بأنه دولة احتمال نشوب صراع عسكري معها قائم لدى كلا الطرفين خلال فترة معيّنة. لتحديد خصوم الولايات المتحدة، بحثنا أولًا عن الدول التي يربطها تاريخ من النزاعات العسكرية مع الولايات المتحدة. ثم استبعدنا الدول التي يربطها سجلّ من الشراكة أو التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة رغم الخلافات بينها، مثل باكستان. كما قمنا بدراسة فترة كل خصومة، والبحث في فترة حدوث النزاعات العسكرية والجوانب الأخرى للعلاقة السياسية والاستراتيجية. أسفرت هذه العملية عن تحديد 13 خصمًا للولايات المتحدة بعد عام 1945، مدرجين في الجدول S.1.

عرّفنا التدخّل العسكري بأنه أيّ نشر للقوات العسكرية في دولة أخرى (أو في المياه الإقليمية أو المجال الجوي) يستوفي معيارين إضافيين يتعلقان بـ (1) عدد القوة المعنية و (2) الأنشطة التي شاركت فيها القوة. بالنسبة للتدخّلات البرّية، حُدّد الحد الأدنى للعدد بـ 100 شخص في السنة، ويمكن تحقيقه بتدخّل، على سبيل المثال 100 شخص في سنة واحدة، أو 1200 شخص في شهر واحد، أو 5200 شخص في أسبوع تقريبًا. يجب تحقيق الحد الأدنى للعدد كل عام أثناء التدخّل. لتحديد التدخّل على أساس القوات البحرية أو الجوية المعنية، يجب أن يشمل نشر القوات وجود جزء كبير من القوات البحرية للخصم بدلًا من النشر المنعزل لعدد صغير من السفن أو الطائرات. بالإضافة إلى ذلك، أُدرجت حالات كبيرة من القتال أو ضربات الجو - جو أو الجو - أرض. كان الغرض من معايير العدد هو إزالة الاستخدامات الصغيرة للقوة التي قد يكون من الصعب تتبعها باستمرار مع مرور الوقت.

رغم أن التدخّلات الصغيرة قد تخلق تحديات تشغيلية كبيرة وتلحق الضرر بالقوات والمصالح الأميركية، تشكّل التدخّلات التي تتجاوز عتبة الحد الأدنى للعدد في أغلب الأحيان تحديات حادة لصُنّاع السياسة في الولايات المتحدة لأنها تتحدى السعة والقدرة بأساليب مهمة.

جدول S.1: قائمة أعداء الولايات المتحدة، 1946-2018

الدولة	النطاق التاريخي للخصومة
الاتحاد السوفياتي	1946-1991
روسيا	1991-2018
الصين	1949-2018
كوريا الشمالية	1946-2018
إيران	1979-2018
كوبا	1960-2015
فيتنام (شمال فيتنام)	1960-1994
ليبيا	1969-2011
العراق	1990-2003
سوريا	1982-2018
يوغوسلافيا\صربيا	1991-2000
ألمانيا الشرقية	1946-1989
تشيكوسلوفاكيا	1946-1989

والغرض من اشتراط مشاركة القوات المعنية في مجموعة معينة من الأنشطة هو إزالة الحالات التي يمكن فيها للدولة أن تنشر قواتها كبديل مناسب لتركيزها في الداخل. في هذه الحالات، كانت القوات منخرطة في نفس الأنشطة التي كانت ستقوم بها لو كانت متمركزة في الداخل ولم تكن تتفاعل بشكل كبير مع الدولة أو السكان المضيفين أو تؤثر عليهم.

بعد تحديد حالة التدخّل العسكري للخصم، قمنا بجمع العديد من المعلومات الإضافية حول كل حالة، بما في ذلك معلومات مفصّلة حول عدد القوّة والأنشطة التي شاركت فيها القوات (على مستوى التدخّل ومستوى الموقع والسّنة) والأهداف السياسية الدافعة للتدخّل ودرجة نجاح الخصم في تحقيقها.

يجمع تحليلنا بين مراجعة الدراسات السابقة والتحليل الكمي لقاعدة البيانات الخاصة بنا ودراسات الحالة النوعية. تضمّن التحليل الكمّي إحصاءات ومسارات وصفية. وقمنا بمراجعة الدراسات السابقة لتحديد العوامل التي من المرجّح أن تؤثّر على اتخاذ قرار التدخّل من قِبل خصوم الولايات المتحدة الرئيسيين، بالاعتماد على الدراسات الأوسع نطاقًا المتعلقة بدوافع تدخّل طرف ثالث. من خلال هذه المراجعة، قمنا بتطوير إطار عمل من عشرة عوامل منظّمة

في أربع فئات أوسع: العوامل الجيوسياسية والمحلية والفكرية والعوامل المساعدة. ثم قمنا بمراجعة الأبحاث السابقة حول تدخّلات الخصوم الرئيسيين الثلاثة الذين تم تحديدهم على أنهم محور تركيزنا (الصين وروسيا وإيران)، وتوثيق الأدلة المؤيدة والمعارضة لكل عامل في كل حالة. استخدمنا أيضًا هذا الإطار في دراسات الحالة الخاصة بنا لاستكشاف كيفية تشكيل كل عامل لعملية صنع قرار التدخّل لخصوم الولايات المتحدة في الماضي.

كيف وكم مرّة تتدخّل الدول؟

استخدم تحليلنا الكمّي الإحصاء الوصفي لدراسة المسارات في تدخّلات الخصوم. بالمجمل حددنا 165 تدخّلًا عسكريًا لخصوم أميركا بين عام 1946 وصولًا إلى عام 2018. استخدمنا البيانات التي تم جمعها للمساعدة في الإجابة على مجموعتنا الأولى من الأسئلة البحثية: أين وكيف وكم مرة يتدخّل أعداء الولايات المتحدة؟ أولًا، بحثنا في مسألة عدد المرات التي يتدخّل فيها خصوم الولايات المتحدة. يوضح الرسم البياني S.1 الاتجاه العام في عدد التدخّلات العسكرية للخصوم المستمرة سنويًا. كانت التدخّلات العسكرية للخصوم هي الأكثر انتشارًا خلال أواخر فترة الحرب الباردة. وبعد الحرب الباردة، انخفضت هذه التدخّلات بأكثر من النصف على الرغم من أنها شهدت زيادة متواضعة في العدد خلال العقد الماضي.

التدخّلات العسكرية للخصوم حسب السنة (1946-2018)

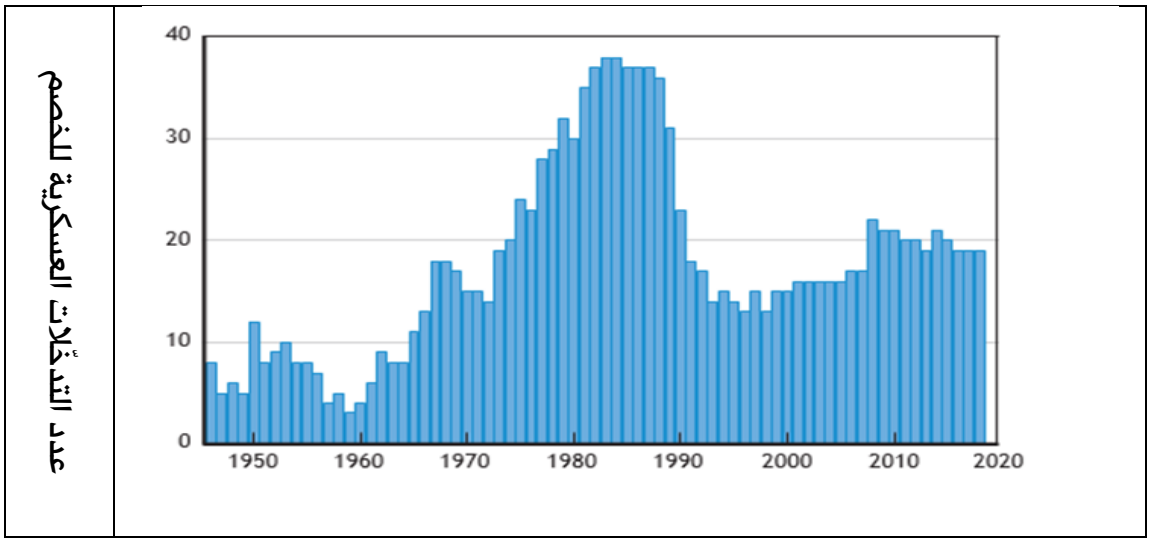

الرسم البياني S.1

وقمنا أيضًا ببحث مسارات الخصم. يوضح الرسم البياني S.2 عدد التدخّلات بمرور الوقت والخصم الذي نفذها. هناك العديد من الأنماط التاريخية البارزة. أولًا، كان الارتفاع الكبير في

التدخّلات العسكرية للخصوم في أواخر فترة الحرب الباردة مدفوعًا جزئيًا بزيادة التدخّلات السوفياتية، ولكنه كان مدفوعًا أيضًا بالزيادات الكبيرة في عدد التدخّلات التي قامت بها الأقمار الصناعية والحلفاء السوفياتية (على وجه الخصوص ألمانيا الشرقية أو جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وكوبا). تم استثناء الصين بشكل ملحوظ من هذا الارتفاع. في فترة ما بعد الحرب الباردة، كان الانخفاض الحاد في تدخّلات الخصوم نتيجة للتوقف شبه التام للتدخّلات العسكرية التي شارك فيها هؤلاء الحلفاء والشركاء السوفيات السابقون. في غضون ذلك، كانت الزيادة المتواضعة في تدخّلات الخصوم خلال العقد الماضي مدفوعة إلى حد كبير بزيادة عدد التدخّلات الصينية.

التدخّلات العسكرية للخصوم حسب الخصم (1946-2018)

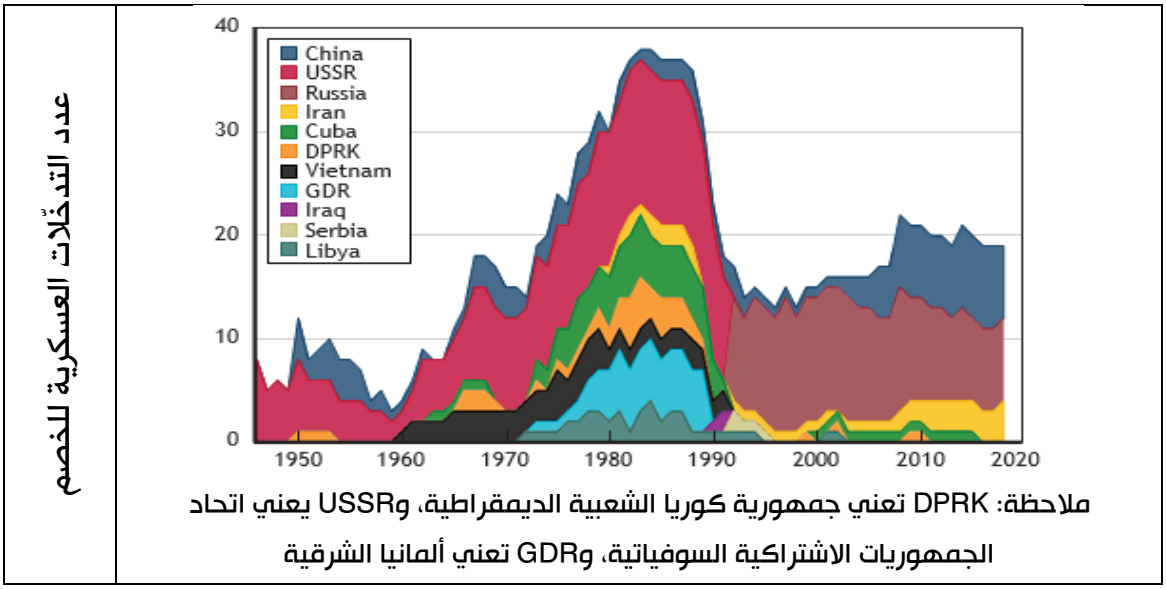

ملاحظة: DPRK تعني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وUSSR يعني اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وGDR تعني ألمانيا الشرقية

الرسم البياني S.2

بعد ذلك، درسنا كيفية تدخّل الخصوم مع التركيز على عوامل مثل نوع النشاط والعدد. يُظهر تفسير عدد تدخّلات الخصم انخفاضًا أكثر دراماتيكية في فترة ما بعد الحرب الباردة. يوضح الرسم البياني S.3 عدد قوات الخصم المشاركة في التدخّلات العسكرية كل عام. افتقرت فترة ما بعد الحرب الباردة إلى أي التزامات واسعة النطاق من جانب القوات المعادية التي تميّزت بها في كثير من الأحيان فترة الحرب الباردة، مثل الوجود السوفياتي في أوروبا الشرقية، والمشاركة الصينية في الحرب الكورية، والحرب الإيرانية العراقية. منذ عام 1991، على الرغم من استمرار الخصوم في التدخّل عسكريًا خارج حدودهم فقد فعلوا ذلك على نطاق أضيق إلى حدّ كبير (كما هو موضح في الرسم البياني S.1).

أخذنا أيضًا بعين الاعتبار مسارات القوات التي ينشرها الخصم، كما هو موضح في الرسم البياني S.4. كانت أنماط الحرب الباردة في عدد القوات المعادية المنتشرة في التدخّلات العسكرية مدفوعة بعدد قليل من التدخّلات واسعة النطاق، ومعظمها قتالي، مثل تلك التي رافقت حربي كوريا وفيتنام. كان التدخّل الرئيسي غير القتالي على نطاق واسع خلال الحرب الباردة هو التدخّل السوفياتي طويل الأمد في أوروبا الشرقية.

القوات المشاركة في التدخّلات العسكرية للخصوم بحسب السنة (1946-2018)

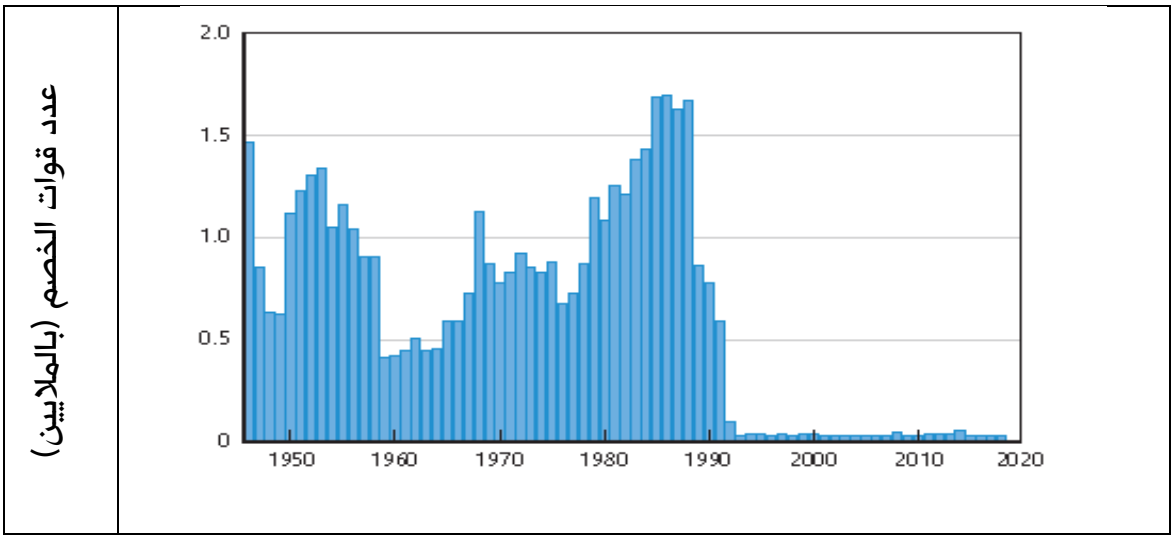

الرسم البياني S.3

القوات المشاركة في التدخّلات العسكرية للخصوم بحسب الخصم (1946-2018)

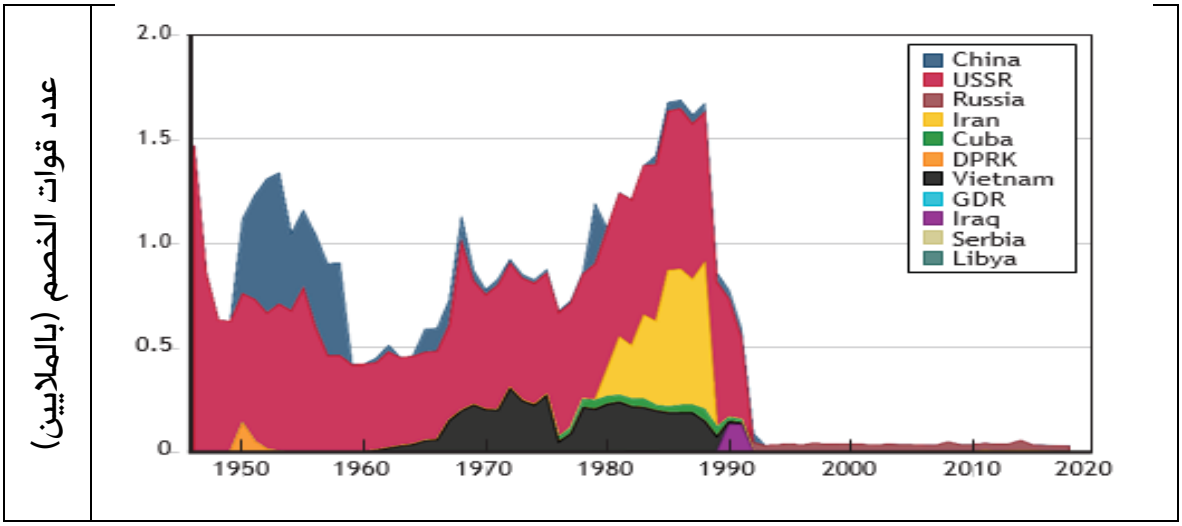

الرسم البياني S.4

لماذا تتدخّل الدول؟ دوافع التدخّلات العسكرية

مع أخذ هذه المسارات الوصفية بعين الاعتبار، قمنا بتطوير إطار عمل لفهم سبب قيام خصوم الولايات المتحدة بالتدخّلات العسكرية. ولتحديد فئات إطار العمل دمجنا بين النهج الاستقرائي والاستنتاجي واعتمدنا على مراجعة الدراسات العامة والخاصة بكل بلد. حددنا أربع فئات رئيسية لدوافع التدخّل: العوامل الجيوسياسية والمحلية والفكرية والعوامل المساعدة. باستخدام مراجعتنا للدراسات، قمنا بتجميع عوامل رئيسية أكثر تحديدًا في كل فئة من هذه الفئات الأربع، مما أعطانا عشرة عوامل مهمة ظهرت باستمرار عبر الأبحاث السابقة وكانت ذات صلة بقرارات التدخّل. يظهر إطار عملنا في الجدول S.2. وأُدرجت تعريفات أكثر تفصيلًا لهذه العوامل في الفصل الثاني.

جدول **S.2** إطار تدخّل طرف ثالث

الفئة	عامل يؤثر على احتمال التدخّلات العسكرية للخصم
جيوسياسي	– توازن القوى الإقليمي – تهديد خارجي للسيادة – تحالف أو شراكة مع المضيف – الوضع القومي
محلّي	– السياسة الداخلية والشرعية – المصالح الاقتصادية في البلد المضيف – مجموعات متطابقة في المضيف
عوامل فكريّة	– قيادة وشخصية الخصم – أيديولوجية
عوامل التمكين	– قدرات العدو العسكرية

الدوافع الرئيسية لتدخّلات الخصم

استخدمنا مراجعات الدراسات الخاصة بكل بلد ودراسات حالة متعمقة لتحديد أي من العوامل العشرة المحددة الأكثر أهمية لكل من الخصوم الرئيسيين للولايات المتحدة: الصين وروسيا وإيران. الأهم من ذلك، حدد نهجنا العوامل التي تجعل التدخّلات أكثر احتمالًا، لكننا لم نتمكن من تحديد العوامل التي تضمن التدخّل. كثيرة هي الحالات حيث إنّ العوامل الرئيسية التي تساهم بشكل واضح في قرار التدخّل في حالة ما لا تساهم في التدخّل بحالة أخرى. لذا يجب

فهم العوامل التي نحدّدها على أنها تؤثر على خطر أو احتمالية التدخّل ولكن ليس بالضرورة استيفاء شروط واحدة منها. يلخّص الجدول S.3 نتائج تحليلنا للخصوم. على الرغم من وجود عدم تجانس واضح بين الجهات الفاعلة، هناك تشابهً كبير في العوامل الأكثر أهمية. أولًا، بالنسبة لجميع الخصوم، يبدو أن الدوافع الجيوسياسية هي الأكثر أهمية. على وجه الخصوص، تظهر المخاوف بشأن توازن القوى الإقليمي والاستجابات للتهديدات الخارجية للسيادة في جميع المجالات باعتبارها مؤشرات قوية لتدخّلات الخصم.

اختلف الأعداء في هذا التقرير إلى حد ما في استخدامهم للتدخّلات العسكرية لحماية أو تعزيز الوضع القومي، على الرغم من أنها ظلت عاملًا مهمًا للغاية أو متوسط الأهمية لجميع الدول. كان العامل الجيوسياسي الأخير، التحالفات والشراكات، أكثر صلة بإيران من خصوم الولايات المتحدة الآخرين.

هناك المزيد من عدم التجانس عندما ننظر في دور العوامل المحلية. لا يبدو أن العوامل المحلية هي الدافع الرئيسي للتدخّل لأي خصم (باستثناء الصين وسعيها لتحقيق مصالحها الاقتصادية)، ولكن من الواضح أنها مهمة بطرق مختلفة لمختلف الجهات الفاعلة. تبدو روسيا الأقل حساسية للعوامل المحلية، على الرغم من أن التدخّلات العسكرية كان لها أحيانًا تداعيات سياسية داخلية، إيجابية وسلبية على حد سواء. بالنسبة لإيران، تعتبر العوامل السياسية الداخلية ذات أهمية متوسطة فقط، ولكن يبدو أن وجود مجموعات سكانية متجانسة دينيًا واثنيًا يستهدفها التدخّل المحتمل يلعب دورًا مهمًا للغاية في تشكيل قرارات التدخّل الإيراني. تباينت العوامل الفكرية على نطاق واسع في الأهمية بمرور الوقت. على الرغم من أن الأيديولوجية لا تبدو محركًا رئيسيًا لتدخّلات الخصم في الوقت الحاضر، كانت التدخّلات العسكرية المدفوعة أيديولوجيًا أكثر شيوعًا خلال الحرب الباردة.

جدول رقم S.3 ملخص لأهمية العوامل الرئيسية بحسب الخصوم

العامل	روسيا	الصين	إيران	ملخّص
مخاوف الوضع القومي	عالي	عالي	متوسّط	مهم للقوى الكبرى أو الدول التي تسعى إلى دور دولي أكبر.
ميزان القوى الإقليمي	عالي	عالي	عالي	دافع رئيسي وعامل حاسم لجميع الحالات.
تهديد خارجي للسيادة	عالي	عالي	عالي	دافع رئيسي وعامل حاسم لجميع الحالات.
تحالف أو شراكة مع المضيف	متوسّط	متوسّط	متوسّط	الأهم بالنسبة للدول الأكبر التي تميل إلى أن يكون لديها علاقات تحالف أوسع.
السياسة الداخلية والشرعية	ضعيف/ متوسّط	متوسّط	متوسّط	يمكن أن يلعب دورًا على الهامش ولكنه نادرًا ما يكون عاملاً حاسمًا.
المصالح الاقتصادية في البلد المضيف	ضعيف	عالي	ضعيف	لا يبدو أنه يدفع التدخلات لمعظم الخصوم، باستثناء ملحوظ للتدخلات الصينية الأخيرة.
مجموعات التطابق في المضيف	ضعيف/ متوسّط	متوسّط	عالي	يلعب دورًا هامشيًا بالنسبة لمعظم الدول، باستثناء إيران (حيث تكون مجموعات الهوية أساسية للاستراتيجية الإقليمية).
القيادة والشخصية	متوسّط	ضعيف	ضعيف	في فترة ما بعد الحرب الباردة على وجه الخصوص، لم تكن شخصية القائد عاملاً مركزياً.
أيديولوجيا	ضعيف	ضعيف	متوسّط	أعلى بالنسبة لتدخلات الحرب الباردة وللخصوم الأصغر ذوي الطموحات القومية. أقل في فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل عام.
تمكين القدرات العسكرية	متوسّط	متوسّط	ضعيف	يمكن أن يلعب أحيانًا دورًا مهمًا في تمكين أو تقييد التدخلات البعيدة عن حدود الخصم. من المحتمل أيضًا أن تشكل كيفية تدخل الدول.

فيما يتعلق بالشخصية القيادية والتفضيلات، على الرغم من حقيقة أن خصوم الولايات المتحدة الرئيسيين، مثل إيران والصين وروسيا وكوريا الشمالية، كان لديهم في كثير من الأحيان قادة أقوياء ومستبدّون، لم نجد دليلًا على أن شخصية هؤلاء القادة أو أسلافهم هي التي تدفع السلوك التدخّلي.

أخيرًا، يبدو أن القدرات العسكرية والتغييرات في تلك القدرات تعمل بطرق متشابهة لكن غير متطابقة بين الخصوم. في معظم الحالات، نظرًا لأن الدول أصبحت أقوى عسكريًا، فقد تمكنت

من القيام بتدخّلات أكثر انتشارًا من الناحية الجغرافية، وتمكنت من تحدي خصوم أكثر قدرة. بالنسبة للخصوم الأصغر أو الأضعف، غالبًا ما تكون القدرات العسكرية المحدودة بمثابة قيد لها، وعادةً ما تحصر أنشطة تدخّلها في منطقة جغرافية أصغر.

معالم التدخّل

إن فهم العوامل التي تحرّك قرارات التدخّل مفيد لثلاثة أسباب رئيسية. أولًا، يمكن أن يوفّر نظرة ثاقبة حول عملية صنع القرار في الدولة، مما يسمح للمحللين بفهم كيفية إعطاء الدول المختلفة الأولوية للعوامل الجيوسياسية والمحلية والعوامل الأخرى. ثانيًا، يمكنه تقديم نظرة ثاقبة حول أهداف التدخّل. إن الفهم الأفضل لما يحفّز الخصوم على القيام بالتدخّلات، وبالتالي ما قد يأملون في تحقيقه، يمكن أن يساعد الولايات المتحدة في تحديد الاستجابة.

أخيرًا، يمكن أن تساعد هذه العوامل في تحديد مؤشرات الإنذار المبكر أو علامات التدخّل المحتمل للعدو في المستقبل. يصف الجدول S.4 مؤشرات خصوم الأميركيين الثلاثة الذين تمت مناقشتهم في هذا التقرير: روسيا والصين وإيران. تم تضمين مناقشة أكثر تفصيلًا لهذه المؤشرات والأنماط التي نلاحظها في الفصل الخامس.

التداعيات على واضعي خطط الجيش الأميركي

يجب الحدّ من القلق بشأن تدخّلات الخصم (في الوقت الحالي)

أدت الزيادة الأخيرة في التدخّلات العسكرية للخصوم، بما في ذلك العديد من التدخّلات الباعثة على القلق بسبب عددها وموقعها ونطاقها (على سبيل المثال، روسيا في أوكرانيا وسوريا وإيران في سوريا والعراق) إلى زيادة الاهتمام بهذه الأنشطة، وبالمسارات المستقبلية المحتملة، والآثار المترتبة على المصالح الأميركية. ومع ذلك، عند تقييم الأنشطة العسكرية الحالية للخصوم، من المهم أيضًا مراعاة المسارات طويلة المدى. بشكل عام، لا تزال التدخّلات العسكرية للخصوم، من حيث العدد والنطاق، أقل بكثير من المستويات التي كان على الولايات المتحدة التعامل معها خلال الحرب الباردة. إذن بالنسبة لواضعي خطط الجيش الأميركي فإن الخطر الأساسي مع مسارات التدخّل العسكري للخصم لا يتمثل في أنها قد تستمر كما كانت، ولكن يمكن أن تتحول بشكل جذري لتشمل تدخّلات أكثر عدوانية وأوسع نطاقًا. يمكن أن تساهم عدة عوامل في مثل هذا التحول، بما في ذلك تكثيف التنافسات الأميركية مع خصوم رئيسيين (مثل روسيا أو الصين)، وتصوّرات الخصوم للتهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة، أو التغييرات الداخلية الدراماتيكية في الصين أو إيران التي تغيّر بشكل حاد طريقة

تفكير الخصم بشأن قوّته العسكرية واستخدامها. سيكون مثل هذا التحوّل في مسارات التدخّل أكثر احتمالًا إذا كان مصحوبًا بتوسّع في عدد خصوم الولايات المتحدة الأصغر. وبالتالي، سيحتاج واضعو الخطط الأميركية إلى تتبّع أدلّة التحوّلات المنهجية الناشئة التي يمكن أن تعيد توجيه الطريقة التي يفكر بها الأعداء الرئيسيون في استخدام قواتهم خارج حدودهم.

جدول S.4: إشارات التدخل من قبل الخصم

الفئة	روسيا	الصين	إيران
جيوسياسية	– التطوّرات في أوراسيا التي تهدد النفوذ الروسي أو توازن القوى الإقليمي (على سبيل المثال: النفوذ الغربي في جورجيا أو أوكرانيا). – التغييرات على الوضع الراهن خارج المنطقة التي تشكّل تهديدًا للنفوذ أو المصالح الروسية (منع الخسائر، خاصة في الشرق الأوسط). – انتهاكات الخطوط الحمراء أو المصالح الجوهرية المذكورة سابقًا (على سبيل المثال: توسيع النفوذ الغربي في مجال نفوذ روسيا).	– التطوّرات في بؤرة التوتر الصينية التي تهدد النفوذ الصيني أو المكانة أو المصالح الجيوسياسية (على سبيل المثال، تايوان وبحر الصين الجنوبي والأراضي الحدودية الصينية). – التوسع في السفن العسكرية الشريكة التي توحي أو تتيح مواقف جديدة حول استخدام القوة العسكرية (خاصة في جنوب آسيا وإفريقيا). – ظهور تهديدات عالمية جديدة للمصالح الصينية من الجهات الفاعلة غير الحكومية أو التنافس مع الولايات المتحدة (على سبيل المثال، الأراضي الحدودية الصينية، والجيران).	التغييرات الإقليمية التي تشكّل تهديدًا مباشرًا محتملًا لإيران أو النظام الإيراني أو ميزان القوى الإقليمي (على سبيل المثال، التهديدات غير الحكومية، أو فقدان الحلفاء أو الشركاء الأساسيين، أو توسّع النفوذ الغربي أو الوجود العسكري).
محلّية	لا شيء محدد	عدم الاستقرار الذي يهدد المصالح الاقتصادية الصينية أو المواطنين (على سبيل المثال، على طول مبادرة الحزام والطريق [BRI]، في أوراسيا، أو في الشرق الأوسط).	الأحداث التي تهدد أمن أو وضع الشيعة المجاورين (على سبيل المثال، العراق، لبنان، سوريا، اليمن).
عوامل فكريّة	لا شيء محدد	لا شيء محدد	لا شيء محدد

يجب إعطاء الأولوية لمعالم التدخّل

يمكن أن تعمل المؤشرات التي حدّدناها كعلامات إنذار مبكر للتدخّلات المستقبلية من قِبل خصوم الولايات المتحدة الرئيسيين على نطاق أوسع للتركيز على تحليل واهتمام المخططين العسكريين وضباط المخابرات الأميركيين وإعطاء الأولوية لها. من المفيد التفكير في المؤشرات على ثلاثة مستويات بالنسبة للخصم: خارج منطقتهم الأصلية، وداخل منطقتهم الأصلية، والمحلية. على الرغم من وجود مؤشرات على جميع المستويات الثلاثة، فإن الأهمية المركزية للمؤشرات في المنطقة الأصلية للخصم مشتركة بين الخصوم. على مستوى المنطقة الأصلية، قد يستفيد المحللون أكثر من مراقبة أي دليل على حدوث تحوّل في ميزان القوى الإقليمي أو تغيير الوضع الراهن الذي يهدد نفوذ الخصم أو الوضع الوطني. بالنسبة للصين، على سبيل المثال، من المرجّح أن تؤدي التغييرات في منطقتها الأصلية إلى ظهور تهديدات خارجية جديدة، والتي يبدو أنها أقوى العوامل التي تنبئ بالنشاط العسكري. بالنسبة لروسيا، يبدو أن أنشطة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في جورجيا أو أوكرانيا أو بيلاروسيا من المرجّح بشكل خاص أن تؤدي إلى ردود عسكرية. والجدير بالذكر أن لكل من الصين وروسيا مناطق أو أقاليم كان كل بلد واضحًا بشأنها بخصوص عواقب الرد. يجب أن تكون هذه الخطوط الحمراء نقاطًا محورية للمحللين العسكريين. كما أن المناطق التي تتداخل فيها مناطق نفوذ الصين وروسيا في آسيا الوسطى تستحق المعاينة أيضًا. على الرغم من أن هذه المناطق مهمة للتوسع الاقتصادي الصيني من خلال مبادرة الحزام والطريق، فإنها تظل أيضًا مهمة لرغبة روسيا في تحقيق توازن إقليمي ملائم.

من بين الخصوم الثلاثة الذين تناولهم البحث تمتلك الصين أكبر الآفاق لزيادة التدخّلات الخارجية

من بين الخصوم الثلاثة الذين تناولهم البحث، تتمتع الصين بأكبر قدر من الإمكانات لتغيير مسارات التدخّل العدائي في اتجاه أكثر قلقًا. تمتلك الصين موارد وقدرات أكبر في بعض المناطق من روسيا أو أي خصم حالي آخر للولايات المتحدة.

كما أن لديها مروحة واسعة من المصالح والمطامع الإستراتيجية خارج منطقتها الأصلية. حدّدنا أيضًا العديد من التغييرات المحلية المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى نهج أكثر عدوانية في استخدام القوة العسكرية من قِبل الصين. من المرجّح أن يكون للتغييرات الدراماتيكية في نهج الصين اتجاه التدخّلات العسكرية التأثير الأكبر على المسارات العامة في التدخّلات العسكرية المعادية التي سيحتاج مخططو الجيش الأميركي إلى مواجهتها. هناك العديد من

السيناريوهات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة تواتر التدخّلات العسكرية الصينية مع مجموعة واسعة من التداعيات على المصالح الأميركية. يمكن أن يحدث مثل هذا التحوّل في صنع قرار التدخّل الصيني في أعقاب تدهور حاد في العلاقات الأميركية الصينية، الأمر الذي من شأنه أن يضع الدولتين بقوة على طرفي نزاع عسكري. يمكن أن يحدث أيضًا تدخّل قتالي صيني واسع النطاق بشكل مفاجئ في العديد من النقاط الساخنة الحالية، مثل تايوان، على الرغم من أن احتمال مثل هذا التدخّل سيتأثر أيضًا بالمضمون العام للعلاقات الصينية مع الولايات المتحدة والقدرات العسكرية الصينية في حينه. على الرغم من وجود إمكانية لزيادة التعاون مع الصين في التدخّلات العسكرية المصمّمة لزيادة الاستقرار الإقليمي أو مواجهة الجهات الفاعلة الخبيثة من غير الدول، فإن دوافع التدخّلات العسكرية الصينية تحظى باهتمام خاص بسبب قدرتها الأكبر على التأثير سلبًا على المستويات الإجمالية للتدخّلات العسكرية لخصوم أميركا وبسبب المخاطر المحتملة التي تشكّلها مثل هذه التدخّلات على نطاق أوسع من المصالح الأميركية.

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتـف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon